

كتاب التوحيد

الذي هو حق الله على العبيد
للإمام المصلح المجدد الشيخ
محمد بن عبد الوهاب رحمه الله



د. فهد بن بادي المرشدي

كتاب التوحيد

الذي هو حقُّ الله على العبيد

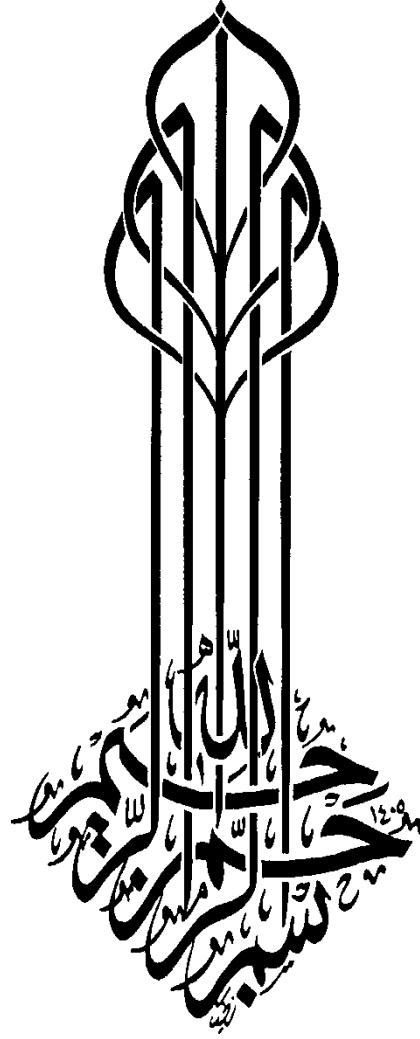
للإمام المصلح المجدد الشيخ / محمد بن عبد الوهاب

رَحْمَةُ اللَّهِ

تحقيق وتخریج

د. فهد بن بادي المرشدي





مُتَلَمَّتْ

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

إن كتاب التوحيد، للإمام المصلح المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ كتاب عظيم جدًّا، لم يُصنَّف في الإسلام في موضوعه مثله، فهو كتابٌ وحيدٌ وفريدٌ في بابه^(١)؛ أي: في باب توحيد العبادة، لم يسبقه إليه سابق، ولا لحقه فيه لا حق^(٢)، فلم يُنسج على منواله مثله؛ لأن المصنف رَحِمَهُ اللهُ طرق في هذا الكتاب مسائل توحيد العبادة، وما يضادُّ ذلك التوحيد: إما من أصله؛ وإما ما يضادُّ كماله، فامتاز الكتاب بسياق أبواب توحيد العبادة مفصلة، مُدَلَّلَةً، وعلى هذا النحو، بتفصيل، وترتيب، وتبويب لمسائل التوحيد، ولم يوجد من سبق المصنف إلى ذلك؛ لما اشتمل عليه من الآيات، والأحاديث، والفوائد^(٣)؛ فهذا الكتاب من أعظم وأنفس الكتب التي ألفت في توحيد الألوهية، ويميّزه عدة مميزات من أهمها: أنه مختصر، وعلى اختصاره فقد شمل كثيرًا من مسائل توحيد الألوهية، بل شمل أهم المسائل المتعلقة بتوحيد الألوهية، وكذلك من مميزاته أنه فريدٌ في حسن أبوابه وعرض أدلته^(٤)؛ وكذلك من أهم مميزات هذا الكتاب وهو كذلك في الحقيقة من مميزات كتب المصنف أنه لا يأتي في كتبه وفي هذا الكتاب بالذات إلا بآية أو حديث أو قولٍ لأحد أئمة السلف الصالح، وقُلَّ وهو أندر من النادر أن يعلِّق بكلام من عنده، وذلك ليبين للناس أن هذا هو دين الله عزَّ وجلَّ، وهذا هو الذي جاء به النبي ﷺ، وليس هذا أمرًا محدثًا من عند المصنف، ولذا فمن المهم جدًّا حفظ هذا الكتاب، فالذي يحفظه في الحقيقة لا يحفظ كلام المصنف، بل هو يحفظ كلام الله وكلام رسوله وبعض الآثار عن السلف الصالح في موضوع التوحيد، وحفظ هذا المتن مهم جدًّا لمن يريد ضبط مسائل التوحيد، فحفظ الأدلة من أعظم ما يعين على ذلك، وهذا كذلك ينفع عند نشر التوحيد، فإذا كان طالب العلم حافظًا للأدلة فإنه يسهل عليه الاستدلال^(٥).

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (٧).
- (٢) تفسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١٢٣/١).
- (٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (٧).
- (٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
- (٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.



وقد قمت عند شرحي لكتاب التوحيد^(١) بضبط نص متن كتاب التوحيد بمقارنته بالكتب التي حققت المتن، وقد أثبتت في الحاشية الفروقات بينها، وهذه الكتب هي:

- ١- كتاب التوحيد، دراسة وتحقيق: د. دغش بن شبيب العجمي^(٢).
- ٢- كتاب التوحيد، تحقيق: د. أسامة بن عطايا بن عثمان العتيبي^(٣).
- ٣- كتاب التوحيد، تحقيق: د. عبدالمحسن بن محمد القاسم^(٤).
- ٤- نسخة «كتاب التوحيد»، المجموعة ضمن كتاب: «مقررات برنامج مهمات العلم»، للشيخ: صالح بن عبدالله العصيمي^(٥).
- ٥- كتاب التوحيد، تحقيق وتخريج وتعليق: ردمان بن أحمد بن علي الحبيشي^(٦).

(١) "تيسير الحميد الجامع لشروح كتاب التوحيد"، والذي تضمن الرجوع لما يزيد عن ستين شرحاً من شروح الكتاب. (٢) واعتمد في تحقيق الكتاب على إحدى وثلاثين نسخة خطية، منها: نسخة بخط حفيد المصنف وتلميذه الشيخ سليمان بن عبدالله رَحْمَةُ اللَّهِ، وجعلها هذه النسخة الأصل المعتمد، وفي هذه النسخة نقص، وأتم المحقق نقصها من نسخة خطية بخط الشيخ سليمان أيضاً، وهي موجودة ضمن مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة النبوية، ومصورة من المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية، وتتميز نسخ الشيخ سليمان بأنها منسوخة من نسخة المؤلف مباشرة. ومن النسخ التي اعتمدها المحقق: نسخة بخط الشيخ عبدالله بن سليمان بن عون، وهو من تلاميذ المصنف الإمام محمد بن عبد الوهاب، وهي موجودة ضمن مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة النبوية، ومصورة من المكتبة المحمودية. (٣) قال في مقدمة الكتاب (٩): «وقد وفقني الله للحصول على نسخ خطية كثيرة، انتقيت منها ثمانية، فقابلت الكتاب عليها، مع مقابلته على نسخة الشيخ سليمان بن عبدالله في تيسير العزيز الحميد، ونسخة الشيخ عبدالرحمن بن حسن في فتح المجيد». وقال في ص (٤٥): «قابلت الكتاب على النسخ التي ذكرتها، وأثبت ما أراه أولى بالإثبات دون اعتماد نسخة خطية معينة لأن تكون أصلاً، وأثبت الفروق في الهامش». (٤) مطبوع ضمن كتاب متون طالب العلم، المستوى الثاني، وقد اعتمد المحقق في تحقيقه الكتاب على ثلاث عشرة نسخة خطية، منها: نسخة خطية بجامعة لايدن، هولندا، بخط المصنف الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحْمَةُ اللَّهِ، ونسخة خطية بدارة الملك عبدالعزيز، السعودية، بخط حفيد المصنف سليمان بن عبدالله رَحْمَةُ اللَّهِ. (٥) والتمت فيها بالإسناد يرويه إخباراً به عن شيخه: عبدالعزيز بن صالح بن مرشد رَحْمَةُ اللَّهِ، قراءة عليه، قال: أخبرنا: عبدالله بن عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، عن جده؛ إجازة إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرنا جدي المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ قراءة عليه إلى باب: ما جاء في بيان بعض أنواع السحر، وإجازة لي باقيه ح، وقال شيخنا أيضاً: أخبرنا: سعد بن حمد بن عتيق؛ قراءة عليه، قال: أخبرنا: أبي؛ قراءة، وأحمد بن إبراهيم بن عيسى؛ إجازة، قال: أخبرنا: عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب؛ سماعاً للأول، وإجازة للثاني، إن لم يكن سماعاً، عن جده المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ على الوجه المتقدم في روايته عنه. وقد ذكر الشيخ صالح العصيمي هذا الإسناد، ضمن تسجيل صوتي بعنوان: (منح المكرمات لإجازة طلاب المهمات). وذكر عن شيخه عبدالعزيز بن مرشد أنه: «كان رَحْمَةُ اللَّهِ تام الضبط للمتداول من المتون المشهورة لإمام الدعوة مصنف المتن رَحْمَةُ اللَّهِ».

(٦) الناشر: مكتبة الإمام الوداعي، دماج، ط. الأولى: ١٤٣٠ هـ. قال المحقق في المقدمة (٢٧): «اعتمدت على بعض النسخ المطبوعة لكتاب التوحيد، وكان من أجودها وأحسنها ثلاث نسخ: النسخة الأولى: كتاب التوحيد المطبوع ضمن مجموعة مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب (١٥٦-٧/١)، وجعلت ذلك المطبوع مع حاشيته أصلاً في تحقيقي هذا، ثم قابلته على بعض النسخ المطبوعة والمخطوطة؛ والنسخة الثانية: متن «القصيدة السعيدة على كتاب التوحيد» بدون المسائل بشرح الشيخ فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك، فقد ذكر المحقق عبدالإله الشايع أنه قابله على نسخة نفيسة بخط المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ، وهي من مخطوطات الملك فهد الوطنية؛ والنسخة الثالثة: متن «فتح المجيد مع المسائل»، طبعة دار ابن حزم، وهي من أحسن طبعات فتح المجيد، فقد ذكر الناشر أن هذه الطبعة مقابلة على النسخة التي حققها الوليد بن عبدالرحمن آل فريان؛ وتوفر لدي نسختان خطيتان:

الأولى: مخطوطة المدينة النبوية، وهي نسخة جيدة، وسق منها باب (٣٨)، و(٤٠).
الثانية: مخطوطة أزهرية، وتقع في (٦٠) صفحة، مكتوبة بخط واضح، وفيها سقط وتصحيقات لا بأس بها. وبعد مقابلتي لبعض النسخ المطبوعة مع المخطوطتين: أثبت عندي في نسخة مستقلة جميع الفوارق والزيادات بين النسخ المطبوعة والمخطوطة، واخترت منها ما كان مهماً، فما كان من فارق مهم فإني أضعته في الحاشية، وما كان من زوائد مهمة فإني أضعتها في الأصل بين معقوفين».



وقد اقترح علي بعض الأخوة أن يتم نشر متن كتاب التوحيد المحقق مجرداً من الشرح؛ لتسهيل مطالعته وحفظه؛ ولذا قمت بنشره في نسخة إلكترونية ليتم الانتفاع به.

أسأل الله تعالى أن يوفقني لحسن القصد وإصابة الحق، وأن يمنَّ عليَّ بالقبول وسائر المسلمين، والله أعلم، وبه المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وجمعه

راجي عفو ربه المفتقر إليه

فهد بن بادي المرشدي

البريد الإلكتروني:

fahad-badi@hotmail.com



(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[الحمد لله، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم] (١).

كِتَابُ التَّوْحِيدِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٢): ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ الآية

[النحل: ٣٦].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٣): ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ الآية [الإسراء: ٢٣].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٤): ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ الآية [النساء: ٣٦].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٥): ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ (٦) الآيات

[الأنعام: ١٥١-١٥٣].

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ؛ فَلْيَقْرَأْ قَوْلَهُ

تَعَالَى] (٧): ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ هَذَا

صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ الآية [الأنعام: ١٥١-١٥٣] (٨).

وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ، فَقَالَ [لِي] (٩): «يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي

(١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي.

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي.

(٦) في نسخة القاسم: جاءت هذه الآية في الترتيب بعد الآية الثانية: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا﴾ [النحل: ٣٦].

(٧) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٨) هذا الأثر رواه الترمذي، أبواب: تفسير القرآن، برقم (٣٠٧٠) ولفظه: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الصَّحِيفَةِ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُ

مُحَمَّدٍ ﷺ، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ»؛ وَرَوَاهُ الطَّرِيفِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ، بِرَقْمِ (١٠٠٦٠)، وَلَفْظُهُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَصِيَّةِ

مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمَةُ أَمْرِهِ..» قَالَ الشَّيْخُ جَاسِمُ الْفَهَيْدِ فِي النَّهْجِ السَّدِيدِ (٢٣): «قَوِيَ الْإِسْنَادُ»؛ وَقَالَ الشَّيْخُ

صَالِحُ الْعَصِيمِيِّ فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ: «رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ»، وَقَالَ الْعَلَاوِيُّ فِي تَحْقِيقِ شَرْحِ كِتَابِ

التَّوْحِيدِ (١٦): «فِيهِ مَقَالٌ»؛ وَقَالَ الْحَبِيشِيُّ فِي تَخْرِيجِهِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ (٣٨): «حَسَنٌ». وَالتَّحْدِيثُ ضَعْفُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي

ضَعْفِ سَنَنِ التَّرْمِذِيِّ (٣٧٥/١)، وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْمُحْسَنِ الْعِبَادِ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى التَّرْمِذِيِّ: «ضَعَّفَ الْحَدِيثَ

الْأَلْبَانِيُّ، وَلَعَلَّ الشَّيْخَ نَاصِرَ ظَنَّ أَنَّ دَاوُدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْدِيَّ هُوَ الضَّعِيفُ، وَلَمْ يَطَّلِعْ عَلَى مَا عِنْدَ الْمُزِّيِّ فِي تَهْذِيبِ

الْكَمَالِ، فَهَنَّاكَ دَاوُدُ بْنُ يَزِيدِ الْأَوْدِيِّ، وَهَمَّا فِي طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ، كِلَاهُمَا رَوَى عَنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، وَكِلَاهُمَا رَوَى عَنِ

الشَّعْبِيِّ، وَلَكِنَّ الْمُزِّيَّ رَمَزَ فِي تَرْجُمَةِ الضَّعِيفِ بِ(قَافٍ)، أَيْ: رَوَى عَنْهُ ابْنُ مَاجَةَ الْقَزْوِينِيُّ، وَالثَّقَةُ رَمَزَ لَهُ بِ(تَاءٍ)،

وَالتَّحْدِيثُ مَخْرُجٌ عِنْدَ التَّرْمِذِيِّ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الَّذِي هُنَا هُوَ الثَّقَةُ».

(٩) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

مَا حَقَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، وَمَا حَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟» فَقُلْتُ^(١): اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «[فَإِنَّ] حَقَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ: أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ: أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا». فَقُلْتُ^(٢): يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أَبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا تُبَشِّرُهُمْ فَيَتَكَلَّبُوا». أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: الحِكْمَةُ فِي خَلْقِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ.

الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ التَّوْحِيدُ؛ لِأَنَّ الْخُصُومَةَ فِيهِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ لَمْ يَعْبُدِ اللَّهَ، فَفِيهِ مَعْنَى [قَوْلِهِ]^(٥): ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣].

الرَّابِعَةُ: الْحِكْمَةُ فِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ الرَّسَالََةَ عَمَّتْ كُلَّ أُمَّةٍ.

السَّادِسَةُ: أَنَّ دِينَ الْأَنْبِيَاءِ وَاحِدٌ.

السَّابِعَةُ: الْمَسْأَلَةُ الْكَبِيرَةُ [وَهِيَ]^(٦): أَنَّ عِبَادَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ؛ فَفِيهِ مَعْنَى قَوْلِهِ [تَعَالَى]^(٧): ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦].

الثَّامِنَةُ: أَنَّ الطَّاغُوتَ عَامٌّ فِي كُلِّ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

التَّاسِعَةُ: عِظَمُ شَأْنِ ثَلَاثِ آيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ عِنْدَ السَّلَفِ، وَفِيهَا عَشْرُ مَسَائِلٍ؛ أَوْلَاهَا: النَّهْيُ عَنِ الشُّرْكِ.

العَاشِرَةُ: الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتُ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ، وَفِيهَا ثَمَانِي عَشْرَةَ مَسْأَلَةً^(٨)، بَدَأَهَا اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا

(١) في نسخة القاسم، والعصيمي، والحبيشي: [قُلْتُ].

(٢) زيادة من نسخة القاسم، ودعش، والحبيشي.

(٣) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [قُلْتُ].

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في دعاء النبي أمته إلى توحيد الله، برقم (٧٣٧٣)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: من لقي الله بالإيمان وهو غير شك فيه دخل الجنة وحرم على النار، برقم (٣٠)؛ وقد ساق المصنف الحديث بلفظه عند مسلم. ولفظه عند البخاري: عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ. قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: أَنْ لَا يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، أَتَدْرِي مَا حَقَّهُمْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ».

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٦) زيادة من نسخة أسامة.

(٧) زيادة من نسخة العصيمي.

(٨) في نسخة العصيمي: [ثمانية عشر]. وعلق على ذلك في شرحه لكتاب التوحيد، بقوله: «هكذا هو في الأصول العتيقة للكتاب، منها نسختان بخط ابن حبشان تلميذ الشيخ محمد رحمه الله، والجادة النحوية: ثماني عشرة مسألة».

تَجَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقَعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿ [الإسراء: ٢٢]، وَخَتَمَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩]، وَنَبَّهَنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى عِظَمِ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء: ٣٩].

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: آيَةُ سُورَةِ النَّسَاءِ الَّتِي تُسَمَّى آيَةُ الْحُقُوقِ الْعَشْرَةِ، بَدَأَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى وَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ.

الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ اللَّهِ [تَعَالَى] (١) عَلَيْنَا.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ الْعِبَادِ عَلَيْهِ إِذَا أَدَّوْا حَقَّهُ.

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: جَوَازُ كِتْمَانِ الْعِلْمِ لِلْمَصْلَحَةِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: اسْتِحْبَابُ بَشَارَةِ الْمُسْلِمِ بِمَا يَسُرُّهُ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: الْخَوْفُ مِنَ الْاِتِّكَالِ عَلَى سَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُ الْمَسْئُولِ عَمَّا لَا يَعْلَمُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

العِشْرُونَ: جَوَازُ تَخْصِيصِ بَعْضِ النَّاسِ بِالْعِلْمِ دُونَ بَعْضٍ.

الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: تَوَاضُعُهُ ﷺ لِرُكُوبِهِ (٢) الْحِمَارِ، مَعَ الْإِرْدَافِ عَلَيْهِ.

الثَّانِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: جَوَازُ الْإِرْدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ [إِذَا كَانَتْ تُطِيقُ] (٣).

الثَّلَاثَةَ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٤).

الرَّابِعَةَ وَالْعِشْرُونَ: عِظَمُ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، [وَاللَّهُ أَعْلَمُ] (٥).

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) في نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي: [لِرُكُوبِ].

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) في نسخة العيصي: [الثَّلَاثَةَ وَالْعِشْرُونَ: عِظَمُ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ]. [الرَّابِعَةَ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ].

(٥) زيادة من نسخة أسامة.

(٢)

بَابُ:

[بيان] (١) فضل التوحيد، وما يكفر من الذنوب

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ هُمُ الْآمَنُونَ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام:

. [٨٢]

[و] (٢) عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ الْقَاهَا إِلَى مَرِيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَأَنَّ [٣] الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ؛ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ». أَخْرَجَاهُ (٤).

وَلَهُمَا: فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» (٥).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ [الخدري] (٦) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: [عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ (٧): «قَالَ مُوسَى (٨) عَلَيْهِ السَّلَامُ [٩]: يَا رَبِّ، عَلَّمَنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ وَأَدْعُوكَ بِهِ. قَالَ: قُلْ يَا مُوسَى: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ). قَالَ: [يَا رَبِّ] (١٠)، كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُونَ هَذَا. قَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرُهُنَّ غَيْرِي، وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ فِي كِفَّةٍ، وَ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فِي كِفَّةٍ؛ مَالَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ ابْنُ جِبَانَ، وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَهُ (١١).

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، برقم (٣٤٣٥) واللفظ له؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب:

الإيمان، باب: من لقي الله بالإيمان وهو غير شك فيه دخل الجنة وحرم على النار، برقم (٢٨).

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأطعمة، باب: الخزيرة، برقم (٥٤٠١) واللفظ له؛ ومسلم في «صحيحه»،

كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: الرخصة في التخلف عن الجماعة بعدد، برقم (٣٣).

(٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٧) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٨) في نسخة القاسم: [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: قَالَ مُوسَى ...].

(٩) زيادة من نسخة أسامة.

(١٠) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي.

(١١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، برقم: (٦٢١٨)؛ والحاكم في «مستدرکه»، برقم: (١٩٥٧)، وقال: «صحيح

الإسناد، ولم يُخرجاه»، ووافقه الذهبي؛ وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، برقم: (١٠٦٠٢). قال ابن حجر في

الفتح (٢٠٩/١١): «أخرجه النسائي بسند صحيح». والحدِيثُ ضَعْفُهُ الْأَلْبَانِي فِي «ضَعِيفٍ مَوَارِدِ الظَّمَانِ إِلَى زَوَائِدِ

ابن حبان» (١٩٢)؛ وقال في النهج السديد (٣١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «إسناده ضعيف»؛ وقال

العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٤١):

«ضعيف، إلا قوله: لو أن السموات السبع ... إلخ، صحيحة لشواهدا». والحدِيثُ لَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عمر و مرفوعا: «إِنَّ نَوْحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ دَعَا ابْنِيهِ، فَقَالَ إِنِّي قَاصِرٌ عَلَيْكُمَا الْوَصِيَّةَ، أَمْرُكُمَا بَاثِنَتَيْنِ، وَأَمْرُكُمَا عَنِ الشَّرِكِ وَالْكَبْرِ، وَأَمْرُكُمَا بِ«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَإِنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا فِيهِمَا لَوْ

وَضَعْتُ فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ، وَوَضَعْتُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فِي الْكِفَّةِ الْآخَرَى، كَانَتْ أَرْجَحُ، وَلَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا

حَلْقَةً، فَوَضَعْتُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، عَلَيْهِمَا لَفَصَمْتُمَا، أَوْ لَقَصَمْتُمَا». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ، بِرَقْمِ (٧٢٢٢)، قَالَ

الهيثمي في المجمع (٢١٩/٤): «رجال أحمد ثقات»، وصححه الألباني في «الصحيحه»، برقم: (١٣٤).



وَلِلْتَرْمِذِيِّ - وَحَسَنَهُ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [قَالَ] (١): سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ، [إِنَّكَ] (٢) لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقَيْتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا؛ لَأَتَيْتَكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً» (٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: سَعَةُ فَضْلِ اللَّهِ.

الثانية: كَثْرَةُ ثَوَابِ التَّوْحِيدِ عِنْدَ اللَّهِ.

الثالثة: تَكْفِيرُهُ مَعَ ذَلِكَ لِلذُّنُوبِ.

الرابعة: تَفْسِيرُ الْآيَةِ [(٨٢)] (٤) الَّتِي فِي سُورَةِ «الْأَنْعَامِ».

الخامسة: تَأْمُلُ الْخَمْسِ (٥) اللَّوَاتِي فِي حَدِيثِ عِبَادَةَ.

السادسة: أَنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عِتْبَانَ وَمَا بَعْدَهُ؛ تَبَيَّنَ لَكَ مَعْنَى قَوْلِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَتَبَيَّنَ لَكَ خَطَأَ الْمَعْرُورِينَ.

السابعة: التَّنْبِيهُ لِلشَّرْطِ الَّذِي فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ.

الثامنة: كَوْنُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَحْتَاجُونَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

التاسعة: التَّنْبِيهُ لِرُجْحَانِهَا بِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يَقُولُهَا يَخْفُفُ مِيزَانُهُ.

العاشر: النَّصُّ عَلَى أَنَّ الْأَرْضِينَ سَبْعُ كَالسَّمَوَاتِ.

الحادية عشرة: أَنَّ لَهُنَّ عُمَارًا.

الثانية عشرة: إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ، خِلَافًا لِلْأَشْعَرِيَّةِ.

الثالثة عشرة: أَنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ حَدِيثَ أَنَسٍ، عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجَهَ اللَّهِ»؛ أَنَّهُ تَرَكَ الشُّرْكَ (٦)، لَيْسَ قَوْلُهَا بِاللِّسَانِ.

الرابعة عشرة: تَأْمُلُ الْجَمْعَ (٧) بَيْنَ كَوْنِ عَيْسَى وَمُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَبْدَيِ اللَّهِ

(١) زيادة من نسخة القاسم.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي.

(٣) أخرجه الترمذي، برقم: (٣٥٤٠)، وقال: «حسن غريب»، وضححه الألباني في صحيح الترمذي؛ وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم: «إسناده لا بأس به»؛ وقال في النهج السديد (٣٤): «صحيح لغيره»؛ وقال الشيخ العصيمي: «رواه الترمذي بسند حسن»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣): «حسن شواهد»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٤٢): «حسن لغيره». والحديث له شاهد في صحيح مسلم برقم (٢٦٨٧) أن رسول الله ﷺ قال: «يقول الله عز وجل: من لقيني بقرباب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئاً لقيته بمثلها مغفرة».

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٥) في نسخة العصيمي: [تأمل الخمس].

(٦) في نسخة العصيمي: [أن ترك الشرك].

(٧) في نسخة دغش: [تأمل الجمع]. وفي نسخة العصيمي: [تأمل الجمع].

وَرَسُولِيهِ^(١).

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ اخْتِصَاصِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِكُونِهِ كَلِمَةَ اللَّهِ.

السادسة عشر: مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ رُوحًا مِنْهُ.

السابعة عشر: مَعْرِفَةُ فَضْلِ الْإِيمَانِ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ.

الثامنة عشر: مَعْرِفَةُ قَوْلِهِ^(٢): «عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ».

التاسعة عشر: مَعْرِفَةُ أَنَّ الْمِيزَانَ لَهُ كِفَّتَانِ.

العشرون: مَعْرِفَةُ ذِكْرِ الْوَجْهِ.

(١) في نسخة دغش: [عَبْدَاهُ وَرَسُولَاهُ].

(٢) في نسخة دغش، والعصيمي: [مَعْرِفَةُ مَعْنَى قَوْلِهِ:].



(٣)

بَابُ:

مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ

وَقَالَ تَعَالَى (١): ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠].

وَقَالَ (٢): ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٩].

[و] (٣) عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: أَيُّكُمْ رَأَى الْكَوْكَبَ الَّذِي انْقَضَ الْبَارِحَةَ؟ فَقُلْتُ (٤): أَنَا، ثُمَّ قُلْتُ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ، وَلَكِنِّي لُدِغْتُ، قَالَ: فَمَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: ارْتَقَيْتُ، قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قُلْتُ: حَدِيثُ حَدِيثَاهُ الشَّعْبِيُّ، قَالَ: وَمَا حَدَّثَكُمْ؟ قُلْتُ: حَدَّثَنَا عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ (٥)؛ أَنَّهُ قَالَ: «لَا رُفِيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حَمَةٍ». فَقَالَ (٦): قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ] (٧) قَالَ: «عَرِضْتُ عَلَيَّ الْأُمَّمَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ وَلَيْسَ (٨) مَعَهُ أَحَدٌ؛ إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي، فَقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، فَظَنَرْتُ فَإِذَا (٩) سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ».

ثُمَّ نَهَضَ، فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ. فَخَاصَّ النَّاسَ فِي أَوْلَائِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ، فَلَمْ (١٠) يُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَكْتُونُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ».

فَقَامَ عَكَاشَةُ بْنُ مُحْصِنٍ، فَقَالَ: [يَا رَسُولَ اللَّهِ] (١١)، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ. فَقَالَ (١٢): «أَنْتَ مِنْهُمْ»،

(١) في نسخة القاسم، والعصيمي، والحبيشي: [وقول الله تعالى].

(٢) في نسخة الحبيشي: [وقال تعالى].

(٣) زيادة من نسخة العصيمي.

(٤) في نسخة القاسم: [قلت].

(٥) في نسخة القاسم: [بريدة بن حُصيب].

(٦) في نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي: [قال].

(٧) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٨) في نسخة القاسم: [والنبي ليس].

(٩) في نسخة الحبيشي زيادة: [هو].

(١٠) في نسخة القاسم: [ولم].

(١١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(١٢) في نسخة دغش وأسامة والحبيشي: [قال].

ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرَ، فَقَالَ: [يَا رَسُولَ اللَّهِ] (١)، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ. فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عَكَّاشَةٌ» (٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: معرفة مراتب الناس في التوحيد.

الثانية: ما معنى تحقيقه؟

الثالثة: ثناؤه سبحانه على إبراهيم بكونه لم يك من المشركين.

الرابعة: ثناؤه [سبحانه] (٣) على سادات الأولياء بسلامتهم من الشرك.

الخامسة: كون ترك الرقية والكبي من تحقيق التوحيد.

السادسة: كون الجامع لتلك الخصال هو التوكل (٤).

السابعة: عمق علم الصحابة رضي الله عنهم؛ لمعرفة فهم أنهم لم ينالوا ذلك إلا بعملٍ.

الثامنة: حرصهم على الخير.

التاسعة: فضيلة هذه الأمة بالكمية والكيفية.

العاشر: فضيلة أصحاب موسى.

الحادية عشرة: عرض الأمم عليه.

الثانية عشرة: أن كل أمة تحشر وحدثها مع نبيها.

الثالثة عشرة: قلة من استجاب للأنبياء.

الرابعة عشرة: أن من لم يجبه أحد يأتي وحده.

الخامسة عشرة: ثمره هذا العلم، وهو عدم الاعتزاز بالكثرة، وعدم الزهد في القلة.

السادسة عشرة: الرخصة في الرقية من العين والحمة.

السابعة عشرة: عمق علم السلف؛ لقوله: «قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، ولكن كذا وكذا»؛ فعلم

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الطب، باب: من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو، برقم: (٥٧٠٥)؛ وأخرجه مسلم مختصراً في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، برقم (٢١٨) عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال: «يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب، قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: هم الذين لا يسترقون، ولا يتطيرون، ولا يكتون، وعلى ربهم يتوكلون». وأخرجه مطولاً باللفظ الذي ذكره المصنف، برقم: (٢٢٠)؛ وزاد فيه لفظ: (يرقون)، وحذف لفظ: (ولا يكتون)، ونصه: «قال: هم الذين لا يرقون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون».

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) في نسخة الحبيشي: [وهو التوكل].

أَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ لَا يُخَالِفُ الثَّانِي.

الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: بُعِدَ السَّلَفِ عَنِ مَدْحِ الْإِنْسَانِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ.

الثَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَنْتَ مِنْهُمْ»؛ عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ النَّبُوَّةِ.

العِشْرُونَ: فَضِيلَةٌ عَكَاشَةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: اسْتِعْمَالُ الْمَعَارِيضِ.

الثَّانِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: حُسْنُ خُلُقِهِ ﷺ.



(٤)

بَابُ:

الخَوْفُ مِنَ الشَّرْكِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١): ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ الآية [النساء: ٤٨].
 وَقَالَ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَيْنِي أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥].
 وَفِي الْحَدِيثِ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ: الشَّرْكَ الْأَصْغَرُ» فَسُئِلَ عَنْهُ؟ فَقَالَ: «الرِّيَاءُ» (٢).
 وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو [مِنْ دُونِ اللَّهِ] (٣) نِدَاءً دَخَلَ النَّارَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤).

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ» (٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: الخَوْفُ مِنَ الشَّرْكِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الرِّيَاءَ مِنَ الشَّرْكِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ مِنَ الشَّرْكِ الْأَصْغَرِ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ أَخَوْفُ مَا يُخَافُ مِنْهُ عَلَى الصَّالِحِينَ.

الخَامِسَةُ: قُرْبُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ.

السَّادِسَةُ: الْجَمْعُ بَيْنَ قُرْبِهِمَا فِي حَدِيثِ وَاحِدٍ، [عَلَى عَمَلٍ] (٦) [وَاحِدٍ] (٧) [مُتَقَارِبٍ فِي الصُّورَةِ] (٨).

- (١) في نسخة الحبيشي: [وقول الله عز وجل].
 (٢) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (٢٤١٢٠)؛ قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١ / ١٠٢): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح»، وقال ابن حجر في بلوغ المرام (١٤٨٤): «أخرجه أحمد بسند حسن»؛ وقال المنذرى: «رواه أحمد بإسناد جيد»؛ وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١ / ١٢٠)؛ وقال في النهج السديد (٤٦): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أحمد بسند حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٣٨): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٤٨): «حسن بمجموع طرقه».
 (٣) زيادة من نسخة الحبيشي، وهو الموافق للفظ البخاري في صحيحه. وفي بقية النسخ: [الله].
 (٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، برقم: (٤٤٩٧).
 (٥) أخرجه مسلم في «صحيحه»، برقم: (٩٣)، كتاب: الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات مشركاً دخل النار. ولفظة «شيئاً» في الموضع الثاني من الحديث ليست عند مسلم، والشق الأول من الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا، برقم: (١٢٩)، ولفظه: «من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة. قال: ألا أبشركم الناس؟ قال: لا، إني أخاف أن يتكلموا».
 (٦) زيادة من نسخة أسامة ودغش.
 (٧) زيادة من نسخة أسامة.
 (٨) زيادة من نسخة أسامة ودغش.

السابعة: أنه^(١) مَنْ لَقِيَهِ [لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهِ]^(٢) يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَعْبَدِ النَّاسِ.

الثامنة: المسألة العظيمة: [وهي]^(٣) سُؤَالُ الْخَلِيلِ لَهُ وَلِبَنِيهِ وَقَايَةَ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ.

التاسعة: اعتباره بحال الأكثر؛ لقوله: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضَلَّلَنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦].

العاشر: فيه تفسير «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ كَمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ.

الحادية عشرة: فضيلة مَنْ سَلِمَ مِنَ الشُّرْكِ.

(١) في نسخة دغش: [أن].

(٢) زيادة من نسخة أسامة والحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة أسامة والحبيشي.



(٥)

بَابُ:

الدُّعَاءُ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١): ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ الآية [يوسف: ١٠٨].

[و] (٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ؛ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيُكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (٣) - وَفِي رِوَايَةٍ (٤): «إِلَى أَنْ يُؤَخِّدُوا اللَّهَ» - فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ؛ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ؛ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤَخِّدُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ؛ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ». أَخْرَجَاهُ (٥).

وَلَهُمَا: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ خَيْبَرٍ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ»، فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ؛ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحُوا، غَدُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؟» فَقِيلَ: هُوَ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ، [قَالَ:] (٦) فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ (٧)، فَأَتَى بِهِ، فَبَصَّقَ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَعَا لَهُ؛ فَبَرَأَ كَأَن لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، وَقَالَ (٨): «أَنْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» (٩).

[قوله:] (١٠) (يَدُوكُونَ): أَي: يَحْوِضُونَ.

- (١) في نسخة أسامة: [وقوله تعالى].
- (٢) زيادة من نسخة أسامة والقاسم.
- (٣) هذه اللفظة لم أجدتها في الصحيحين، والذي فيهما: (فَلْيُكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ). وجاء في مختصر صحيح البخاري، للألباني: (إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).
- (٤) في صحيح البخاري، كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في دعاء النبي ﷺ إلى توحيد الله برقم: (٧٣٧٢).
- (٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الزكاة، باب: أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء، برقم: (١٤٩٦)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بالإيمان بالله ورسوله والدعاء إليه، برقم: (١٩).
- (٦) زيادة من نسخة أسامة.
- (٧) في نسخة القاسم، ودغش، والحبيشي: [فأرسلوا إليه].
- (٨) في نسخة دغش والعصيمي والحبيشي: [فقال].
- (٩) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل من أسلم على يديه رجل، برقم: (٣٠٠٩)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة، برقم: (٢٤٠٦).
- (١٠) زيادة من نسخة القاسم.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: [أَنَّ] (١) الدَّعْوَةَ إِلَى اللَّهِ طَرِيقٌ مِّنْ اتَّبَعَهُ ﷺ (٢).

الثَّانِيَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى الْإِخْلَاصِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا [مِنَ النَّاسِ] (٣) [و] (٤) لَوْ دَعَا إِلَى الْحَقِّ، فَهُوَ يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْبَصِيرَةَ مِنَ الْفَرَائِضِ.

الرَّابِعَةُ: مِنْ [دَلَائِلِ] (٥) حُسْنِ التَّوْحِيدِ: كَوْنُهُ تَنْزِيهًا لِلَّهِ (٦) تَعَالَى عَنِ الْمَسْبَبَةِ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ مِنْ قُبْحِ الشِّرْكِ كَوْنُهُ مَسْبَبَةً لِلَّهِ.

السادسة: - وَهِيَ مِنْ أَهَمِّهَا -: إِبْعَادُ الْمُسْلِمِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ؛ لَا (٧) يَصِيرُ مِنْهُمْ، وَلَوْ لَمْ يُشْرِكْ.

السَّابِعَةُ: كَوْنُ التَّوْحِيدِ أَوَّلَ وَاجِبٍ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الصَّلَاةِ.

التَّاسِعَةُ: أَنَّ مَعْنَى: «أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ» (٨)؛ [هُوَ] (٩) مَعْنَى شَهَادَةِ: أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

العاشرَةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهَا؛ أَوْ يَعْرِفُهَا وَلَا يَعْمَلُ بِهَا.

الحادية عشرَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى التَّعْلِيمِ بِالتَّدْرِيجِ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: الْبِدَاءُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: مَصْرُفُ الزَّكَاةِ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَشْفُ الْعَالِمِ الشُّبْهَةِ عَنِ الْمُتَعَلِّمِ.

الخامسة عشرَةُ: النَّهْيُ عَنِ كَرَائِمِ الْأَمْوَالِ.

السادسة عشرَةُ: اتِّقَاءُ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْإِخْبَارُ بِأَنَّهَا لَا تُحْجَبُ.

- (١) زيادة من نسخة أسامة والعصيمي والحبيشي.
- (٢) في نسخة العصيمي والحبيشي: [طَرِيقٌ مِّنْ اتَّبَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ].
- (٣) زيادة من نسخة العصيمي.
- (٤) زيادة من نسخة أسامة.
- (٥) زيادة من نسخة أسامة والعصيمي والحبيشي.
- (٦) في نسخة دغش: [أَنَّهُ تَنْزِيهُ لَهُ]؛ وَفِي نَسْخَةِ الْحَبِيشِيِّ: [أَنَّهُ تَنْزِيهُ اللَّهِ].
- (٧) في نسخة الحبيشي: [لِئَلَّا].
- (٨) في نسخة دغش: [أَنَّ مَعْنَى: «يُوحِّدُوا اللَّهَ»].
- (٩) زيادة من نسخة أسامة ودغش؛ وَفِي نَسْخَةِ الْحَبِيشِيِّ: [هِيَ].



الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: مِنْ أَدَلَّةِ التَّوْحِيدِ مَا جَرَى عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ^(١) وَسَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالْجُوعِ وَالْوَبَاءِ.

التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ...» إِنْخ: عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ النَّبَوَّةِ.

العِشْرُونَ: تَفَلُّهُ فِي عَيْنَيْهِ: عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِهَا أَيْضًا.

الحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عَلِيٍّ [بْنِ أَبِي طَالِبٍ]^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضُلٌ^(٣) الصَّحَابَةِ فِي دُوكِهِمْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَشَغْلِهِمْ عَنْ بَشَارَةِ الْفَتْحِ.

الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْإِيْمَانُ بِالْقَدْرِ؛ لِحُصُولِهَا لِمَنْ لَمْ يَسْعَ لَهَا، وَمَنْعِهَا عَمَّنْ سَعَى.

الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْأَدَبُ فِي قَوْلِهِ: «عَلَى رِسْلِكَ».

الخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: الدَّعْوَةُ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْقِتَالِ.

السَّادِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِمَنْ دُعُوا قَبْلَ ذَلِكَ وَقُوتُوا.

السَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: الدَّعْوَةُ [إِلَى اللَّهِ]^(٤) بِالْحِكْمَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «أَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ».

الثَّامِنَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْمَعْرِفَةُ بِحَقِّ اللَّهِ [تَعَالَى]^(٥) فِي الْإِسْلَامِ.

التَّاسِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: ثَوَابٌ مَنْ اهْتَدَى عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ وَاحِدٌ.

الثَّلَاثُونَ: الْحَلْفُ عَلَى الْفُتْيَا.

(١) فِي نَسَخَةِ الْعَصِيْمِيِّ: [سَيِّدِ الرُّسُلِ].

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ نَسَخَةِ الْعَصِيْمِيِّ.

(٣) فِي نَسَخَةِ دَغَشٍ: [فَضَائِلُ].

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ نَسَخَةِ أُسَامَةَ وَالْحَبِيْشِيِّ.

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ نَسَخَةِ أُسَامَةَ.



(٦)

باب:

تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله

وقول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ الآية [الإسراء: ٥٧].

وقوله [تعالى] (١): ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٣٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ الآية [الزخرف: ٢٦-٢٧].

وقوله [تعالى] (٢): ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ الآية [التوبة: ٣١].

وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ١٦٥].
[و] (٣) في «الصحيح»: عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِن دُونِ اللَّهِ؛ حُرِّمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» (٤).

وشرح هذه الترجمة: ما بعدها من الأبواب.

فِيهِ أَكْبَرُ الْمَسَائِلِ وَأَهْمُهَا، وَهِيَ (٥): تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ، وَتَفْسِيرُ الشَّهَادَةِ؛ وَبَيِّنَاتُهَا بِأُمُورٍ وَاضِحَةٍ:

مِنهَا: آيَةُ «الإسراء»، بَيِّنَ فِيهَا الرَّدَّ عَلَى الْمَشْرِكِينَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الصَّالِحِينَ؛ ففِيهَا بَيَانٌ أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّرْكُ الْأَكْبَرُ.

ومِنهَا: آيَةُ «براءة»، بَيِّنَ فِيهَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ، وَبَيِّنَ أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا إِلَّا بِأَنْ يَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا، مَعَ أَنَّ تَفْسِيرَهَا الَّذِي لَا إِشْكَالَ فِيهِ: طَاعَةُ الْعُلَمَاءِ وَالْعِبَادِ فِي الْمَعْصِيَةِ، لَا دُعَاؤُهُمْ إِيَّاهُمْ.

ومِنهَا: قَوْلُ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْكَفَّارِ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٣٦﴾ إِلَّا

(١) زيادة من نسخة القاسم، والحبيشي.
(٢) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة، والحبيشي.
(٣) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي، والعصيمي.
(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، برقم: (٢٣).
(٥) في نسخة العصيمي: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: - وَهِيَ مِنْ أَهْمِهَا -].



الَّذِي فَطَرَنِي ﴿ فَاسْتَنْتَى مِنَ الْمُعْبُودِينَ رَبَّهُ، وَذَكَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ هَذِهِ الْبِرَاءَةَ وَهَذِهِ الْمَوَالَاةُ هِيَ [تَفْسِيرٌ] ^(١) شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ، لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾.

ومنها: آيَةُ «الْبَقْرَةَ»، فِي الْكُفَّارِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ [تَعَالَى] ^(٢) فِيهِمْ: ﴿ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ذَكَرَ أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ أَنْدَادَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ اللَّهَ حُبًّا [شَدِيدًا] ^(٣) عَظِيمًا، وَلَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الْإِسْلَامِ؛ فَكَيْفَ يَمَنُّ أَحَبُّ النَّدِّ [حُبًّا] ^(٤) أَكْبَرَ ^(٥) مِنْ حُبِّ اللَّهِ؟! وَكَيْفَ ^(٦) يَمَنُّ ^(٧) لَمْ يُحِبَّ إِلَّا النَّدَّ وَحَدَهُ، وَلَمْ يُحِبَّ اللَّهَ؟!.

ومنها: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ حَرَّمَ مَالَهُ وَدَمَهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّجَلًا». وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يُبَيِّنُ مَعْنَى: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ التَّلَفُّظَ بِهَا عَاصِمًا لِلدَّمِ وَالْمَالِ، بَلْ وَلَا مَعْرِفَةً مَعْنَاهَا مَعَ لَفْظِهَا، بَلْ وَلَا الْإِقْرَارَ بِذَلِكَ، بَلْ وَلَا كَوْنَهُ لَا يَدْعُو إِلَّا اللَّهَ وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، بَلْ لَا يَحْرُمُ مَالَهُ وَدَمَهُ حَتَّى يُضَيَّفَ إِلَى ذَلِكَ الْكُفْرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَإِنْ شَكَّ أَوْ تَوَقَّفَ؛ لَمْ يَحْرُمُ مَالَهُ وَدَمَهُ.

فِيهَا مِنْ مَسْأَلَةٍ مَا [أَعْظَمَهَا وَ] ^(٨) أَجْلَهَا، وَيَالَهُ مِنْ بَيَانٍ مَا أَوْضَحَهُ، وَحُجَّةٍ مَا أَقْطَعَهَا لِلْمُنَازَعِ.

- (١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
- (٢) زيادة من نسخة أسامة.
- (٣) زيادة من نسخة الحبيشي.
- (٤) زيادة من نسخة أسامة ودغيش والعصيمي.
- (٥) في نسخة أسامة: [أَحَبُّ النَّدِّ حُبًّا أَكْثَرَ].
- (٦) في نسخة دغش وأسامة والحبيشي: [فَكَيْفَ].
- (٧) في نسخة أسامة: [فَكَيْفَ لِمَنْ].
- (٨) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.



(٧)

بَابُ:

مِنَ الشَّرْكِ لُبْسُ الحَلَقَةِ وَالخَيْطِ

وَنَحْوَهُمَا؛ لِرَفْعِ البَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرُوعِهِ﴾
الآيَةُ [الزمر: ٣٨].

[و] (١) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلَقَةً مِنْ صُفْرِ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ؟» قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ، فَقَالَ (٢): «انزِعْهَا؛ فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا، فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ (٣).

وَلَهُ: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ» (٤).

وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً؛ فَقَدْ أَشْرَكَ» (٥).

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) في نسخة القاسم [قال].

(٣) أخرجه أحمد في مسنده برقم: (٢٠٢٥٥)؛ ولفظه عند أحمد (انبذها عنك) بدل قوله: (انزعها)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: الرقي والتمائم، برقم: (٦٠٩١)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٣/٥): «فيه مبارك بن فضالة وهو ثقة، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات»؛ وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٣/١٤٠): «هذا إسناد حسن، مبارك بن فضالة مختلف فيه»؛ وحسن إسناده ابن مفلح في الفروع (١٣٧/٢). والحديث ضعفه الألباني في «الضعيفة»، برقم (١٠٢٩)؛ وقال في النهج السديد (٥٥): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «في إسناده ضعف»، وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٣): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٥٦): «ضعيف».

ومن ضعفه أعله بلين المبارك بن فضالة وتدليسه، وقد عنعن؛ وأعله أيضًا: بعدم سماع الحسن من عمران. وللحديث المرفوع شاهدان عند الطبراني في المعجم الكبير: من حديث أبي إمامة، برقم: (٧٧٠٠)، ومن حديث ثوبان، برقم: (١٤٣٩) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وله شواهد من حديث عمران من غير طريق المبارك بن فضالة: الأول: ما أخرجه الحاكم، في كتاب: الطب، برقم: (٧٦٩٢): من طريق **أبي عامر صالح بن رستم، عن الحسن، عن عمران بن حصين، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَفِي عَضْدِي حَلَقَةٌ صُفْرٌ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ فَقُلْتُ: مِنَ الْوَاهِنَةِ. فَقَالَ: انبذها».** قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. والثاني: ما أخرجه الخلال في كتاب السنة (٥/٦٤)، برقم: (١٦٢٣) موقوفًا على عمران: قال: «حدثنا أبو عبد الله، قال: ثنا هشيم، قال: **ثنا منصور، عن الحسن، عن عمران بن حصين: أنه رأى في يد رجل حلقة من صفر، قال: فقال: ما هذه؟ قال: من الواهنة، قال: فقال: أما إنها لن تزيدك إلا وهنًا، ولو مت وأنت ترى أنها نافعتك، لمت على غير ملة الفطرة».**

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٧٦٧٦)؛ وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الرقي والتمائم، ذكر الزجر عن تعليق التمائم التي فيها الشرك بالله جَلَّ وَعَلَا، برقم: (٦٠٨٦)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدرکه»، كتاب: الطب، برقم: (٧٦٩١)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. قال المنذري في الترغيب والترهيب (٦/١١٢): «إسناده جيد»، وقال الهيثمي في المجمع (٥/١٠٣) - بعد عزوه لأحمد، وغيره -: «رجالهم ثقات»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أحمد بسند جيد».

والحديث ضعفه الألباني في «الضعيفة»، برقم: (١٢٦٦)؛ وقال في النهج السديد (٥٧): «سنده ضعيف، فيه خالد بن عبيد المعافري، لم يوثقه غير ابن حبان»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٥٧): «ضعيف».

(٥) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٧٦٩٤)؛ وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب: الطب، برقم: (٧٧٠٣)، بلفظ: «من علق فقد أشرك». وقال الهيثمي في المجمع (٥/١٠٣): «ورجال أحمد ثقات»، وصححه الألباني في

وَلِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ^(١) عَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ خَيْطٌ مِنَ الْحُمَى، فَقَطَعَهُ، وَتَلَا قَوْلَهُ
[تعالى]^(٢): ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٦]^(٣) (٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: التعليل في لبس الحلقة والخيط ونحوهما لمثل ذلك.

الثانية: أن الصحابي لو مات وهي عليه ما أفلح؛ فيه شاهد لكلام الصحابة: أن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر.

الثالثة: أنه لم يُعذر بالجهالة.

الرابعة: [إخباره]^(٥) أنها لا تنفع في العاجلة؛ بل تضر؛ لقوله: «[إنها]^(٦) لا تزيدك إلا وهناً».

الخامسة: الإنكار بالتعليل على من فعل مثل ذلك.

السادسة: التصريح بأن من تعلق شيئاً وكل إليه.

السابعة: التصريح بأن من تعلق تميمه فقد أشرك.

الثامنة: أن تعليق الخيط من الحمى من ذلك.

التاسعة: تلاوة حذيفة الآية: دليل على أن الصحابة يستدلون بالآيات التي في الشرك الأكبر على الأصغر؛ كما ذكر ابن عباس رضي الله عنهما في آية البقرة.

العاشر: أن تعليق الودع عن العين من ذلك.

الحادية عشرة: الدعاء على من تعلق تميمه أن الله لا يئتم له، «ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له»؛ أي:

[لا]^(٧) ترك الله له.

«الصحيحة»، برقم: (٤٩٢)، وقال في النهج السديد (٥٧): «سنده حسن»، وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أحمد بسند حسن»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٥): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٥٧): «إسناده حسن».

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والحبيشي.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٢٠٨/٧)؛ قال في النهج السديد (٥٧): «ضعيف»، وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن أبي حاتم بسند ضعيف»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٥): «إسناده منقطع»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٥٧): «منقطع». وله شاهد من طريق آخر رواه الخلال في كتاب السنة (١٣/٥)، برقم: (١٤٨٢)؛ وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٥/٥)، برقم: (٢٣٤٦٣): أن حذيفة دخل على رجل من عبس يعود، فمس عضده، فإذا فيه خيط، قال: ما هذا؟ قال: خيط رقي لي فيه؛ فقطعه وقال: «لو مت وهو عليك، ما صليت عليك».

(٤) جاء في نسخة القاسم بعد إيراد الآية: [رواه ابن أبي حاتم].

(٥) زيادة من نسخة أسامة.

(٦) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٧) زيادة من نسخة أسامة.

(٨)

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ

في «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَأَرْسَلَ رَسُولًا: «أَنْ لَا يَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ - أَوْ: قِلَادَةٌ - إِلَّا قُطِعَتْ» (٢).
وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَةَ؛ شِرْكٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣).

التَّمَائِمُ: شَيْءٌ يُعَلَّقُ عَلَى الْأَوْلَادِ عَنِ (٤) الْعَيْنِ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمُعَلَّقُ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ السَّلَفِ (٥)، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَرَخَّصْ فِيهِ، وَيَجْعَلُهُ مِنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، مِنْهُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ.
وَالرُّقَى: هِيَ الَّتِي تُسَمَّى الْعَزَائِمَ، وَخَصَّ مِنْهَا (٦) الدَّلِيلُ مَا خَلَا مِنَ الشَّرْكِ؛ فَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحَمَةِ.

والتَّوَلَةُ: شَيْءٌ يُصْنَعُ لَهُ يُزْعَمُونَ أَنَّهُ يُحِبُّ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا، وَالرَّجُلَ إِلَى امْرَأَتِهِ (٧).
وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَكِيمٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا؛ وَكَلَّ إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ (٨).

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٩): عَنْ رُوَيْفِعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا رُوَيْفِعُ، لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ؛ فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّ مِنْ عَقْدٍ لِحَيْتِهِ، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ أَوْ عَظْمٍ؛ فَإِنَّ مُحَمَّدًا

- (١) في نسخة أسامة والعصيمي: [كان مع النبي].
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل، برقم: (٣٠٠٥)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: اللباس والزينة، باب: كراهة قِلَادَةِ الْوَتْرِ فِي رَقَبَةِ الْبَعِيرِ، برقم: (٢١١٥).
(٣) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (٣٦٨٥)؛ وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الطب، برقم: (٣٨٨٣)؛ وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، بنحوه مختصرًا، كتاب: الرقى والتمايم، برقم: (٦٠٩٠)؛ والحاكم في «مستدرکه»، كتاب: الطب، برقم: (٧٦٩٥)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخبره»، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في «الصحيحه»، برقم: (٣٣١)، وقال في النهج السديد (٥٩): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «حديث صحيح»؛ وقال العلوي (٥٦): «حسن بمجموع طرقه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٠): «صحيح لغيره».
(٤) في نسخة أسامة، والحبيشي: [من].
(٥) في نسخة القاسم: [فرخص فيه بعضهم].
(٦) في نسخة الحبيشي: [منها].
(٧) في نسخة القاسم، ودغش، والعصيمي: جاء ذكر حديث عبدالله بن عكيم في الترتيب قبل تعريف: (التمايم والرقى والتولة)، وفي النسخ الأخرى ورد بعد التعريف، وهو الذي مشى عليه الشارحان في تفسير العزيز، وفتح المجيد.
(٨) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٩٠٨٣)؛ والتِّرْمِذِيُّ في «جامعه»، أبواب: الطب، برقم: (٢٠٧٢)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدرکه»، كتاب: الطب، برقم: (٧٦٩٣)، وسكت عنه الذهبي، قال ابن حجر: «لم يتكلم عليه، وهو مرسل»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٨): «إسناده ضعيف، فيه محمد بن عبدالرحمن، وهو ضعيف سيء الحفظ؛ وعبدالله بن عكيم لم يسمع من النبي ﷺ»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦١): «ضعيف». والحديث حسنه الألباني في غاية المرام، برقم (٢٩٧)؛ وقال في النهج السديد (٦٢): «حسن»؛ وقال الشيخ العصيمي في شرح كتاب التوحيد: «حديث حسن». وللحديث شاهد عند النسائي من حديث أبي هريرة، مرفوعًا: «من عقد عقدة تم نفث فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلق شيئًا وكل إليه».
(٩) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٧٢٦٨).

بِرِيءٍ مِنْهُ»^(١).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانٍ؛ كَانَ كَعَدْلِ رَقَبَةٍ». رَوَاهُ وَكَيْعٌ^(٢).

وَلَهُ^(٣): عَنْ إِبْرَاهِيمَ [قَالَ]^(٤): «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا، مِنَ الْقُرْآنِ وَعَيْرِ الْقُرْآنِ»^(٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الرَّقِيِّ وَتَفْسِيرُ التَّمَائِمِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ التَّوَلَّى.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ^(٦) كُلُّهَا مِنَ الشَّرْكِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ الرَّقِيَّةَ بِالْكَلامِ الْحَقُّ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَةَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ التَّمِيمَةَ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ هِيَ مِنْ ذَلِكَ أَمْ^(٧) لَا؟

السادسة: أَنَّ تَعْلِيْقَ الْأَوْتَارِ عَلَى الدَّوَابِّ مِنَ^(٨) الْعَيْنِ: مِنْ ذَلِكَ.

السَّابِعَةُ: الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ^(٩) وَتَرَا.

الثَّامِنَةُ: فَضْلُ ثَوَابِ مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانٍ.

التَّاسِعَةُ: [أَنَّ]^(١٠) كَلَامَ إِبْرَاهِيمَ لَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ [بْنِ

مَسْعُودٍ]^(١١).

(١) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الطهارة، برقم: (٣٦)؛ والنسائي في «سننه»، كتاب: الزينة، برقم: (٩٢٨٤)؛ وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود؛ وقال في النهج السديد (٦٢): «رواه النسائي عن رويغ بإسناد صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «هو عند أبي داود والنسائي بسند صحيح، فالعزو إليهما أولى»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦١): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٢): «صحيح».

(٢) بعد البحث والتقصي لم أجد هذا الأثر أسنده وكيع إلى سعيد بن جبير، وإنما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الطب، في تعليق التمام والرقى، برقم (٢٣٩٣٩)، قال: «حدثنا حفص، عن ليث عن سعيد بن جبير» وذكره. قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه وكيع في جامعه، وابن أبي شيبة في مصنفه بسند ضعيف»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦٣): «إسناده ضعيف، فيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٢): «ضعيف». وله شاهد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الطب، في تعليق التمام والرقى، برقم (٢٣٩٣٨)، قال: «حدثنا عبدة، عن محمد بن سوقة: أن سعيد بن جبير رأى إنساناً يطوف بالبيت في عنقه خرزة فقطعها». قال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦٣): «إسناده صحيح».

(٣) أي: لو كيع بن الجراح عن إبراهيم النخعي؛ فإن ابن أبي شيبة رواه في مصنفه من طريقين: أحدهما: من طريق هشيم بن بشير عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي. ومغيرة بن مقسم مدلس، وقد عنعن؛ والثاني: من طريق وكيع، عن سفيان عن منصور عن إبراهيم النخعي. وهو ما عناه المصنف بقوله: «وله: عن إبراهيم». وسنده صحيح.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الطب، برقم (٢٣٩٣٧). قال الشيخ صالح العصيمي: «رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح». وقال العلوي (٦٤): «إسناده ضعيف، فيه مغيرة بن مقسم، وهو مدلس، وقد عنعن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٢): «ضعيف، في سنده مغيرة بن مقسم الضبي مدلس، وقد عنعن».

(٦) في نسخة دغش، والحبيشي: [هذه الثلاث].

(٧) في نسخة الحبيشي: [أو].

(٨) في نسخة دغش، والحبيشي: [عن].

(٩) في نسخة العصيمي: [الوعيد الشديد فيمن].

(١٠) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(١١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٩)

بَابُ:

مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرَةٍ أَوْ حَجَرٍ وَنَحْوَهُمَا

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنْوَةَ الثَّلَاثَةِ الْأُخْرَىٰ﴾... الآيات [النجم: ١٩-٢٣].
عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ، وَنَحْنُ حُدَنَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ،
وَلِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا، وَيَنْوُطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ، يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ، فَقُلْنَا:
يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُ أَكْبَرُ! إِنَّهَا السُّنَنُ! قُلْتُمْ
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مَجْهُلُونَ﴾
[الأعراف: ١٣٨]، لَتَرْكَبَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(١).

فِيهِ مَسَائِلٌ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّجْمِ.

الثانية: مَعْرِفَةُ صُورَةِ الْأَمْرِ الَّذِي طَلَبُوا.

الثالثة: كَوْنُهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا.

الرابعة: كَوْنُهُمْ قَصَدُوا التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ بِذَلِكَ؛ لَطَنَهُمْ أَنَّهُ يُحِبُّهُ.

الخامسة: أَنَّهُمْ إِذَا جَهِلُوا هَذَا فَغَيَّرَهُمْ أَوْلَى بِالْجَهْلِ [مِنْهُمْ]^(٢).

السادسة: أَنَّ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَالْوَعْدِ بِالْمَغْفِرَةِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ.

السابعة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْذُرْهُمْ [الْأَمْرُ]^(٣)، بَلْ رَدَّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ! إِنَّهَا السُّنَنُ! لَتَرْكَبَنَّ^(٤)
سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، فَغَلَطَ الْأَمْرُ بِهَذِهِ الثَّلَاثِ.

الثامنة: الْأَمْرُ الْكَبِيرُ - وَهُوَ الْمَقْصُودُ -؛ أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ طَلَبَتَهُمْ كَطَلْبَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ^(٥) [لَمَّا قَالُوا لِمُوسَى:

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: الفتن عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء لتركين سنن من كان قبلكم، برقم: (٢١٨٠)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»؛ وأخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (٢٢٣١٥)؛ وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: التاريخ، ذكر الإخبار عن اتباع هذه الأمة سنن من قبلهم من الأمم، برقم: (٦٧٠٢)؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: التفسير، برقم: (١١١٢١). والحديث صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢/٢٣٥)؛ وقال في النهج السديد (٦٣): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «وهو عند الترمذي بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦٦): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٤): «صحيح».

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) في نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي: [لتتبعن].

(٥) في نسخة الحبيشي، والقاسم: [أنه أخبر أن طلبهم كطلب بني إسرائيل].

﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾^(١).

التاسعة: أن نفي هذا من معنى «لا إله إلا الله»، مع دقته وخفايه على أولئك.

العاشر: أنه حلف على الفتيا، وهو لا يحلف إلا لمصلحة.

الحادية عشرة: أن الشرك فيه أكبر وأصغر؛ لأنهم لم يرتدوا بهذا^(٢).

الثانية عشرة: قوله^(٣): «ونحنُ حدثاء عهدٍ بكفرٍ»؛ فيه [دليل على]^(٤) أن غيرهم لا يجهل^(٥) ذلك.

الثالثة عشرة: [ذكر]^(٦) التكبير عند التعجب، خلافاً لمن كرهه.

الرابعة عشرة: سدُّ الذرائع.

الخامسة عشرة: النهي عن التشبه بأهل الجاهلية.

السادسة عشرة: الغضب عند التعليم.

السابعة عشرة: القاعدة الكلية؛ لقوله: «إنها السنن».

الثامنة عشرة: أن هذا [علم]^(٧) من أعلام النبوة؛ لكونه وقع كما أخبر.

التاسعة عشرة: أن كل ما دم الله به اليهود والنصارى في القرآن؛ أنه لنا.

العشرون: أنه متقرر عندهم أن العبادات مبناهما على الأمر، فصار فيه التنبؤ على مسائل القبر.

أما: (من ربك)؟ فواضح؛ وأما: (من نبيك)؟ فمن إخباره بأنباء الغيب؛ وأما: (ما دينك)؟ فمن

قولهم: «اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط...»^(٨) إلى آخره.

الحادية والعشرون: أن سنة أهل الكتاب مذمومة كسنة المشركين.

الثانية والعشرون: أن الممتقل من الباطل الذي اعتاده قلبه لا يأمن^(٩) أن يكون في قلبه بقية من تلك

العادة [الباطلة]^(١٠)؛ لقولهم: «ونحنُ حدثاء عهدٍ بكفرٍ».

- (١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٢) في نسخة العيصي: [لم يرتدوا بذلك].
- (٣) في نسخة دغش، والعيصي، والحبيشي: [قولهم].
- (٤) زيادة من نسخة أسامة.
- (٥) في نسخة دغش: [لا يجهل].
- (٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي.
- (٧) زيادة من نسخة أسامة، والعيصي، والحبيشي.
- (٨) في نسخة دغش: [فمن قولهم: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾].
- (٩) في نسخة دغش، والحبيشي: [لا يؤمن].
- (١٠) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.



(١٠)

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ الآية [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

وَقَوْلِهِ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢].

عَنْ عَلِيِّ [بن أبي طالب] ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدِّثًا، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٢).
وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «دَخَلَ الْجَنَّةَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ، وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ»، قَالُوا: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَرَّ رَجُلَانِ عَلَى قَوْمٍ لَهُمْ صَنْمٌ لَا يَجُوزُهُ ^(٣) أَحَدٌ حَتَّى يُقَرَّبَ لَهُ شَيْئًا، فَقَالُوا لِأَحَدِهِمَا: قَرِّبْ. قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ أَقْرَبُ. قَالُوا لَهُ: قَرِّبْ وَلَوْ ذُبَابًا؛ فَقَرَّبَ ذُبَابًا، فَخَلَّوْا سَبِيلَهُ؛ فَدَخَلَ النَّارَ. وَقَالُوا لِلْآخَرِ: قَرِّبْ. فَقَالَ ^(٤): مَا كُنْتُ لِأَقْرَبَ لِأَحَدٍ شَيْئًا دُونَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. فَضَرَبُوا عُنُقَهُ؛ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ ^(٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾.

الثَّالِثَةُ: الْبَدَاءَةُ بِلَعْنَةِ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ.

الرَّابِعَةُ: لَعْنُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَمِنْهُ أَنْ تَلْعَنَ وَالِدِي الرَّجُلِ فَيَلْعَنَ وَالِدَيْكَ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الأضاحي، باب: تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله، برقم: (١٩٧٨).

(٣) في نسخة أسامة: [لا يُجَاوِزُهُ].

(٤) في نسخة أسامة: [قال].

(٥) رواه الإمام أحمد في كتاب الزهد (١٥)؛ ورواه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب: السير، ما قالوا في المشركين يدعون المسلمين إلى غير ما ينبغي، أيجيبونهم أم لا، ويكرهون عليه؟، برقم (٣٣٠٣٨)، وكلاهما رواه موقوفاً من رواية طارق بن شهاب، عن سلمان الفارسي. والمصنف ذكره من قول طارق بن شهاب مرفوعاً، ويحتمل أنه قلده فيه ابن القيم في الجواب الكافي، في قوله (٧٦): «وقال الإمام أحمد: حدثنا معاوية حدثنا الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب يرفعه قال: دخل رجل الجنة في ذباب..» أ. هـ.

قال في النهج السديد (٦٨): «صحيح موقوفاً عن سلمان الفارسي»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «وإسناده صحيح، وهو موقوف لفظاً، وله حكم الرفع»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٧١): «صحيح موقوفاً»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٧): «صحيح موقوف على سلمان».

الخامسة: لعن من آوى محدثاً، وهو الرجل يحدث شيئاً يجب فيه حق الله^(١)، فيلتجئ إلى من يجيره من ذلك.

السادسة: لعن من غير منار الأرض، وهي المراسيم التي تفرق بين حقاك من الأرض وحق جارك، فتغيرها بتقديم أو تأخير.

السابعة: الفرق بين لعن المعين، ولعن أهل المعاصي^(٢) على سبيل العموم.

الثامنة: هذه القصة العظيمة، وهي قصة الذباب.

التاسعة: كونه دخل النار بسبب ذلك الذباب الذي لم يقصده، بل فعله تخلصاً من شرهم.

العاشر: معرفة قدر الشرك في قلوب المؤمنين؛ كيف صبر ذلك على القتل، ولم يوافقهم على طلبتهم^(٣)، مع كونهم لم يطلبوا [منه]^(٤) إلا العمل الظاهر.

الحادية عشرة: أن الذي دخل النار مسلم؛ لأنه لو كان كافراً لم يقل: «دخل النار في ذباب».

الثانية عشرة: فيه شاهد للحديث الصحيح: «الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله، والنار مثل ذلك».

الثالثة عشرة: معرفة أن عمل القلب هو المقصود الأعظم، حتى عند عبدة الأوثان.

(١) في نسخة أسامة: [يجب فيه حق الله].
(٢) في نسخة دغش: [المعصية].
(٣) في نسخة العصيمي: [طلبهم].
(٤) زيادة من نسخة أسامة.



(١١)

بَابُ:

لَا يُذْبِحُ لِلَّهِ بِمَكَانٍ يُذْبِحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّهِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا نَقُصُّ فِيهِ أَبَدًا﴾ الآية [التوبة: ١٠٨].

عَنْ نَابِتِ بْنِ الصَّحَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَذَرَ رَجُلٌ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِبُؤَانَةَ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَهَلْ (١) كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟» قَالُوا: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢)، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِهِمَا (٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿لَا نَقُصُّ فِيهِ أَبَدًا﴾.

الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْمَعْصِيَةَ قَدْ تَوَثَّرَتْ فِي الْأَرْضِ، وَكَذَلِكَ الطَّاعَةُ.

الثَّالِثَةُ: رَدُّ الْمَسْأَلَةِ الْمُشْكِلَةِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْبَيِّنَةِ؛ لِيُرْوَلَ الْإِشْكَالُ.

الرَّابِعَةُ: اسْتِفْصَالُ الْمُفْتِي إِذَا احْتَجَّ إِلَى ذَلِكَ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ تَخْصِيصَ الْبُقْعَةِ بِالنَّذْرِ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا خَلَا مِنَ الْمَوَانِعِ.

السَّادِسَةُ: الْمَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ.

السَّابِعَةُ: الْمَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ، وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ [لَهُ] (٤) الْوَفَاءُ بِمَا نَذَرَ فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ؛ لِأَنَّهُ نَذَرَ مَعْصِيَةً.

التَّاسِعَةُ: الْحَذَرُ مِنْ مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي أَعْيَادِهِمْ، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ.

العَاشِرَةُ: لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ (٥).

الحَادِيثَةُ عَشْرَةٌ: لَا نَذَرَ لِابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ.

(١) في نسخة القاسم: [هل].

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الأيمان والنذور، برقم: (٣٣١٣)، قال ابن حجر في التلخيص الحبير: «رواه أبو داود بسند صحيح»؛ وصححه الألباني في «صحيح أبي داود»؛ وقال في النهج السديد (٧٣): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي (٧٤): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي (٧٠): «صحيح».

(٣) أي: على شرط البخاري، ومسلم.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٥) في نسخة الحبيشي: [لا نذَرَ في معصية الله].

(١٢)

بَابُ:

مِنَ الشُّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللَّهِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١): ﴿يُؤْفُونَ بِالَّذِينَ﴾ [الإنسان: ٧].

وَقَوْلِهِ [تعالى] (٢): ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِّنْ نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ الآية [البقرة:

.٢٧٠].

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ» (٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: وُجُوبُ الوَفَاءِ بِالنَّذْرِ.

الثَّانِيَةُ: إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ عِبَادَةً لِلَّهِ (٤) فَصَرَفُهُ إِلَى غَيْرِهِ شُرْكَ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ نَذْرَ المَعْصِيَةِ لَا يَجُوزُ الوَفَاءُ بِهِ.

(١) في نسخة متون طالب العلم: [لقوله:].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأيمان والنذور، باب: النذر في الطاعة، برقم: (٦٦٩٦)، ولفظ البخاري: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه».

(٤) في نسخة الحبيشي: [عِبَادَةُ اللَّهِ].



(١٣)

بَابُ:

مِنَ الشُّرْكِ الْإِسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ

وَقَوْلِ [اللَّهِ] (١) تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].
وَعَنْ (٢) حَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، فَقَالَ: أَعُوذُ
بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ؛ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ (٣) مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْجِنِّ» (٥).

الثَّانِيَةُ: كَوْنُهُ مِنَ الشُّرْكِ.

الثَّالِثَةُ: الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ اسْتَدَلُّوا بِهِ (٦) عَلَى أَنَّ كَلِمَاتِ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ؛
قَالُوا: لِأَنَّ الْإِسْتِعَاذَةَ بِالْمَخْلُوقِ شُرْكَ.

الرَّابِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذَا الدُّعَاءِ مَعَ اخْتِصَارِهِ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ (٧) يَحْصُلُ بِهِ مَنَفَعَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ مِنْ كَفِّ شَرِّ أَوْ جَلْبِ نَفْعٍ؛ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ
مِنَ الشُّرْكِ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي. وفي النسخ الأخرى: [وقوله].

(٢) في نسخة القاسم: [عن].

(٣) في نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي: [حتى يرحل]. وما في المتن هو الموافق لللفظ الحديث عند مسلم وغيره.

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: في التَّعُوذِ مِنْ سُوءِ الْقَضَاءِ وَدَرْكِ الشَّقَاءِ
وغيره، برقم: (٢٧٠٨).

(٥) في نسخة دغش: [تفسير: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ﴾ الآية]. وفي نسخة العصيمي: [تفسير الآية].

(٦) في نسخة الحبيشي: [لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ يَسْتَدِلُّونَ بِهِ].

(٧) في نسخة الحبيشي: [أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ الَّذِي].



(١٤)

بَابُ:

مِنَ الشَّرْكِ أَنْ يَسْتَفِيثَ بِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنْ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٦﴾
وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ﴿الآيَةُ﴾ [يونس: ١٠٦-١٠٧].

وَقَوْلِهِ [تعالى] (١): ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ﴾ [الآيَةُ] [العنكبوت: ١٧].

وَقَوْلِهِ [تعالى] (٢): ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الآيتين
[الأحقاف: ٥-٦].

وَقَوْلِهِ [تعالى] (٣): ﴿أَمَّن يُحِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ [الآيَةُ] [النمل: ٦٢].

وَرَوَى (٤) الطَّبْرَانِيُّ [بِإِسْنَادِهِ] (٥): أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُنَافِقٌ يُؤْذِي الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ:
قَوْمُوا بِنَا نَسْتَعِيثُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «[سُبْحَانَ اللَّهِ] (٦)، إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي،
وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ [عَزَّجَلَّ] (٧)» (٨).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: أَنَّ عَطْفَ الدُّعَاءِ عَلَى الِاسْتِعَاثَةِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ.

الثَّانِيَّةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّرْكَ الْأَكْبَرُ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ أَصْلَحَ النَّاسِ لَوْ يَفْعَلُهُ (٩) إِرْضَاءً لِعَبْرَةٍ؛ صَارَ مِنَ الظَّالِمِينَ.

الخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا.

- (١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٤) في نسخة القاسم: [روى].
- (٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي، والعصيمي.
- (٦) زيادة من نسخة أسامة.
- (٧) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي، والعصيمي.
- (٨) رواه الطبراني في المعجم الكبير، كما في جامع المسانيد والسنن، لابن كثير (٤/٥٦٨)، برقم (٥٧٨٠)؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٥٩): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة، وهو حسن الحديث»؛ وقال في النهج السديد (٨٨): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٨٣): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخرجه كتاب التوحيد (٧٤): «ضعيف».
- (٩) في نسخة العصيمي: [لو فعلة].

السادسة: كَوْنُ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُ فِي الدُّنْيَا، مَعَ كَوْنِهِ كُفْرًا.

السابعة: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الثَّالِثَةِ.

الثامنة: أَنَّ طَلَبَ الرِّزْقِ لَا يَنْبَغِي إِلَّا مِنْ اللَّهِ، كَمَا أَنَّ الْجَنَّةَ لَا تُطَلَّبُ إِلَّا مِنْهُ.

التاسعة: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الرَّابِعَةِ.

العاشر: [ذِكْرُهُ] ^(١) أَنَّهُ لَا أَضَلَّ مِمَّنْ دَعَا غَيْرَ اللَّهِ.

الحادية عشرة: أَنَّهُ غَافِلٌ عَنِ دُعَاءِ الدَّاعِي لَا يَدْرِي عَنْهُ.

الثانية عشرة: أَنَّ تِلْكَ الدَّعْوَةَ سَبَبٌ لِبُغْضِ الْمَدْعُوِّ لِلدَّاعِي وَعَدَاوَتِهِ لَهُ.

الثالثة عشرة: تَسْمِيَةُ تِلْكَ الدَّعْوَةِ عِبَادَةً لِلْمَدْعُوِّ ^(٢).

الرابعة عشرة: كُفْرَ الْمَدْعُوِّ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ.

الخامسة عشرة: [أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ] ^(٣) هِيَ سَبَبٌ كَوْنِهِ أَضَلَّ النَّاسِ.

السادسة عشرة: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الْخَامِسَةِ.

السابعة عشرة: الْأَمْرُ الْعَجِيبُ، وَهُوَ إِقْرَارُ عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ: أَنَّهُ لَا يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِلَّا اللَّهُ، وَلِأَجْلِ هَذَا

يَدْعُوهُ فِي الشَّدَائِدِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ.

الثامنة عشرة: حِمَايَةَ الْمُصْطَفَى ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ، وَالتَّأَدُّبِ مَعَ اللَّهِ [عَزَّوَجَلَّ] ^(٤).

(١) زيادة من نسخة دغش. وفي نسخة العصيمي: [ذِكْرُ].

(٢) في نسخة الحبيشي: [للمدعو له].

(٣) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والعصيمي.

(٤) زيادة من نسخة دغش، وأسامة.



(١٥)

بَابُ:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿أَبْشِرْكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ ﴿١١١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ الآية [الأعراف: ١٩١-١٩٢].

وقوله [تعالى] (١): ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ الآية [فاطر: ١٣].
[و] (٢) في الصحيح: عن أنس [بن مالك] (٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: شَجَّ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَّتُهُ (٤)، فَقَالَ: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجَّوْا نَبِيَّهُمْ؟» فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] (٥).

وفيه: عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [يقول] (٦) إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ مِنَ الْفَجْرِ: «اللَّهُمَّ الْعَنِ فُلَانًا، وَفُلَانًا»، بَعْدَمَا يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ [تعالى] (٧): ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ الآية (٨). وفي رواية: «يَدْعُو عَلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَسَهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ؛ فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾» (٩).

وفيه: عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ [فِينَا] (١٠) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ

- (١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي، ودغش، والعصيمي.
- (٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
- (٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: المغازي، باب: ليس لك من الأمر شيء، برقم: (٤٠٦٩) معلقًا؛ ووصله مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: غزوة أحد، برقم: (١٧٩١).
- (٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
- (٧) زيادة من نسخة أسامة، ودغش.
- (٨) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: المغازي، باب: ليس لك من الأمر شيء، برقم: (٤٠٦٩).
- وأخرج مسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، برقم: (٦٧٥) من حديث أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ يقول حين يفرغ من صلاة الفجر من القراءة ويكبر ويرفع رأسه: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، ثم يقول وهو قائم: اللهم أنج الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام، وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم كسنيّ يوسف، اللهم العن لحيان ورعلا وذكوان وعصبة عصمت الله ورسوله، ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما أنزل: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨].
- (٩) أخرج هذه الرواية البخاري في «صحيحه»، كتاب: المغازي، باب: ليس لك من الأمر شيء، برقم: (٤٠٧٠) عن سالم بن عبد الله مرسله، قال: «عن حنظلة بن أبي سفيان سمعت سالم بن عبد الله يقول: كان رسول الله ﷺ يدعو على صفوان...»، ووصلها: أحمد في «مسنده»، مسند عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، برقم: (٥٧٧٨)؛ والترمذي في «جامعه»، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة آل عمران، برقم: (٣٠٠٤)، وقال: «هذا حديث حسن غريب». والحديث صحيحه الألباني في صحيح سنن الترمذي؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٨٦): «إسناده ضعيف، فيه عمر بن حمزة، وهو ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٧٧): «هذه الرواية مرسله، ويظهر لي أنه لم يثبت التعيين».
- (١٠) زيادة من نسخة الحبيشي.

الْأَقْرَبِينَ ﴿ الشُّعْرَاءُ ٢١٤ ﴾، [فَصَعَدَ الصَّفَا] (١)، فَقَالَ (٢): «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ - أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا -، اسْتَرَوْا أَنْفُسَكُمْ؛ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، وَيَا فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ، سَلِّبِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتِ (٣)؛ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا» (٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الْآيَتَيْنِ.

الثَّانِيَّةُ: قِصَّةُ أَحَدٍ.

الثَّلَاثَةُ: قُنُوتُ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَخَلْفَهُ سَادَاتُ الْأَوْلِيَاءِ يُؤْمِنُونَ فِي الصَّلَاةِ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْمَدْعُوَّ عَلَيْهِمْ كُفَّارٌ.

الخَامِسَةُ: أَنَّهُمْ فَعَلُوا أَشْيَاءَ مَا فَعَلَهَا (٥) غَالِبُ الْكُفَّارِ، مِنْهَا: سَجُّهُمْ نَبِيَّهُمْ، وَحِرْضُهُمْ عَلَى قَتْلِهِ، وَمِنْهَا: التَّمَثِيلُ بِالْقَتْلِ، مَعَ أَنَّهُمْ بَنُو عَمِّهِمْ.

السادسة: أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾.

السَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ فَتَابَ عَلَيْهِمْ فَأَمَّنُوا (٦).

الثَّامِنَةُ: الْقُنُوتُ فِي النَّوَازِلِ.

التَّاسِعَةُ: تَسْمِيَةُ الْمَدْعُوِّ عَلَيْهِمْ فِي الصَّلَاةِ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ.

العاشرة: لَعْنَةُ (٧) الْمَعِينِ فِي الْقُنُوتِ.

الحادية عشرة: قِصَّتُهُ ﷺ لَمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ (٨): ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾.

الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ: جِدُّهُ ﷺ فِي هَذَا الْأَمْرِ، بِحَيْثُ فَعَلَ مَا نُسِبَ بِسَبَبِهِ إِلَى الْجُنُونِ، وَكَذَلِكَ لَوْ يَفْعَلُهُ مُسْلِمٌ الْآنَ.

(١) زيادة من نسخة أسامة. وفي نسخة الحبيشي: [صَعَدَ الصَّفَا].

(٢) في نسخة القاسم، ودغش: [قَالَ].

(٣) في نسخة القاسم: [سَلِّبِي مَا شِئْتِ مِنْ مَالِي].

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الوصايا، باب: إذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب، برقم: (٢٧٥٢)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: في قوله تعالى: وأنذر عشيرتك الأقربين، برقم: (٢٠٦).

(٥) في نسخة دغش، والعصيمي: [لَا يَفْعَلُهَا].

(٦) في نسخة دغش، والعصيمي: [وَأَمَّنُوا].

(٧) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [لَعْنُ].

(٨) في نسخة دغش: [لَمَّا أَنْزَلَ].



الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ ﷺ لِلْأَبْعَدِ وَالْأَقْرَبِ: «لَا أُغْنِي عَنْكُمْ (١) مِنْ اللَّهِ شَيْئًا»، حَتَّى قَالَ: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا»، فَإِذَا صَرَّحَ ﷺ - وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ - بِأَنَّهُ (٢) لَا يُغْنِي شَيْئًا عَنْ سَيِّدَةِ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، وَأَمَّنَ الْإِنْسَانَ أَنَّهُ ﷺ (٣) لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ، ثُمَّ نَظَرَ فِيمَا وَقَعَ فِي قُلُوبِ خَوَاصِّ النَّاسِ الْآنَ (٤)؛ تَبَيَّنَ لَهُ [تَرْكُ] (٥) التَّوْحِيدِ، وَغُرْبَةُ الدِّينِ.

(١) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [لَا أُغْنِي عَنْكَ].

(٢) في نسخة العصيمي: [وَأَمَّنَ الْإِنْسَانَ بِأَنَّهُ].

(٣) في نسخة دغش: [فَإِذَا صَرَّحَ ﷺ أَنَّهُ - وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ -]. وفي نسخة العصيمي: [فَإِذَا صَرَّحَ ﷺ - وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ - أَنَّهُ].

(٤) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [وَقَعَ فِي قُلُوبِ خَوَاصِّ النَّاسِ الْيَوْمَ].

(٥) زيادة من نسخة العصيمي.



(١٦)

بَابُ:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣].

[و] (١) في «الصحيح»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ؛ ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ، يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ، ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرِقُ السَّمْعِ، وَمُسْتَرِقُ السَّمْعِ هَكَذَا بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ»، وَصَفَهُ سُفْيَانُ بِكَفِّهِ، فَحَرَفَهَا وَبَدَّدَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، «فَيَسْمَعُ الْكَلِمَةَ، فَيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، ثُمَّ يُلْقِيهَا الْآخَرَ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، حَتَّىٰ يُلْقِيهَا عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ أَوْ الْكَاهِنِ، فَرُبَّمَا أَدْرَكَهُ الشَّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَرُبَّمَا أَلْقَاهَا قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ، فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ، فَيُقَالُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ لَنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا: [كَذَا وَكَذَا؟] (٢) فَيُصَدِّقُ بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّمَاءِ» (٣).

وَعَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ [تَعَالَى] (٤) أَنْ يُوحِيَ بِالْأَمْرِ: تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ؛ أَخَذَتِ السَّمَوَاتُ مِنْهُ رَجْفَةً، - أَوْ قَالَ: رِعْدَةٌ - شَدِيدَةً، خَوْفًا مِنَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ؛ صَعِقُوا، وَخَرُّوا لِلَّهِ سُجَّدًا، فَيَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِبْرِيلُ، فَيُكَلِّمُهُ اللَّهُ مِنْ وَحْيِهِ بِمَا أَرَادَ، ثُمَّ يَمُرُّ جِبْرِيلُ (٥) عَلَى الْمَلَائِكَةِ، كُلِّمَا مَرَّ بِسَمَاءٍ، سَأَلَهُ مَلَائِكَتُهَا: مَاذَا قَالَ رَبُّنَا يَا جِبْرِيلُ؟ (٦) فَيَقُولُ جِبْرِيلُ (٧): قَالَ الْحَقُّ، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ. [قال] (٨): فَيَقُولُونَ كُلُّهُمْ مِثْلَ مَا قَالَ جِبْرِيلُ (٩)، فَيَنْتَهِي جِبْرِيلُ (١٠) بِالْوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ» (١١).

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة، والحبيشي، والعصيمي.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير، برقم: (٤٨٠٠).

(٤) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي، والعصيمي.

(٥) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(٦) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(٧) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(٨) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة، ودغش.

(٩) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(١٠) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(١١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢٢٧/١)، وضعفه الألباني في «تخريج السنة»، وقال في النهج السديد (١٠٠): «سنده ضعيف، فيه نعيم بن حماد ضعيف، والوليد بن مسلم: مدلس، وقد عنعنه»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن أبي عاصم بسند ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٩٠): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٧٧): «ضعيف، ويُغني عنه ما قبله». وقال البهال في كتابه: «تخريج أحاديث متقدمة في كتاب التوحيد (٤٢): «إسناده ثقات غير نعيم بن حماد فقد اختلف فيه أهل العلم،

فِيهِ مَسَائِلُ:**الأولى:** تَفْسِيرُ الْآيَةِ.

الثَّانِيَةُ: مَا فِيهَا مِنَ الْحُجَّةِ عَلَى إِبْطَالِ الشُّرْكِ، خُصُوصًا مِنْ (١) تَعَلَّقَ عَلَى الصَّالِحِينَ، وَهِيَ الْآيَةُ الَّتِي قِيلَ: إِنَّهَا تَقْطَعُ عُرُوقَ شَجَرَةِ الشُّرْكِ مِنَ الْقَلْبِ.

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾.

الرَّابِعَةُ: سَبَبُ سُؤَالِهِمْ عَنْ ذَلِكَ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ جِبْرِيلَ [هُوَ الَّذِي] (٢) يُجِيبُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (٣): «قَالَ: كَذًا وَكَذَا».

السادسة: ذَكَرَ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ: جِبْرِيلُ.

السَّابِعَةُ: أَنَّهُ يَقُولُ لِأَهْلِ السَّمَوَاتِ كُلِّهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْأَلُونَهُ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْعَسْيَ يَعُمُّ أَهْلَ السَّمَوَاتِ كُلَّهُمْ.

التَّاسِعَةُ: اِرْتَجَافُ السَّمَوَاتِ لِكَلَامِ (٤) اللَّهِ [عَزَّوَجَلَّ] (٥).

العاشرة: أَنَّ جِبْرِيلَ هُوَ الَّذِي يَنْتَهِي بِالْوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللَّهُ [عَزَّوَجَلَّ] (٦).

الحادية عشرة: ذَكَرَ اسْتِرَاقَ الشَّيَاطِينِ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: صِفَةُ رُكُوبِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: سَبَبُ إِرْسَالِ الشُّهْبِ (٧).

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ تَارَةً يُدْرِكُهُ الشَّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَتَارَةً يُلْقِيَهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ مِنَ الْإِنْسِ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ.

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: كَوْنُ الْكَاهِنِ يَصْدُقُ بَعْضَ الْأَحْيَانِ.

فَوَيْفَهُ بَعْضِهِمْ، وَضَعْفَهُ الْبَعْضُ الْآخَرُ، وَقَدْ تَتَبَعَ ابْنَ عَدِي مَا وَهَمَ فِيهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي عَامَةِ مَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ، وَمِمَّا يُوَيِّدُ اسْتِقَامَتَهُ وَصِحَّتَهُ: أَنَّ إِمَامَ الْأُمَّةِ ابْنَ خَزِيمَةَ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى إِثْبَاتِ صِفَةِ تَكَلُّمِ اللَّهِ بِالْوَحْيِ، وَشِدَّةِ خَوْفِ السَّمَاوَاتِ مِنْهُ، فِي كِتَابِهِ التَّوْحِيدِ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي مُقَدِّمَتِهِ: (أَنَّهُ يَصِفُ اللَّهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ، وَبِمَا صَحَّ وَثَبِتَ عَنْ نَبِيِّنَا ﷺ بِالْأَسَانِيدِ الثَّابِتَةِ الصَّحِيحَةِ بِنَقْلِ أَهْلِ الْعَدَالَةِ مُوَصُولًا إِلَيْهِ ﷺ)؛ وَأَمَّا تَدْلِيلُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ فَيَجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ؛ وَبِهَذَا **اتَّضَحَ أَنَّ السَّنَدَ حَسَنٌ** أ.هـ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَعْلَمِيُّ فِي كِتَابِهِ التَّنْكِيلِ بِمَا فِي تَأْنِيْبِ الْكُوْثُرِيِّ مِنَ الْأَبَاطِيلِ (١٠/٨٣٢، ٨٣٣) عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ: (سُئِلَ عَنْهُ دَحِيمٌ، فَقَالَ: (لَا أَصْلَ لَهُ). أَقُولُ: الْمَتْنُ غَيْرُ مَنْكُرٍ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ... فَالْتَّنَاكُرَةُ فِي السَّنَدِ فَقَطْ).

(١) فِي نَسْخَةِ الْحَبِيشِيِّ: [مَا].

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ نَسْخَةِ أُسَامَةَ.

(٣) فِي نَسْخَةِ دَغَشٍ: [يُجِيبُهُمْ بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ].

(٤) فِي نَسْخَةِ أُسَامَةَ، وَالْحَبِيشِيِّ: [بِكَلَامٍ].

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ نَسْخَةِ الْحَبِيشِيِّ، وَفِي نَسْخَةِ دَغَشٍ: [تَعَالَى].

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ نَسْخَةِ الْحَبِيشِيِّ.

(٧) فِي نَسْخَةِ الْحَبِيشِيِّ، وَالْعَصِيمِيِّ: [الشَّهَابِ].



السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: كَوْنُهُ يَكْذِبُ مَعَهَا مِائَةٌ كَذِبِيَّةٌ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ لَمْ يُصَدَّقْ كَذِبُهُ إِلَّا بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّمَاءِ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: قَبُولُ النُّفُوسِ لِلْبَاطِلِ، كَيْفَ يَتَعَلَّقُونَ بِوَاحِدَةٍ وَلَا يُعْتَبِرُونَ بِمِائَةٍ [كَذِبِيَّةٍ] (١)؟!.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: كَوْنُهُمْ يُلْقِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ (٢) تِلْكَ الْكَلِمَةَ، وَيَحْفَظُونَهَا، وَيَسْتَدِلُّونَ بِهَا.

العِشْرُونَ: إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ خِلَافًا لِلْمُعْطَلَةِ (٣).

الحَادِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: [التَّصْرِيحُ] (٤) بِأَنَّ (٥) تِلْكَ الرَّجْفَةَ وَالْغَشْيَ [كَانَا] (٦) خَوْفًا مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ (٧).

الثَّانِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّهُمْ يَخْرُونَ لِلَّهِ سُجَّدًا.

- (١) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي.
 (٢) في نسخة العصيمي: [كَوْنُهُمْ يُلْقِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ]؛ وفي نسخة الحبيشي: [يَتَلَقَّى بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ].
 (٣) في نسخة الحبيشي، وأسامة: [خِلَافًا لِلْأَشْعَرِيَّةِ الْمُعْطَلَةِ].
 (٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي.
 (٥) في نسخة الحبيشي: [أَنَّ].
 (٦) زيادة من نسخة أسامة.
 (٧) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [خَوْفٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ].



(١٧)

بَابُ:

الشَّفَاعَةُ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (١): ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤].

وَقَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمْ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] (٢).

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٣): ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٤): ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَبِرِضَىٰ﴾ [النجم: ٢٦].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٥): ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ...﴾ [الآيتين: ٢٢-٢٣]. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ [ابنُ تَيْمِيَّةَ] (٦) رَحِمَهُ اللَّهُ: «نَفَى اللَّهُ عَمَّا سِوَاهُ كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمُشْرِكُونَ -فَنَفَى أَنْ يَكُونَ لِعِيرِهِ مُلْكٌ أَوْ قِسْطٌ مِنْهُ، أَوْ يَكُونَ عَوْنًا لِلَّهِ- وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الشَّفَاعَةُ؛ فَبَيَّنَ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ إِلَّا لِمَنْ أْذَنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ [تَعَالَى] (٧): ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

فَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يَطْنُهَا الْمُشْرِكُونَ؛ هِيَ مُتَنَفِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا نَفَاهَا الْقُرْآنُ، وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَّهُ يَأْتِي فَيَسْجُدُ لِرَبِّهِ وَيَحْمَدُهُ»، [و] (٨) لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ أَوْلًا، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: «ارْزُقْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ، وَسَلْ

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة الحبيشي، وأسامة.

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٦) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٧) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي.

(٨) زيادة من نسخة الحبيشي.



تُعْطَى، وَاشْفَعُ تُشْفَعُ» (١). وَقَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِكَ [يَا رَسُولَ اللَّهِ] (٢)؟ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ» (٣). فَتِلْكَ الشَّفَاعَةُ لِأَهْلِ الْإِخْلَاصِ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَلَا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ.

وَحَقِيقَتُهُ: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي يَتَفَضَّلُ عَلَى أَهْلِ الْإِخْلَاصِ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ بِوَاسِطَةِ دُعَاءِ مَنْ أُذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ؛ لِيُكْرِمَهُ، وَيَنَالَ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ.

فَالشَّفَاعَةُ الَّتِي نَفَاهَا الْقُرْآنُ مَا كَانَ فِيهَا [مِنْ] (٤) شِرْكَ، [فَتِلْكَ مَنْفِيَةٌ مُطْلَقًا] (٥)؛ وَلِهَذَا أُثْبِتَ الشَّفَاعَةَ بِإِذْنِهِ فِي مَوَاضِعَ [كَثِيرَةٍ] (٦). وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ. اِنْتَهَى كَلَامُهُ [رَحْمَةً لِلَّهِ] (٧).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الْآيَاتِ.

الثَّانِيَّةُ: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ الْمَنْفِيَّةِ.

الثَّالِثَةُ: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ الْمُثْبِتَةِ.

الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ الشَّفَاعَةِ الْكُبْرَى، وَهِيَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ.

الخَامِسَةُ: صِفَةُ مَا يَفْعَلُهُ ﷺ، [و] (٨) أَنَّهُ لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ [أَوَّلًا] (٩)؛ بَلْ يَسْجُدُ، فَإِذَا أذِنَ اللَّهُ (١٠) لَهُ شَفَعَ.

السَّادِسَةُ: بَيَانُ [١١] مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِهَا؟.

السَّابِعَةُ: أَنَّهَا لَا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ.

الثَّامِنَةُ: بَيَانُ حَقِيقَتِهَا.

- (١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التوحيد، باب: كلام الرب عزَّ وجلَّ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، برقم: (٧٥١٠)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، برقم: (١٩٣).
- (٢) زيادة من نسخة أسامة، والحيثي. وفي نسخة القاسم: [مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ].
- (٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: الحرص على الحديث، برقم: (٩٩).
- (٤) زيادة من نسخة الحيثي.
- (٥) مجموع الفتاوى (٧/٧٧، ٧٨). والمصنف لم ينقل كلام ابن تيمية بلفظه، وإنما نقله ببعض التصرف.
- (٦) زيادة من نسخة الحيثي.
- (٧) زيادة من نسخة أسامة، والحيثي.
- (٨) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحيثي.
- (٩) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحيثي.
- (١٠) في نسخة الحيثي، والعصيمي: [فَإِذَا أُذِنَ].
- (١١) زيادة من نسخة أسامة.

(١٨)

بَابُ:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص: ٥٦]

[و] (١) فِي الصَّحِيحِ (٢): عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةَ، جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ وَأَبُو جَهْلٍ، فَقَالَ لَهُ: «يَا عَمَّ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أَحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ»، فَقَالَ لَهُ: «أَتَرَعَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَأَعَادَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ (٣)، فَأَعَادَا، فَكَانَ آخِرَ مَا قَالَ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا سَتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنُحِ عَنْكَ»؛ فَانزَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الآية: التوبة: ١١٣]، وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي أَبِي طَالِبٍ: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [القصص: ٥٦].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [الآية].

الثانية: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ ﴿ مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الآية].

الثالثة: -وهي المسألة الكبرى- (٤): تَفْسِيرُ قَوْلِهِ ﷺ [٥]: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» بِخِلَافِ مَا عَلَيْهِ مَنْ يَدَّعِي الْعِلْمَ.

الرابعة: أَنَّ أَبَا جَهْلٍ وَمَنْ مَعَهُ يَعْرِفُونَ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ (٦) قَالَ لِلرَّجُلِ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ فَقَبَّحَ اللَّهُ مَنْ أَبُو جَهْلٍ أَعْلَمَ مِنْهُ بِأَصْلِ الْإِسْلَامِ.

الخامسة: جِدُّهُ ﷺ وَمُبَالِغَتُهُ فِي إِسْلَامِ عَمِّهِ.

السادسة: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ إِسْلَامَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَسْلَافِهِ.

السابعة: كَوْنُهُ ﷺ اسْتَغْفَرَ لَهُ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ، بَلْ نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء، برقم: (٤٧٧٢)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: أول الإيمان قول لا إله إلا الله، برقم: (٢٤).

(٣) في نسخة القاسم: [فأعاد عليه رسول الله ﷺ].

(٤) في نسخة دغش، والعصيمي: [الكبيرة].

(٥) زيادة من نسخة دغش، وأسامة.

(٦) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [إذا].

الثامنة: مَضْرَّةُ أَصْحَابِ السُّوءِ عَلَى الْإِنْسَانِ.

التاسعة: مَضْرَّةُ تَعْظِيمِ الْأَسْلَافِ وَالْأَكْبَارِ.

العاشر: الشُّبْهَةُ لِلْمُبْطِلِينَ فِي ذَلِكَ؛ لِاسْتِدْلَالِ أَبِي جَهْلٍ بِذَلِكَ ^(١).

الحادية عشرة: الشَّاهِدُ لِكَوْنِ ^(٢) الْأَعْمَالِ بِالْخَوَاتِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَهَا لَنَفَعَتْهُ ^(٣).

الثانية عشرة: التَّأْمُلُ فِي كِبَرِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِي قُلُوبِ الضَّالِّينَ؛ لِأَنَّ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُمْ لَمْ يُجَادِلُوهُ إِلَّا بِهَا، مَعَ مُبَالَغَتِهِ ﷺ وَتَكَرُّرِهِ؛ فَلِأَجْلِ عَظَمَتِهَا وَوُضُوحِهَا عِنْدَهُمْ اقْتَصَرُوا عَلَيْهَا.

(١) في نسخة الحبيشي: [العاشر: استدلال الجاهلية بذلك].

(٢) في نسخة دغش: [الشاهد بكون].

(٣) في نسخة دغش: [نفعته].



(١٩)

بَابُ:

مَا جَاءَ أَنْ سَبَبَ كُفْرَ بَنِي آدَمَ وَتَرَكَهُمْ
دِينَهُمْ هُوَ الْغُلُوُّ فِي الصَّالِحِينَ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٧١].

في «الصحيح» عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - في قول الله تعالى (١): ﴿وَقَالُوا لَا نَذَرْنَا لِهَيْبَتِكُمْ وَلَا نَذَرْنَا وَدًا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]-؛ قَالَ: «هَذِهِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا؛ أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ: أَنْ انصَبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمْ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ فِيهَا أَنْصَابًا، وَسَمُّوَهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، وَلَمْ (٢) تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أَوْلِيكَ وَنَسِي (٣) الْعِلْمُ؛ عُبِدَتْ (٤)».

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: «قَالَ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ: لَمَّا مَاتُوا؛ عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَعَبَدُواهُمْ» (٥).

وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ؛ إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَاقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» أَخْرَجَاهُ (٦).

[وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا] (٧) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا كُفْرًا وَالْغُلُوُّ؛ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلُكُمْ مِنَ الْغُلُوِّ». [حَدِيثٌ صَحِيحٌ] (٨) (٩).

- (١) في نسخة العيصي: [في قوله تعالى].
(٢) في نسخة دغش، والقاسم: [فلم]. وهو الموافق لما في النسخ المطبوعة لصحيح البخاري.
(٣) الذي في النسخ المطبوعة لصحيح البخاري: [وتنسخ].
(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: وداء ولا سواعا ولا يغوث ويعوق، برقم: (٤٩٢٠).
(٥) ينظر: إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان، لابن قيم الجوزية (١/٣٣٢)، حققه: محمد عزيز، الناشر: دار عالم الفوائد. ونص كلامه: «وقال غير واحد من السلف: كان هؤلاء قوما صالحين في قوم نوح عليه السلام، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم».
(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله واذكر في الكتاب مريم، برقم: (٣٤٤٥)؛ وأصله في صحيح مسلم، وليس فيه جملة: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم...»، فقد روى مسلم في «صحيحه»، كتاب: النكاح، باب: حكم العزل، برقم: (٤٣٩١) عن جابر بن عبد الله قال: سأل رجل النبي ﷺ، فقال: إن عندي جاريتي لبي، وأنا أعزل عنها؟ فقال رسول الله ﷺ: «إن ذلك لئن يمنع شيئا أَرَادَهُ اللهُ، قال: فجاء الرجل، فقال: يا رسول الله، إن الجارية التي كنت ذكرتها لك حملت. فقال رسول الله ﷺ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».
(٧) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة. وفي نسخة أسامة زيادة: [وفي الصحيح]. والحديث ليس في الصحيحين.
(٨) زيادة من نسخة القاسم.
(٩) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، برقم: (٢٨٦٧)، كتاب: المناسك، باب: التقاط الحصى لرمي الجمار من المزدلفة؛ وابن حبان في «صحيحه»، برقم: (٣٨٧١)، كتاب: الحج، ذكر وصف الحصى التي ترمى بها الجمار؛ والحاكم في «مستدرکه»، برقم: (١٧٢٩)، كتاب: المناسك، روى الجمار ومقدار الحصى، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي؛ وأخرجه النسائي في «الكبرى»، برقم: (٤٠٤٩)، كتاب: المناسك، التقاط الحصى؛ وابن ماجه في «سننه»، برقم: (٣٠٢٩)، أبواب المناسك، باب: قدر حصى الرمي. والحديث صححه الألباني في «صحيحه»، رقم (١٢٨٣)؛ وقال في النهج السديد (١٠٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العيصي في شرحه لكتاب التوحيد: «أخرجه النسائي، وابن ماجه بإسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح

وَلِمُسْلِمٍ: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»، قَالَهَا ثَلَاثًا (١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: أَنْ مَنْ فَهِمَ هَذَا الْبَابَ وَبَيَّنَّ بَعْدَهُ؛ تَبَيَّنَ لَهُ غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ، وَرَأَى مِنْ قُدْرَةِ اللَّهِ وَتَقْلِيلِهِ لِلْقُلُوبِ الْعَجَبَ.

الثَّانِيَةُ: مَعْرِفَةُ أَوَّلِ شِرْكٍ حَدَّثَ [على وجه] (٢) الْأَرْضِ أَنَّهُ بِشُبُهَةِ الصَّالِحِينَ.

الثَّالِثَةُ: [مَعْرِفَةُ] (٣) أَوَّلِ شَيْءٍ غَيَّرَ بِهِ دِينَ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَا سَبَّبَ ذَلِكَ؟ مَعَ مَعْرِفَةِ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَهُمْ.

الرَّابِعَةُ: [سَبَبُ] (٤) قَبُولِ الْبِدْعِ مَعَ كَوْنِ الشَّرَائِعِ وَالْفِطْرِ تَرُدُّهَا.

الخَامِسَةُ: أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ كُلُّهُ: **مَزْجُ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ:**

فَالأَوَّلُ: مَحَبَّةُ الصَّالِحِينَ.

وَالثَّانِي: فِعْلُ أَنْاسٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ شَيْئًا أَرَادُوا بِهِ خَيْرًا؛ فَظَنَّ مَنْ بَعْدَهُمْ أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِهِ غَيْرَهُ.

السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ «نُوحٍ».

السَّابِعَةُ: حِيلَةُ الْأَدَمِيِّ فِي كَوْنِ الْحَقِّ يَنْقُصُ فِي قَلْبِهِ، وَالْبَاطِلُ يَزِيدُ.

الثَّامِنَةُ: [أَنَّ] (٥) فِيهِ شَاهِدًا لِمَا نُقِلَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّ الْبِدْعَةَ (٦) سَبَبُ الْكُفْرِ.

التَّاسِعَةُ: مَعْرِفَةُ الشَّيْطَانِ بِمَا تَوَوَّلَ إِلَيْهِ الْبِدْعَةُ؛ وَلَوْ حَسُنَ قَصْدُ الْفَاعِلِ.

الْعَاشِرَةُ: مَعْرِفَةُ الْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ، وَهِيَ النَّهْيُ عَنِ الْغُلُوبِ، وَمَعْرِفَةُ مَا يُؤْوِلُ إِلَيْهِ.

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: مَضَرَّةُ الْعُكُوفِ عَلَى الْقَبْرِ لِأَجْلِ عَمَلٍ صَالِحٍ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ النَّهْيِ عَنِ التَّمَاثِيلِ، وَالْحِكْمَةِ فِي إِزَالَتِهَا.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ [عَظْمِ] (٧) شَأْنِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْهَا.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: - وَهِيَ أَعْجَبُ وَأَعْجَبُ -: قِرَاءَتُهُمْ إِيَّاهَا فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَتُهُمْ

بِمَعْنَى الْكَلَامِ، وَكَوْنُ اللَّهِ حَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ قُلُوبِهِمْ؛ حَتَّى اعْتَقَدُوا أَنَّ فِعْلَ قَوْمِ نُوحٍ هُوَ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ،

كتاب التوحيد (١٠٢): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٩١): «صحيح».

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء، برقم: (٤٧٧٢)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: أول الإيمان قول لا إله إلا الله، برقم: (٢٤).

(٢) في نسخة العيصي، والحبيشي: [في].

(٣) زيادة من نسخة العيصي. وفي نسخة أسامة: [أنه].

(٤) زيادة من نسخة دغش، وأسامة. وفي نسخة الحبيشي: [بسبب].

(٥) زيادة من نسخة دغش، والحبيشي، والعيصي.

(٦) في نسخة الحبيشي: [البدع].

(٧) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والعيصي.



وَأَعْتَقَدُوا^(١) أَنَّ [مَا]^(٢) نَهَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُ فَهُوَ^(٣) الْكُفْرُ الْمُبِيحُ لِلدَّمِ وَالْمَالِ.

الخامسة عشرة: التَّصْرِيحُ أَنَّهُمْ^(٤) لَمْ يُرِيدُوا إِلَّا الشَّفَاعَةَ.

السادسة عشرة: ظَنَّهُمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ صَوَّرُوا الصُّورَ أَرَادُوا ذَلِكَ.

السابعة عشرة: الْبَيَانُ الْعَظِيمُ فِي قَوْلِهِ [عَلَيْهِ السَّلَامُ]^(٥): «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ»،

فَصَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَى^(٦) مَنْ بَلَغَ الْبَلَغَ الْمُبِينِ.

الثامنة عشرة: نَصِيحَتُهُ إِيَّانَا بِهَلَاكِ الْمُتَنَطِّعِينَ.

التاسعة عشرة: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا^(٧) لَمْ تُعْبَدْ حَتَّى نُسِي الْعِلْمُ، فَفِيهَا بَيَانُ مَعْرِفَةِ قَدْرِ وَجُودِهِ، وَمَضَرَّة

فَقْدِهِ.

العشرون: أَنَّ سَبَبَ فَقْدِ الْعِلْمِ: مَوْتُ الْعُلَمَاءِ.

- (١) في نسخة الحبيشي: [فاعتقدوا].
 (٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
 (٣) في نسخة دغش، والعصيمي: [هو].
 (٤) في نسخة الحبيشي: [بأنهم].
 (٥) زيادة من نسخة دغش، وأسامة.
 (٦) في نسخة العصيمي: [وسلامه عليه على].
 (٧) في نسخة دغش: [أنها].



(٢٠)

بَابُ:

مَا جَاءَ مِنَ التَّغْلِيظِ فِيمَنْ عَبْدِ اللَّهِ عِنْدَ

قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ؛ فَكَيْفَ إِذَا عَبْدَهُ^(١)

في «الصحيح» عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَنِيْسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَمَا فِيهَا مِنَ الصُّوَرِ، فَقَالَتْ: «أَوْلَيْتُكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ - أَوِ الْعَبْدُ الصَّالِحُ؛ بَنَوْا عَلَيَّ قَبْرَهُ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرِ، أَوْلَيْتُكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ»^(٢) «(٣).

«فَهُؤُلَاءِ جَمَعُوا بَيْنَ الْفِتْنَتَيْنِ^(٤): فِتْنَةُ الْقُبُورِ، وَفِتْنَةُ التَّمَاثِيلِ»^(٥).

وَلَيْسَ: عَنْهَا، قَالَتْ: «لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَفِقَ يَطْرُحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اعْتَمَّ بِهَا كَشَفَهَا، فَقَالَ - وَهُوَ كَذَلِكَ -: «لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى^(٦) الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدًا؛ يُحَدِّثُونَ مَا صَنَعُوا، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَأُبْرَزَ^(٧) قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا». أَخْرَجَاهُ^(٨).

وَمُسْلِمٌ: عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا؛ لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، إِلَّا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدًا، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ؛ فَإِنِّي^(١٠) أَنهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ»^(١١).

(١) في نسخة الحبيشي زيادة: [عند قبر غيره].

(٢) في نسخة الحبيشي زيادة: [يوم القيامة]. وهذه الزيادة في صحيح مسلم، وليست عند البخاري.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في البيعة، برقم: (٤٣٤)، و (٤٢٧)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، برقم: (٥٢٨). والسياق الذي ذكره المصنف للبخاري رَحْمَةُ اللَّهِ.

(٤) في نسخة الحبيشي: [فتنتين].

(٥) هذا النص من كلام ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ. ينظر: إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان (١/٣٣٣)، حققه: محمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ. وقد ذكر ابن تيمية كلامًا بمعناه عندما أورد الحديث، ونصه: «فجمع بين التماثيل والقبور». ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية (٢/١٩١)، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤١٩ هـ.

(٦) في نسخة أسامة: [لعن الله].

(٧) في نسخة دغش، والحبيشي: [أبرز].

(٨) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجنائز، باب: ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، برقم (١٣٣٠)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، برقم: (٥٢٩)، وبرقم (٥٣١).

(٩) في نسخة القاسم: [رسول الله].

(١٠) في نسخة أسامة، ودغش، والقاسم: [إني].

(١١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، برقم: (٥٣٢)، ولفظ مسلم فيه زيادة: [وصالحهم]، ونصه: «أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِهِمْ مَسَاجِدًا».



فَقَدَّ نَهَى عَنْهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَعَنَ - وَهُوَ فِي السِّيَاقِ - مَنْ فَعَلَهُ، وَالصَّلَاةُ عِنْدَهَا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ مَسْجِدًا، وَهُوَ [فِي] (١) مَعْنَى قَوْلِهَا: «حُشِّي أَنْ يَتَّخِذَ مَسْجِدًا»؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا لِيُبَيِّنُوا حَوْلَ قَبْرِهِ مَسْجِدًا.

وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُصِدَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ، فَقَدْ اتَّخَذَ مَسْجِدًا؛ بَلْ كُلُّ مَوْضِعٍ يُصَلَّى فِيهِ، يُسَمَّى مَسْجِدًا؛ كَمَا قَالَ [النَّبِيُّ] (٢) ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا».

وَلِأَحْمَدَ - بِسَنَدٍ جَيِّدٍ - عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ: مَنْ تَدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ، وَالَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ». وَرَوَاهُ (٣) أَبُو حَاتِمٍ [ابن حبان] (٤) فِي «صَحِيحِهِ» (٥).

فِيهِ مَسَائِلٌ:

الأولى: مَا ذَكَرَ الرَّسُولُ ﷺ فِيمَنْ بَنَى مَسْجِدًا يُعْبَدُ اللَّهُ فِيهِ [عِنْدَ] (٦) قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ؛ وَلَوْ صَحَّتْ نِيَّةُ الْفَاعِلِ.

الثانية: النَّهْيُ عَنِ التَّمَاثِيلِ، وَغِلْظُ الْأَمْرِ [فِي ذَلِكَ] (٧).

الثالثة: الْعِبْرَةُ فِي مَبَالِغَتِهِ ﷺ فِي ذَلِكَ: كَيْفَ بَيَّنَّ لَهُمْ هَذَا أَوَّلًا، ثُمَّ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ قَالَ مَا قَالَ (٨)، ثُمَّ لَمَّا كَانَ فِي [السِّيَاقِ] (٩) لَمْ يَكْتَفِ بِمَا تَقَدَّمَ.

الرابعة: نَهْيُهُ عَنِ فِعْلِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ الْقَبْرُ.

الخامسة: أَنَّهُ مِنْ سُنَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي قُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ.

السادسة: لَعْنَةُ إِيَّاهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٢) زيادة من نسخة القاسم.
(٣) في نسخة أسامة، والعصيمي: [رَوَاهُ].
(٤) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٥) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٣٩٢١)؛ وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الصلاة، ذكر الزجر عن اتخاذ المرء القبور مساجد للصلاة فيها، برقم: (٢٣٢٥)؛ وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب: الصلاة، باب: الزجر عن اتخاذ القبور مساجد، برقم: (٧٨٩). ولفظه عندهم في آخره: «وَمَنْ يَتَّخِذُ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ». قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤٠١/٩): «هذا حديث حسن، قوي الإسناد»، وصححه إسناده ابن تيمية في شرح العمدة (٤٣٧/٢)، ط. المجمع؛ وجود إسناده ابن القيم في إغاثة اللهفان (٣٣٧/١)؛ قال الهيثمي في المجمع (١٣/٨): «رواه البزار بإسنادين في أحدهما: عاصم بن بهدلة، وهو ثقة، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح»؛ وقال الألباني في تعليقه على صحيح ابن حبان (٤٦٣/٩): «حسن صحيح»، أي: حسن لذاته، صحيح لغيره، أي: بشواهده. ينظر: مقدمة التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٢٤/١)؛ وقال في النهج السديد (٢١٣): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن حبان وأحمد في مسنده بسند حسن»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٠٨): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٩٥): «حسن».

(٦) في نسخة دغش: [على].
(٧) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي. وفي نسخة دغش: [الثانية: النَّهْيُ عَنِ التَّمَاثِيلِ، فَإِذَا اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ تَغَلَّظَ الْأَمْرُ].
(٨) في نسخة الحبيشي: [ثُمَّ قَالَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ مَا قَالَ].
(٩) في نسخة دغش، والعصيمي: [الترغ].

السابعة: أَنْ مُرَادَهُ ﷺ [تَحذِيرُهُ إِنَانَا] ^(١) عَنْ قَبْرِهِ.

الثامنة: الْعِلَّةُ فِي عَدَمِ إِبْرَازِ قَبْرِهِ.

التاسعة: [فِي] ^(٢) مَعْنَى اتَّخَاذِهَا ^(٣) مَسْجِدًا.

العاشر: أَنَّهُ قَرَنَ بَيْنَ مَنْ اتَّخَذَهَا مَسْجِدًا وَبَيْنَ مَنْ تَقَوْمُ [عَلَيْهِمْ] ^(٤) السَّاعَةَ، فَذَكَرَ الذَّرِيعَةَ إِلَى الشُّرْكِ قَبْلَ وَقُوعِهِ مَعَ خَاتِمَتِهِ.

الحادية عشرة: ذَكَرَهُ فِي خُطْبَتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ: الرَّدُّ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ هُمَا [شُرٌّ] ^(٥) أَهْلِ الْبِدْعِ، بَلْ أَخْرَجَهُمْ بَعْضُ [السَّلَفِ] ^(٦) مِنَ الثَّنَتَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً، وَهُمْ: الرَّافِضَةُ، وَالْجَهْمِيَّةُ.

وَبَسَبَبِ الرَّافِضَةِ حَدَثَ الشُّرْكَ وَعِبَادَةُ الْقُبُورِ، وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ بَنَى عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ.

الثانية عشرة: مَا بُلِيَ بِهِ ﷺ مِنْ شِدَّةِ النَّزْعِ.

الثالثة عشرة: مَا أَكْرَمَ بِهِ مِنْ الْخُلَّةِ.

الرابعة عشرة: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا أَعْلَى مِنَ الْمَحَبَّةِ.

الخامسة عشرة: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الصَّدِيقَ أَفْضَلَ الصَّحَابَةِ.

السادسة عشرة: الْإِشَارَةُ إِلَى خِلَافَتِهِ.

(١) في نسخة دغش، والعصيمي: [تَحذِيرُنَا].

(٢) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي.

(٣) في نسخة دغش: [اتَّخَاذَهُ].

(٤) في نسخة الحبيشي: [عَلَيْهِ].

(٥) في نسخة العصيمي: [أَشْرًا]. وفي نسخة الحبيشي: [شَرَارًا].

(٦) في نسخة العصيمي: [أَهْلُ السَّلَفِ]. وفي نسخة الحبيشي: [أَهْلُ الْعِلْمِ].



(٢١)

بَابُ:

مَا جَاءَ أَنَّ الْقُلُوفِي قُبُورَ الصَّالِحِينَ يُصَيِّرُهَا أَوْثَانًا تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ

رَوَى مَالِكٌ فِي «المَوْطَأَ»: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ، اسْتَدَّ عَضْبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(١).

وَلِابْنِ جَرِيرٍ بِسَنَدِهِ: عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ [فِي قَوْلِهِ]^(٢): ﴿أَفْرَأَيْتُمْ اللَّتَّ وَالْعَزَىٰ﴾ [النجم: ١٩]؛ قَالَ: «كَانَ يَلْتُمُ لَهُمُ السَّوِيقَ، فَمَاتَ؛ فَعَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ»^(٣).

وَكَذَا قَالَ أَبُو الْجَوَزَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كَانَ يَلْتُمُ السَّوِيقَ لِلْحَاجِّ»^(٤).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ، وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسَّرَجَ». رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ^(٥).

(١) رواه مالك في الموطأ (٥٩٣ / ١٨٣)، كتاب: الصلاة، وهو حديث مرسل. وله شاهد من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولفظه: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا، لَعَنَ اللَّهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٧٣٥٨) ط. د. عبدالله التركي، وجاء في حاشية تحقيق المسند: (٣١٤ / ١٢): «إسناده قوي، حمزة بن المغيرة: هو ابن نشيط المخزومي الكوفي، قال ابن معين: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح». قال في النهج السديد (١١٥): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه مالك مرسلًا، وله شواهد متصلة يصح بها»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٠٩): «صحيح لشواهده»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٩٩): «صحيح لغيره».

(٢) زيادة من نسخة القاسم.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٧ / ٢٢). قال الشيخ صالح العصيمي: «رواه ابن جرير بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١٠): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٩٩): «صحيح».

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، سورة والنجم، باب: أفرأيتم اللات والعزى، برقم (٤٨٥٩)، ولفظه: «اللات: رجلاً يَلْتُمُ السَّوِيقَ لِلْحَاجِّ».

(٥) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الجنائز وما يتعلق بها مقدماً أو مؤخراً، ذكر لعن المصطفى ﷺ المتخذات المساجد والسرج على القبور برقم: (٣١٧٩)؛ والحاكم في «مستدرکه»، كتاب: الجنائز، الأمر بخلع النعال في القبور، برقم: (١٣٨٨)؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: الجنائز، التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، برقم: (٢١٨١)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الجنائز، باب: في زيارة النساء القبور، برقم: (٣٢٣٦)؛ والترمذي في «جامعه»، أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً، برقم: (٣٢٠)، وقال: «حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ»؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور برقم: (١٥٧٥)، والحديث حسنه البغوي في شرح السنة (٤١٧ / ٢)؛ وقال الحاكم (٢١٣ / ٢): «أبو صالح هذا ليس بالسمان المحتج به، إنما هو باذام، ولم يحتج به الشيخان، لكنه حديث متداول فيما بين الأئمة، ووجدت له متابعاً من حديث سفيان الثوري في متن الحديث فخرته»؛ والحديث ضعفه عبدالحق الأشبيلي ورد عليه علي بن القطان في كتابه: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥٦٣ / ٥) بقوله: «قال هذا يروي به أبو صالح، صاحب الكلبي، وهو عندهم ضعيف جداً. كذا قال، وإنما كان ينبغي أن يقال هذا في محمد بن سعيد المصلوب، أو الواقدى، أو غياث بن إبراهيم، ونحوهم من المتروكين المجمع عليهم. فأما أبو صالح: باذام مولى أم هانئ. فليس في هذا الحد، ولا في هذا النمط، ولا أقول: إنه ثقة، ولكني أقول: إنه ليس كما يوهمه هذا الكلام، بل قال علي المدني: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: «لم أر أحداً من أصحابنا ترك أباً صالح مولى أم هانئ، وما سمعت أحداً من الناس يقول فيه شيئاً، ولم يتركه شعبة ولا زائدة، ولا عبد الله بن عثمان. وعن ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو صالح مولى أم هانئ ليس به بأس، فإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء، وإذا روى عنه غير الكلبي فليس به بأس؛ لأن الكلبي حدث به مرة من رأيه ومرة عن أبي صالح عن ابن عباس، وقد ذكرنا قبل أن ابن معين أخبر عن نفسه بأنه متى قال في رجل: لا بأس به، فهو عنده ثقة... وإن كان ابن مهدي ترك الرواية عن أبي صالح، فإن غيره قال فيه ما ذكرناه، فأعلم ذلك».

فِيهِ مَسَائِلُ:**الأولى:** تَفْسِيرُ الأَوْثَانِ.**الثَّانِيَةُ:** تَفْسِيرُ العِبَادَةِ.**الثَّالِثَةُ:** أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَعِذْ إِلَّا مِمَّا [يَخَافُ وَوُقُوعَهُ] (١).**الرَّابِعَةُ:** قَرْنُهُ بِهَذَا اتِّخَاذُ قُبُورِ الأنبياءِ مَسَاجِدَ.**الخَامِسَةُ:** ذِكْرُ شِدَّةِ الغَضَبِ مِنَ اللَّهِ.**السَّادِسَةُ:** -وَهِيَ مِنْ أَهْمِهَا-: مَعْرِفَةُ صِفَةِ (٢) عِبَادَةِ اللَّاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَكْبَرِ الأَوْثَانِ.**السَّابِعَةُ:** مَعْرِفَةُ أَنَّهُ قَبْرُ رَجُلٍ صَالِحٍ.**الثَّامِنَةُ:** أَنَّهُ اسْمُ صَاحِبِ القَبْرِ، وَذِكْرُ مَعْنَى التَّسْمِيَةِ.**التَّاسِعَةُ:** لَعْنَةُ زَوَارَاتِ القُبُورِ.**العَاشِرَةُ:** لَعْنَةُ مَنْ أَسْرَجَهَا.

قال الشيخ الألباني في كتابه: تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد (٥٢): «الحديث صحيحٌ لغيره إلا اتخاذ السرح فإنه منكرٌ لم يأت إلا من هذا الطريق الضعيف»؛ وقال في النهج السديد (١١٦): «ضعيفٌ جداً بهذا التمام»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، وللجملة الأولى والثانية منه شواهد تصححها، دون الجملة الثالثة، وهي: اتخاذ السرح، فليس في الباب ما يقويها»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١١): «ضعيف واه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٠٠): «ضعيف».

(١) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [يَخَافُ وَوُقُوعَهُ].

(٢) في نسخة الحبيشي: [صفة معرفة].



(٢٢)

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ الْمُصْطَفَى ﷺ جَنَابَ

التَّوْحِيدِ، وَسَلِّهِ كُلَّ طَرِيقٍ يُوصِلُ إِلَى الشَّرْكَ.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١): ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾ الآية [التوبة: ١٢٨].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ (٢) كُنْتُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ (٣) (٤).
وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَجِيءُ إِلَى فُرْجَةِ كَانَتْ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَدْخُلُ فِيهَا فَيَدْعُو، فَتَهَاهُ، وَقَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بُيُوتَكُمْ (٥) قُبُورًا، [وَصَلُّوا عَلَيَّ] (٦)؛ فَإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَ (٧) كُنْتُمْ». رَوَاهُ فِي «الْمُخْتَارَةِ» (٨).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ «بَرَاءَةٌ» (٩).

- (١) في نسخة دغش، والقاسم: [وقوله تعالى].
- (٢) في نسخة الحبيشي: [حيثما].
- (٣) في نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي: [رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ رَوَاتُهُ ثَقَاتٌ].
- (٤) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: المناسك، باب: زيارته القبور، برقم: (٢٠٤٢)؛ وأحمد في «مسنده»، مسند أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٨٩٢٦)؛ والطبراني في «الأوسط»، باب: الميم، موسى بن هارون، برقم: (٨٠٣٠).
قال ابن تيمية في الإخائية (٢٦٥): «هذا حديث حسن، ورواته ثقات مشاهير، لكن عبد الله بن نافع الصائغ فيه لين لا يمنع الاحتجاج به. ومثل هذا يخاف أن يغلط أحياناً، فإذا كان لحديثه شواهد علم أنه محفوظ، وهذا له شواهد متعددة قد بسطت في غير هذا الموضوع» أ.هـ. وصحح إسناده الألباني في صحيح أبي داود (٢٨٢/٦)؛ وقال في النهج السديد (١١٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود بإسناد حسن، وله شواهد يصح بها»؛ وقال العلاءي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١٤): «حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٠٢): «صحيح بشواهد».
- (٥) في نسخة الحبيشي: [ولا تتخذوا بيوتكم].
- (٦) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٧) في نسخة القاسم، والحبيشي: [أينما].
- (٨) أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، برقم: (٤٢٨)؛ وأخرجه ابن أبي شيبه في «مصنفه»، من أبواب صلاة التطوع، في الصلاة عند قبر النبي ﷺ وإتيانه، برقم: (٧٦٢٤)؛ وأخرجه البزار في «مسنده»، برقم: (٥٠٩)، وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد روى هذا الإسناد أحاديث صالحة فيها مناكير، فذكرنا هذا الحديث؛ لأنه غير منكر». **وقال ابن تيمية** في اقتضاء الصراط المستقيم (١٧١/٢): «رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الحافظ، فيما اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة على الصحيحين، وشرطه فيه أحسن من شرط الحاكم في صحيحه»؛ **وقال السخاوي** في القول البديع في الصلاة على الجيب الشفيع (١٦١): «وهو حديث حسن، وله شاهد من رواية الحسن بن الحسين بن علي قد رويته في مصنف عبد الرزاق من وجه آخر مرسلًا»؛ **وقال المحدث الألباني** في تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق لأبي الحسن الربيعي (٥٢): «في إسناده رجل من أهل البيت مستور، وبقية رجاله ثقات، وهو صحيح بطرقه وشواهد»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صالح لا بأس به، وله شواهد تقويه»؛ وقال العلاءي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١٦): «حسن لغيره»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٠٣): «المرفوع من الحديث حسن لغيره».
- (٩) في نسخة القاسم: [تفسير الآية].

الثَّانِيَّةُ: إِبْعَادُهُ أُمَّتَهُ عَنْ هَذَا [الْحِمَى] (١) غَايَةَ الْبُعْدِ.

الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ حِرْصِهِ عَلَيْنَا، وَرَأْفَتِهِ، وَرَحْمَتِهِ.

الرَّابِعَةُ: نَهْيُهُ عَنْ زِيَارَةِ قَبْرِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، مَعَ أَنَّ زِيَارَتَهُ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ.

الخَامِسَةُ: نَهْيُهُ عَنِ الْإِكْتَارِ مِنَ الزِّيَارَةِ.

السَّادِسَةُ: حَثُّهُ عَلَى النَّافِلَةِ فِي الْبَيْتِ.

السَّابِعَةُ: أَنَّهُ مُتَقَرَّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي فِي الْمَقْبَرَةِ.

الثَّامِنَةُ: تَعْلِيلُهُ ذَلِكَ بِأَنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ وَسَلَامَهُ عَلَيْهِ يَبْلُغُهُ وَإِنْ بَعْدَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَيْ مَا يَتَوَهَّمُهُ مَنْ أَرَادَ

الْقُرْبَ.

التَّاسِعَةُ: كَوْنُهُ ﷺ فِي الْبَرَزَخِ تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَعْمَالُ أُمَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ (٢).

(١) زيادة من نسخة دغيش، وأسامية، والعصيمي، والحيشي.
(٢) في نسخة أسامة: [تُعْرَضُ أَعْمَالُ أُمَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ]. وفي نسخة العصيمي: [تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَعْمَالُ أُمَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ].



(٢٣)

بَابُ:

مَا جَاءَ أَنْ بَعْضَ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَعْبُدُ الْأَوْثَانَ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١): ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾
[النساء: ٥١].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَ مُتَوَبِّعًا عِنْدَ اللَّهِ مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ وَعَظِيبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾ [المائدة: ٦٠].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى (٢): ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ [الكهف: ٢١].
وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوًا الْقِدَّةَ بِالْقِدَّةِ، حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ؟». أَخْرَجَاهُ (٣).

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ زَوَىٰ لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَلُغُ مَلِكُهَا مَا زَوَىٰ لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيَتِ الْكَنْزَيْنِ: الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةِ بَعَامَةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَىٰ أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بِيضَتَهُمْ، وَإِنَّ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ [إِنِّي] (٤) إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ، وَإِنِّي أُعْطَيْتُكَ لِأُمَّتِكَ أَنْ لَا أَهْلِكَهُمْ بِسَنَةِ بَعَامَةٍ (٥)، وَأَنْ لَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَىٰ أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بِيضَتَهُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَاقِطَرِهَا، حَتَّىٰ يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا» (٦).

وَرَوَاهُ الْبَرْقَانِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، وَزَادَ: «وَإِنَّمَا أَحَافُ عَلَىٰ أُمَّتِي الْأَيْمَةَ الْمُضِلِّينَ، وَإِذَا وَقَعَ عَلَيْهِمُ السَّيْفُ لَمْ يُرْفَعْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّىٰ تَعْبُدَ فِتْنًا مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ، وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلَاثُونَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، لَا نَبِيَّ

(١) في نسخة دغش، والحبيشي، والقاسم: [وقوله تعالى].

(٢) في نسخة دغش، والعصيمي، والقاسم: [وقوله].

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم (٣٤٥٦)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: اتباع سنن اليهود والنصارى، برقم (٢٦٦٩)، دون جملة: «حذو القدة بالقدة»، فهي ليست في «الصحيحين»، وإنما هي في «مسند أحمد» من حديث شداد بن أوس، ووقع مكانها في «الصحيحين»: «شبرًا بشبر وذراعًا بذراع»، ووقع مكان: «لدخلتموه»: «لسلكتموه»، وعند مسلم: «لاتبعتموه».

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم.

(٥) في نسخة دغش، والحبيشي: [بسنة عامة].

(٦) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، برقم (٢٨٨٩).

بِعَدِي، وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةٌ، لَا يُضُرُّهُمْ مِنْ خَذَلَهُمْ، [وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ] (١)، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى (٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّسَاءِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْمَائِدَةِ.

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْكَهْفِ.

الرَّابِعَةُ: وَهِيَ [مِنْ] (٣) أَهْمَهَا: مَا مَعْنَى الْإِيمَانِ بِالْحِجَبِ وَالطَّاعُوتِ [فِي هَذَا الْمَوْضِعِ] (٤)؟ هَلْ هُوَ اعْتِقَادٌ قَلْبٍ، أَوْ هُوَ مُوَافَقَةٌ أَصْحَابِهَا مَعَ بُغْضِهَا وَمَعْرِفَةٌ بِطُلَانِهَا؟

الخامسة: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْكُفَّارَ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ كُفْرَهُمْ: أَهْدَى سَبِيلًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

السادسة: وَهِيَ الْمَقْصُودُ بِالتَّرْجَمَةِ: أَنَّ هَذَا لَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ كَمَا تَقَرَّرَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

السابعة: التَّصْرِيحُ (٥) بِوُقُوعِهَا - أَعْنِي: عِبَادَةَ الْأَوْثَانِ - فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي جُمُوعٍ كَثِيرَةٍ.

الثامنة: الْعَجَبُ الْعَجَابُ: خُرُوجُ مَنْ يَدَّعِي النُّبُوَّةَ، مِثْلَ الْمُخْتَارِ، مَعَ تَكَلُّمِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَتَصْرِيحِهِ بِأَنَّهُ (٦) مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ، [وَأَنَّ] (٧) الْقُرْآنَ حَقٌّ، وَفِيهِ: أَنَّ مُحَمَّدًا خَاتَمَ النَّبِيِّينَ، وَمَعَ هَذَا يُصَدِّقُ فِي هَذَا كُلِّهِ مَعَ التَّضَادِّ الْوَاضِحِ، وَقَدْ خَرَجَ الْمُخْتَارُ فِي آخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ، وَتَبِعَهُ فِتْنًا كَثِيرَةً (٨).

التاسعة: الْبِشَارَةُ بِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَزُولُ بِالْكُلِّيَّةِ كَمَا زَالَ فِيمَا مَضَى، بَلْ لَا تَزَالُ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ.

العاشر: الْآيَةُ الْعُظْمَى (٩): أَنَّهُمْ مَعَ قَلْتِهِمْ لَا يُضُرُّهُمْ مِنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٢) رواه أحمد في «مسنده»، مسند الأنصار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، برقم (٢٢٨٣٠)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الفتن والملاحم، باب: ذكر الفتن ودلائلها، برقم: (٤٢٥٢)؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب الفتن، باب: ما يكون من الفتن، برقم (٣٩٥٢)؛ والحاكم في «مستدرکه»، كتاب: الفتن والملاحم، إذا وضع السيف في أمّتي لم يرفع عنها إلى يوم القيامة، برقم: (٨٥٩٥)، وضححه الحاكم، ووافقه الذهبي. قال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/٢٥٢): «أخرجه أبو داود، وابن ماجه، وأحمد بسند صحيح على شرط مسلم»؛ وقال في النهج السديد (١٢٩): «سند صحيح على شرط مسلم»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٢): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٠٧): «هذه الزيادة صحيحة».

(٣) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي.

(٥) في نسخة العصيمي: [تصريحه].

(٦) في نسخة دغش، والعصيمي: [أنه].

(٧) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٨) في نسخة دغش: [كثير].

(٩) في نسخة دغش: [العظيمة].



الحادية عشرة: أَنَّ ذَلِكَ الشَّرْطَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ (١).

الثانية عشرة: مَا فِيهِ (٢) مِنَ الْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ، مِنْهَا: إِخْبَارُهُ بِأَنَّ اللَّهَ زَوَى لَهُ [الْأَرْضَ، فَرَأَى] (٣) الْمَشَارِقَ وَالْمَغَارِبَ، وَأَخْبَرَ بِمَعْنَى ذَلِكَ، فَوَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ، بِخِلَافِ الْجَنُوبِ وَالشَّمَالِ. وَإِخْبَارُهُ: بِأَنَّهُ أُعْطِيَ الْكَزْبَيْنِ، وَإِخْبَارُهُ: بِإِجَابَةِ دَعْوَتِهِ لِأُمَّتِهِ فِي الْاِثْنَيْنِ، وَإِخْبَارُهُ: بِأَنَّهُ مُنِعَ الثَّلَاثَةَ، وَإِخْبَارُهُ: بِوُقُوعِ السَّيْفِ، وَأَنَّهُ لَا يُرْفَعُ إِذْ وَقَعَ، وَإِخْبَارُهُ: بِإِهْلَاكِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَسَبِي بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَخَوْفِهِ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ الْمُضِلِّينَ، وَإِخْبَارُهُ: بِظُهُورِ الْمُتَنَبِّئِينَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَإِخْبَارُهُ: بِبَقَاءِ الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ.

وَكُلُّ هَذَا وَقَعَ كَمَا [قَالَ وَ] (٤) أَخْبَرَ، مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا، [مِنْ] (٥) أَبْعَدَ مَا يَكُونُ فِي الْعُقُولِ.

الثالثة عشرة: حَصْرُهُ (٦) الْخَوْفَ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ الْمُضِلِّينَ.

الرابعة عشرة: التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ.

(١) في نسخة دغش: [أن ذلك إلى أشراط الساعة]؛ وفي نسخة العصيمي: [أن ذلك من أشراط الساعة].

(٢) في نسخة الحبيشي: [ما فيهن].

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٥) زيادة من نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٦) في نسخة أسامة، والحبيشي: [حَصْرٌ].



(٢٤)

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي السَّحْرِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وَقَوْلِهِ [تعالى] (١): ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

قَالَ عُمَرُ: «الْجِبْتُ: السَّحْرُ، وَالطَّاغُوتُ: الشَّيْطَانُ» (٢).

وَقَالَ جَابِرٌ: «الطَّوَاعِيتُ: كَهَانَاتُ مَنْ يَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فِي كُلِّ حَيٍّ وَاحِدٍ» (٣).

[و] (٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤْبَقَاتِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشُّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسَّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ». [أَخْرَجَاهُ] (٥) (٦).

وَعَنْ جُنْدُبٍ مَرْفُوعًا: «حَدَّثَ السَّاحِرُ: ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ» (٧).

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقاً بصيغة الجزم، كتاب: تفسير القرآن، سورة النساء، باب: قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْحُومًا أَوْ عَلَيَّ سَفَرًا أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِبِ﴾ [النساء: ٤٣]؛ ووصله سعيد بن منصور في «سننه»، كتاب: التفسير، تفسير سورة النساء، قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ١٢]، برقم (٦٤٩)؛ ووصله ابن جرير في تفسيره (٤٦٢/٨). قال ابن حجر في فتح الباري (٢٥٢/٨): «قوله: [الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان]. وصله عبد بن حميد في تفسيره، ومسدد في مسنده، وعبد الرحمن بن رسته في كتاب الإيمان، كلهم من طريق أبي إسحاق عن حسان بن قائد عن عمر مثله وإسناده قوي»؛ وينظر: مختصر صحيح البخاري، للألباني (١٥٦/٣)؛ وقال في النهج السديد (١٥): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير بسند حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٠): «ضعيف».

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقاً بصيغة الجزم، كتاب: تفسير القرآن، سورة النساء، باب: قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْحُومًا أَوْ عَلَيَّ سَفَرًا أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِبِ﴾؛ ووصله ابن جرير في تفسيره (٤١٨/٥)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره (٩٧٦/٣)، قال ابن حجر في فتح الباري (٢٥٢/٨): «قوله: [وقال جابر: كانت الطواغيت التي يتحاكمون إليها في جهينة واحد وفي أسلم واحد وفي كل حي واحد كهان ينزل عليهم الشيطان]. وصله بن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه قال سألت جابر بن عبد الله عن الطواغيت فذكر مثله»؛ وقال في النهج السديد (١٦): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير بسند صحيح عنه»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٥): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٠): «حسن».

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي.

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الوصايا، باب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتِنَايَ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، برقم (٢٧٦٦)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها، برقم (٨٩).

(٧) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: الحدود عن رسول الله ﷺ، برقم (١٤٦٠)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدرکه»، كتاب: الحدود، حد الساحر، برقم (٨٢٧٢)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وقال ابن حجر في فتح الباري (٢٣٦/١٠): «في سنده ضعف»؛ وضعفه الألباني في الضعيفة (١٤٤٦)؛ وقال في النهج السديد (١٤١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الترمذي، وصحح وقفه، وهو الصواب»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٧): «ضعيف، والصواب وقفه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١١): «ضعيف مرفوعاً، والصواب وقفه».

وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عَنْ بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِ قَالَ: «كَتَبَ [إِلَيْنَا] (١) عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنْ
اقتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ». قَالَ: فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ (٢).

وَصَحَّ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهَا أَمَرَتْ بِقَتْلِ جَارِيَةٍ لَهَا سَحَرَتْهَا؛ فَقَتَلَتْ» (٣).
وَكَذَلِكَ (٤): صَحَّ عَنْ جُنْدُبٍ (٥).

قَالَ أَحْمَدُ: «عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ» (٦) (٧).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْبَقَرَةِ.

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّسَاءِ.

الثالثة: تَفْسِيرُ الْجِبْتِ وَالطَّاعُوتِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

الرابعة: أَنَّ الطَّاعُوتَ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْجِنِّ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْإِنْسِ.

الخامسة: مَعْرِفَةُ السَّبْعِ الْمُؤَبَقَاتِ الْمَخْصُوصَةِ (٨) بِالنَّهْيِ.

السادسة: أَنَّ السَّاحِرَ يَكْفُرُ.

السابعة: [أَنَّهُ] (٩) يُقْتَلُ وَلَا يُسْتَبَّأُ.

الثامنة: وَجُودُ هَذَا فِي الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ، فَكَيْفَ بَعْدَهُ؟!.

- (١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: العجزية، برقم (٣١٥٦)، ولم يذكر قتل السحرة، وأورده الحميدي في الجمع بين الصحيحين (١٨٧/١) مطولاً، ونصه: «عَنْ بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِ - وَيُقَالُ: ابْنِ عَبْدِ - قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِجَزءِ بْنِ مَعَاوِيَةَ عَمِّ الْأَخْنَفِ، فَجَاءَ كِتَابُ عُمَرَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةِ: أَنْ اقتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَجْرَمٍ مِنَ الْمَجْرُوسِ، وَأَمَهُمْ عَنِ الزُّمَرَةِ. فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ...»، ثُمَّ قَالَ: «اقتصره البخاري فأخرج المسند منه، والتفريق بين كل ذي محرم من المجوس فقط، وأخرجه أبو بكر البرقاني بطوله كما أوردناه، وهو مشهورٌ من حديث ابن عيينة كذلك». والحديث أخرجه بهذا التمام: الإمام أحمد في «مسنده»، برقم: (١٦٧٩)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الخراج والفيء والإمارة، برقم: (٣٠٤٣)؛ وصححه الألباني في صحيح أبي داود؛ وصححه الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد؛ وقال في النهج السديد (١٤٢): «صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٨): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٢): «صحيح موقوف».
- (٣) أخرجه البيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: القسامة، برقم: (١٦٥٩٥)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: اللقطة، برقم: (١٨٧٤٧)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الديات، برقم: (٢٨٤٩١). قال في النهج السديد (١٤٣): «صحيح»؛ وصححه الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٩): «صحيح بطرقه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٢): «صحيح موقوف على حفصة».
- (٤) في نسخة أسامة، والعصيمي: [أو كذا].
- (٥) أخرجه الحاكم في «مستدرکه»، كتاب: الحدود، برقم: (٨٢٧٤)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الحدود، برقم: (٢٩٥٨٠)؛ قال الألباني في «السلسلة الضعيفة»: «وهذا إسناد موقوف صحيح إلى الحسن، وقد توبع»؛ وقال في النهج السديد (١٤٣): «صحيح»؛ وصححه الشيخ صالح العصيمي؛ وقال العلاوي (١٢٩): «صحيح بطرقه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٣): «صحيح موقوف من فعل جندب بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».
- (٦) في نسخة العصيمي: [من أصحاب رسول الله].
- (٧) ذكره الخلال في أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل (٤٢٦/١)، تحقيق: سيد كسروي حسن، ولفظه: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فَعَلَهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي قَتْلِ السَّاحِرَةِ».
- (٨) في نسخة الحبيشي، وأسامة: [الْمَخْصُوصَاتِ].
- (٩) زيادة من نسخة الحبيشي، وأسامة.

(٢٥)

بَابُ:

بَيَانُ شَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ السَّحْرِ

قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ حَيَّانِ بْنِ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا قَطْنُ بْنُ قَبِيصَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعِيَافَةَ، وَالطَّرْقَ، وَالطَّيْرَةَ؛ مِنَ الْجِبْتِ»^(١).

قَالَ عَوْفٌ: «الْعِيَافَةُ: زَجْرُ الطَّيْرِ. وَالطَّرْقُ: الْخَطُّ يُخَطُّ بِالْأَرْضِ»^(٢).

وَ«الْجِبْتُ»: قَالَ الْحَسَنُ: «رَنَّةُ الشَّيْطَانِ»^(٣)(٤).

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَلِأَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ، وَابْنِ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»: الْمُسْنَدُ مِنْهُ^(٥).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ؛ فَقَدِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ، زَادَ مَا زَادَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(٦)(٧).

وَلِلنَّسَائِيِّ: مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ عَقَدَ عَقْدَةً ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا؛ فَقَدْ سَحَرَ، وَمَنْ سَحَرَ؛ فَقَدْ

- (١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: النجوم والأنباء، برقم: (٦١٣١)؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: التفسير، قوله تعالى: يؤمنون بالجبوت، برقم: (١١٠٤٣)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، برقم: (٣٩٠٧)؛ وأحمد في «مسنده»، برقم: (٢٠٩٣٤)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الجامع، برقم: (١٩٥٠٢)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأدب، برقم: (٢٦٩٣١)؛ والطبراني في «الكبير»، برقم: (٩٤١). قال النووي في رياض الصالحين (٣٦٩): «رواه أبو داود بإسناد حسن»؛ وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩٢/٣٥): «وروى أبو داود في سننه بإسناد حسن»، وذكر الحديث؛ وقال المناوي: «وإسناد أحمد جيد»، ينظر: جامع الأحاديث، للسيوطي (٤٠٢/٧)؛ وجاء في كتاب تخريج أحاديث منتقدة في كتاب التوحيد، فريح البهال (٦٤): «الحديث صحيح الإسناد». وضعف الحديث الألباني في ضعيف سنن أبي داود؛ وقال في النهج السديد (١٤٣): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٣١): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٥): «ضعيف».
- (٢) رواه أحمد في «مسنده»، مسند البصريين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حديث قبيصة بن مخارق عن النبي ﷺ، برقم: (٢٠٩٣٥)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في الخط و زجر الطير، برقم: (٣٩٠٨)؛ والطبراني في «الكبير»، باب: القاف، قبيصة بن مخارق الهلالي، برقم: (٩٤٤). قال الألباني في تعليقه على سنن أبي داود: «صحيح مقطوع» في نسخة القاسم: [قال الحسن: إنه الشيطان].
- (٣) رواه أحمد في «مسنده»، مسند البصريين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حديث قبيصة بن مخارق عن النبي ﷺ، برقم: (٢٠٨٧٣)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب: القسامة، جَمَاعَ أَبْوَابِ الْحُكْمِ فِي السَّاحِرِ، برقم (١٦٦١٢)؛ وابن كثير في جامع المسانيد والسنن (٧١/٧)، وورد عندهم جميعاً بلفظ: «إنه الشيطان»، وليس فيها: «رنة الشيطان».
- (٤) هذا منقول من كلام ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/٣٦٧)، دون قوله: (وَأَبْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»)، ونص لفظه: «قال عوف: العيافة زجر الطير، والطرق: الخط يخط في الأرض، والجبوت: قال الحسن: رنة الشيطان، إسناد جيد، ولأبي داود، والنسائي في المسند منه».
- (٥) في نسخة دغش، والحبيشي: [رواه أبو داود، وإسناده صحيح].
- (٦) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، برقم (٣٩٠٥)؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب: الأدب، برقم (٣٧٢٦)؛ وأحمد في «مسنده»، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ، برقم: (٢٨٨٦)، وورد عندهم بلفظ: «مَنْ اقْتَبَسَ عَلِيًّا مِنَ النُّجُومِ...»؛ وأما لفظ: «مَنْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً»، فأورده ابن حجر في تحاف المهرة، برقم (٩٠٩٠)، ولفظه: «مَنْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنْ عِلْمِ النُّجُومِ». قال النووي في رياض الصالحين (٣٦٩): «رواه أبو داود بإسناد صحيح»؛ وذكر ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩٣/٣٥) أن الحديث روي: «بإسناد صحيح»؛ والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٢٠/٢)؛ وقال في النهج السديد (١٤٤): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٣٣): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٥): «صحيح».

أَشْرَكَ، وَمَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا؛ وَكِلَإِ إِلَيْهِ»^(١).

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا هَلْ أُبْنِيكُمْ مَا الْعَضَةُ؟ هِيَ النَّمِيمَةُ؛ الْقَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

وَلَهُمَا عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا»^(٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: أَنَّ الْعِيَافَةَ وَالطَّرْقَ وَالطَّيْرَةَ مِنَ الْجَبْتِ.

الثانية: تَفْسِيرُ الْعِيَافَةِ وَالطَّرْقِ.

الثالثة: أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ مِنْ نَوْعِ السِّحْرِ^(٤).

الرابعة: [أَنَّ]^(٥) الْعَقْدَ مَعَ النَّفْثِ مِنْ ذَلِكَ.

الخامسة: أَنَّ النَّمِيمَةَ [بَيْنَ النَّاسِ]^(٦) مِنْ ذَلِكَ.

السادسة: أَنَّ مِنْ ذَلِكَ بَعْضُ الْفَصَاحَةِ.

(١) أخرجه النسائي في «المجتبى»، كتاب: تحريم الدم، باب الحكم في السحرة، برقم: (٤٠٧٩)؛ والطبراني في «الأوسط»، باب: الألف، من اسمه أحمد، برقم: (١٤٦٩)؛ قال الألباني في تعليقه على سنن النسائي: «ضعيف، لكن جملة التعلق ثبتت في حديث الترمذي»؛ وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/٨٢): «قال في الميزان: لا يصح للين عباد، ولا نقطاعه، كذا قال: ويتوجه أنه حديث حسن»؛ وقال في النهج السديد (١٣٤): «سنده ضعيف منقطع»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، والصواب أنه مرسل عن الحسن البصري، والجملة الأخيرة منه تقدمت من حديث عبد الله بن عكيم بسند ثابت عنه»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٣٤): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٦): «ضعيف والصحيح إرساله».

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم النميمة، برقم: (٢٦٠٦).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الطب، باب: من البيان سحرا، برقم: (٥٧٦٧) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كما ذكر المصنف -؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، برقم (٨٦٩)

عن عمّار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (٤) في نسخة دغش: [أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ مِنْ أَنْوَاعِ السِّحْرِ]؛ وفي نسخة أسامة: [أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ نَوْعٌ مِنَ السِّحْرِ].

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي، وأسامة.

(٦) زيادة من نسخة العصيمي.



(٢٦)

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي الْكُهَّانِ وَنَحْوِهِمْ

رَوَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»: عَنْ بَعْضِ أَرْوَاحِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ] (١) قَالَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، فَصَدَّقَهُ (٢)؛ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» (٣).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (٤) قَالَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥).

وَلِلْأَرْبَعَةِ (٦)، وَالْحَاكِمِ - وَقَالَ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا» - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (٧): «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ» (٨).

وَلِأَبِي يَعْلَى بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِثْلُهُ: مَوْقُوفًا (٩).

(١) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة، والحبيشي.

(٢) في نسخة الحبيشي زيادة: [بما يقول].

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، برقم: (٢٢٣٠)، بدون لفظة: «فصدقه بما يقول».

(٤) في نسخة القاسم: [أن رسول الله ﷺ].

(٥) رواه أحمد في «مسنده»، مسند أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٩٦٦٧)؛ وأخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في كراهية إتيان الحائض، برقم: (١٣٥)؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب التيمم، باب: النهي عن إتيان الحائض (١ / ٤٠٤) برقم: (٦٣٩)؛ ورواه أبو داود في سننه، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في الكهانة، برقم: (٣٩٠٤) بلفظ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا - قَالَ مُوسَى فِي حَدِيثِهِ - فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ ثُمَّ اتَّفَقَا أَوْ أَتَى امْرَأَةً - قَالَ مُسَدَّدٌ: امْرَأَتُهُ حَائِضًا - أَوْ أَتَى امْرَأَةً - قَالَ مُسَدَّدٌ: امْرَأَتُهُ فِي ذُبْرَاهَا -، فَقَدْ بَرِيَ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»؛ والحديث صححه الألباني في المشكاة، وصحيح الجامع، وقال في النهج السديد (٦٢٨): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، وله شواهد تقويه»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٣٩): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٨): «حسن بشواهده». وللحديث شواهد منها: حديث جابر بن عبد الله بن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا قَالَ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رواه البزار بإسناد جيد قوي. ينظر: فتح الباري، لابن حجر (٢١٧/١٠)؛ والترغيب والترهيب، للمنذري (١٧/٤).

(٦) هذا الحديث رواه الحاكم بهذا اللفظ دون الأربعة - وهم أصحاب السنن -؛ لكن عزوه إليهم صحيح باعتبار أصل الحديث؛ فإن أصل الحديث عندهم، وقد عزاه إليهم غير المصنف: الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢١٧/١٠)، والمنذري في الترغيب والترهيب (١٨/٤). ينظر: تعليقات الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد (١١١).

(٧) زيادة من نسخة القاسم. وفي نسخة الحبيشي: [عن أبي هريرة].

(٨) رواه أحمد في «مسنده»، مسند أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٩٦٦٧)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، كتاب: الإيمان، برقم: (١٥)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب: القسامة، جماع أبواب الحكم في السَّاحِرِ، برقم (١٦٥٩٢)؛ قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرطهما جميعاً من حديث ابن سيرين، ولم يُخْرَجْ»؛ ووافقه الذهبي؛ والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع، وفي الترغيب والترهيب؛ وقال في النهج السديد (١٤٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٠): «حسن بشواهده»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٩): «حسن بشواهده».

(٩) أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»، برقم: (٥٤٠٨) بلفظ: «من أتى عرافاً أو ساحراً أو كاهناً فسأله فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»؛ وأخرجه البزار في «مسنده»، برقم: (٦٨٧٣). قال ابن حجر في الفتح (٢١٧/١٠): «أخرجه أبو يعلى من حديث بن مسعود بسند جيد، لكن لم يصرح برفعه، ومثله لا يقال بالبري»؛ وقال المنذري في الترغيب والترهيب (١٩/٤): «رواه البزار وأبو يعلى بإسناد جيد موقوفاً»؛ وقال في النهج السديد (١٥٠): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن، وله حكم الرفع»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤١): «صحيح موقوفاً»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٠): «صحيح موقوف، وله حكم الرفع». وله شاهد عند الطبراني في المعجم الكبير، بلفظ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا يُؤْمِنُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»، قال المنذري في الترغيب والترهيب (١٩/٤): «رواه ثقات».

وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تُطَيِّرَ لَهُ، أَوْ تَكَهَّنَ أَوْ تُكَهِّنَ لَهُ، أَوْ سَحَرَ أَوْ سُحِرَ لَهُ، وَمَنْ أَتَى كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رَوَاهُ الْبَزَارُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ^(١).

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [فِي الْأَوْسَطِ]^(٢) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: دُونَ قَوْلِهِ: «وَمَنْ أَتَى...» إِلَى آخِرِهِ^(٣).

قَالَ الْبَغَوِيُّ: «الْعَرَّافُ: الَّذِي يَدْعِي مَعْرِفَةَ الْأُمُورِ بِمُقَدَّمَاتٍ يَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى الْمَسْرُوقِ، وَمَكَانِ الضَّالَّةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ»^(٤).

وَقِيلَ: هُوَ الْكَاهِنُ^(٥)، وَالْكَاهِنُ: هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ الْمُغَيَّبَاتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ^(٦).

وَقِيلَ: [هُوَ] الَّذِي يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ^(٧).

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ [تَقِيُّ الدِّينِ]^(٨) ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «الْعَرَّافُ: اسْمٌ لِلْكَاهِنِ، وَالْمُنْجِمِ، وَالرَّمَالِ، وَنَحْوِهِمْ، مِمَّنْ يَتَكَلَّمُ فِي مَعْرِفَةِ [هَذِهِ] الْأُمُورِ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ»^(٩).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْمٍ يَكْتُبُونَ (أَبَا جَادٍ)، وَيَنْظُرُونَ فِي النُّجُومِ، [قَالَ]^(١٠): «مَا أَرَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ خَلْقٍ»^(١١).

(١) أخرجه البزار في «مسنده»، برقم: (٣٥٧٨). قال ابن حجر في فتح الباري (١٠/٢١٧): «أخرجه البزار بسند جيد»؛ وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٣/١٧٠): «رَوَاهُ الْبَزَارُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ؛ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ الْأَلْبَانِيُّ بِقَوْلِهِ: «صَحِيحٌ لغيره»؛ وَقَالَ فِي النَّهْجِ السَّيِّدِ (١٥١): «حَسَنٌ»؛ وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْعَصِيْمِيِّ فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ: «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَالْأَحَادِيثُ الْآخَرَى فِي الْبَابِ تَقْوِيَةٌ، وَتَشْهَدُ لَهُ»؛ وَقَالَ الْعَلَاوِيُّ فِي تَحْقِيقِ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ (١٤٢): «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ»؛ وَقَالَ الْحَبِيشِيُّ فِي تَخْرِيجِهِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ (١٢٠): «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَبَعْضُ فَقَرَاتِهِ شَوَاهِدٌ».

(٢) زيادة من نسخة العصيمي، والحبيشي.
(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، باب: العين، من اسمه العباس، برقم (٤٢٦٢)، وحسن إسناده المنذري في الترغيب والترهيب (٣/١٧٠)، وعلق عليه الألباني بقوله: «صحيح لغيره»؛ وقال في النهج السديد (١٥١): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، لكن يتقوى بسابقه، فيعضد أحدهما الآخر، ويدخل في جملة الحديث الحسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٢): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٠): «إسناده ضعيف».

(٤) ينظر: شرح السنة، للبغوي (١٢/١٨٢).

(٥) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (١٠/٢١٦).

(٦) ينظر: شرح السنة، للبغوي (١٢/١٨٢)؛ ومعالم السنن، للخطابي (٣/١٠٥)؛ والنهاية، لابن الأثير، مادة: (كهن).

(٧) زيادة من نسخة القاسم.

(٨) ينظر: مشارق الأنوار، للقاضي عياض (٢/٢٣١)، وفيه: «وقوله: [من أتى عرافاً]، أي: كاهناً، وهم نوعٌ من الكهَّان، ليس كل كاهن عرافاً، والعرَّاف: الذي يأخذ الأمور بالظن والتخمين والنجم والطرق، وأسباب آخر ليست من جهة الجن، كأنه يدعى معرفة الغيب؛ وقيل: العرَّاف: الذي يُخبر بما أخفى مما هو موجود، والكاهن: الذي يُخبر بالغيب المستقبل».

(٩) زيادة من نسخة أسامة.

(١٠) زيادة من نسخة أسامة.

(١١) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣٥/١٧٣).

(١٢) زيادة من نسخة أسامة.

(١٣) أخرجه البيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: القسامة، برقم: (١٦٦١٠)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الجامع، برقم: (١٩٨٠٥)؛ وابن أبي شيبه في «مصنفه»، كتاب: الأدب، برقم: (٢٦١٦١). قال في النهج السديد (٦٥٢): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «رواه البيهقي بسند صحيح موقوفاً من كلامه، وروي مرفوعاً ولا يصح»؛ وقال العلاوي (١٤٤): «صحيح موقوفاً»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢١): «صحيح موقوف».



فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ تَصَدِيقُ الْكَاهِنِ مَعَ الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ.

الثَّانِيَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ كُفْرٌ.

الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ مَنْ تُكْهَنُ لَهُ.

الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ مَنْ تُطَيَّرُ لَهُ.

الخَامِسَةُ: ذِكْرُ مَنْ سُجِرَ لَهُ.

السَّادِسَةُ: [ذِكْرُ مَنْ] ^(١) تَعَلَّمَ أَبَا جَادٍ.

السَّابِعَةُ: [ذِكْرُ] ^(٢) الْفَرْقِ بَيْنَ الْكَاهِنِ وَالْعَرَّافِ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي، والعصيمي.
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي، والعصيمي.



(٢٧)

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ

عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ النُّشْرَةِ؟ فَقَالَ: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، وَأَبُو دَاوُدَ (١).

وَقَالَ (٢): «سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْهَا؟ فَقَالَ: ابْنُ مَسْعُودٍ يَكْرَهُ هَذَا كُلَّهُ».

وَفِي [صَحِيحٍ] (٣) الْبُخَارِيُّ: عَنْ قَتَادَةَ: «قُلْتُ لِابْنِ الْمُسَيَّبِ: رَجُلٌ بِهِ طَبُّ؛ أَوْ يُؤَخَّذُ عَنِ امْرَأَتِهِ: أَيَحُلُّ عَنْهُ أَوْ يَنْشُرُ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ؛ إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الْإِصْلَاحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ؛ فَلَمْ يَنْفَعُ عَنْهُ» انتهى (٤).

وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ [أَنَّهُ قَالَ] (٥): «لَا يَحُلُّ السَّحْرَ إِلَّا سَاحِرٌ» (٦).

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: «النُّشْرَةُ: حُلُّ السَّحْرِ عَنِ الْمَسْحُورِ، وَهِيَ نَوْعَانِ:

[أَحَدُهُمَا] (٧): حُلُّ بِسِحْرِ مِثْلِهِ، وَهُوَ الَّذِي مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْحَسَنِ، فَيَتَقَرَّبُ

النَّاشِرُ وَالْمُنْتَشِرُ إِلَى الشَّيْطَانِ بِمَا يُحِبُّ، فَيَبْطُلُ عَمَلُهُ عَنِ الْمَسْحُورِ.

وَالثَّانِي: النُّشْرَةُ بِالرُّفِيَّةِ، وَالتَّعَوُّذَاتِ، وَالدَّعَوَاتِ، وَالْأَدْوِيَّةِ الْمُبَاحَةَ (٨)؛ فَهَذَا جَائِزٌ (٩).

(١) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (١٤٣٥١)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الطب، باب: في النشرة، برقم: (٣٨٦٨)؛ وعبد الرزاق الصنعاني في «مصنفه»، كتاب: الجامع، باب: النشر وما جاء فيه، برقم: (١٩٧٦٢)؛ وحسن إسناده ابن حجر في فتح الباري (١٠/٢٣٣)؛ وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/٧٧): «إسناده جيد»؛ وصحح إسناده الألباني في المشكاة؛ وقال في النهج السديد (١٥٣): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود بسند جيد»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٥): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٣): «ضعيف».

(٢) القائل: هو أبو داود صاحب السنن. ونقل هذا القول عن الإمام أحمد ابن مفلح في الآداب الشرعية، (٣/٧٧) قال: «قال: جعفر: سمعت أبا عبد الله سئل عن النشرة، فقال: ابن مسعود: يكره هذا كله».

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) أخرجه البخاري معلقاً في «صحيحه»، كتاب: الجزية، باب: هل يعفى عن الذمي إذا سحر، برقم: (٣١٧٥)، ووصله: ابن جرير في تهذيب الآثار، كما ذكر ابن حجر في تعليق التعليق (٥/٤٩)، وقال: «إسناده صحيح»؛ وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم (٢٧٦٠)؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «علق البخاري هذا الأثر مجزوماً به، ووصله أبو بكر الأثرم في كتاب السنن بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٧): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٤): «صحيح».

(٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي، والعصيمي.

(٦) رواه ابن جرير في تهذيب الآثار، قال الحافظ ابن حجر في تعليق التعليق (٥/٤٩): «إسناده صحيح».

وجاء في مصنف ابن أبي شيبة، كتاب: الطب، برقم (٢٣٩٨١)، قال: «حدثنا ابن مهدي عن الحكم بن عطية قال: سمعت الحسن، وسئل عن النشر؟ فقال: سحر». قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «لم يعزه المصنف، وهو عند ابن أبي شيبة بسند حسن عن الحكم بن عطية، قال: سمعت الحسن وسئل عن النشر، فقال: سحر، هذا هو المروي عن الحسن في الكتب التي بأيدينا مسنداً، وقد ذكره هذا اللفظ الذي ذكره المصنف ابن الجوزي في جامع السنن والمسناد، لكن بلا سند، ولم أقف عليه موصلاً إلا باللفظ المتقدم عند ابن أبي شيبة».

(٧) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٨) في نسخة الحبيشي: [وَالْأَدْوِيَّةُ، وَالدَّعَوَاتُ الْمُبَاحَةَ].

(٩) ينظر: إعلام الموقعين (٥/٤٥٠)، ط. المجمع.

فِيهِ مَسَائِلُ^(١):

الأولى: النَّهْيُ عَنِ النَّشْرَةِ.

الثَّانِيَّةُ: الفَرْقُ بَيْنَ المَنْهِيِّ عَنْهُ وَالمَرْخَصِ فِيهِ، مِمَّا^(٢) يُزِيلُ الإِشْكَالَ.

(١) في نسخة أسامة: [فيه مسألتان].

(٢) في نسخة الحبيشي: [عمًا].



(٢٨)

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي التَّطْيِيرِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَئِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣١].

وَقَوْلِهِ: ﴿قَالُوا طَئِرِكُمْ مَعَكُمْ﴾ الآية [يس: ١٩].

[و] (١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى، وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ».

أَخْرَجَاهُ (٢). زَادَ مُسْلِمٌ: «وَلَا نَوْءَ، وَلَا غَوْلَ» (٣).

وَلَهُمَا: عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدْوَى، وَلَا طَيْرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْفَأَلُ»، قَالُوا: وَمَا الْفَأَلُ؟

قَالَ: «الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ» (٤).

وَلِأَبِي دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: عَنْ عُرْوَةَ (٥) بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ذُكِرَتِ الطَّيْرَةُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

فَقَالَ: «أَحْسَنُهَا الْفَأَلُ، وَلَا تَرُدُّ مُسْلِمًا، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ، فَلْيُقِلْ: اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ،

وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ» (٦).

وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا [قال] (٧): «الطَّيْرَةُ شِرْكٌ، الطَّيْرَةُ شِرْكٌ»، وَمَا مِنَّا إِلَّا، وَلَكِنَّ اللَّهَ

(١) زيادة من نسخة العصيمي، والحبيشي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الطب، باب: لا هامة، برقم: (٥٧٥٧)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء، برقم: (٢٢٢٠).

(٣) زيادة: [ولا نوء]: أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء، برقم: (٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وزيادة: [ولا غول]: أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء، برقم: (٢٢٢٢) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الطب، باب: لا عدوى، برقم: (٥٧٧٦)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، برقم: (٢٢٢٤).

(٥) وقع في جميع نسخ كتاب التوحيد: «عن عقبة»، والصحيح: «عن عروة»، كما في مصادره الحديثية. ووقع الخطأ أيضًا في نسبة الحديث إلى (عقبه) في: كتاب «عمل اليوم والليلة»، لابن السني (٢٥٥)؛ والأذكار، للنووي (٣٢٠)؛ والوابل الصب، لابن القيم (٣٧٤).

(٦) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في الطيرة، برقم: (٣٩١٩)؛ والبيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: القسامة، باب: العيافة والطيرة والطرق، برقم: (١٦٦١٧)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأدب، ما قالوا في الطيرة، برقم: (٢٦٩٢٠).

قال النووي في رياض الصالحين (٤٧٠): «حديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح»؛ وقال ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (١٥٤/٧): «الحديث، رجاله ثقات، لكن حبيب كثير الإرسال»؛ وضعفه الألباني في «الضعيفة»، رقم (١٦١٩)؛ وقال في النهج السديد (١٦١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «عروة تابعي على الصحيح، فيكون الحديث مرسلًا، والمرسل من نوع الحديث الضعيف»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٠): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٦): «ضعيف»؛ وقال البهال في كتابة: تخريج أحاديث منتقدة في كتاب التوحيد (٧٢): «السند صحيح».

(٧) زيادة من نسخة الحبيشي.

يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(١)، وَجَعَلَ^(٢) آخِرَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٣).

وَلِأَحْمَدَ: مِنْ حَدِيثِ [عبدالله]^(٤) بِنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مَنْ رَدَّتْهُ الطَّيْرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ؛ فَقَدْ أَشْرَكَ»،
قَالُوا: فَمَا كَفَّارَةُ ذَلِكَ [يا رسول الله]^(٥)؟ قَالَ: «أَنْ تَقُولَ^(٦): اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ، وَلَا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ،
وَلَا إِلَهَ إِلَّا غَيْرُكَ»^(٧).

وَلَهُ: مِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ^(٨) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنَّمَا الطَّيْرَةُ مَا أَمْصَاكَ أَوْ رَدَّكَ»^(٩).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: التَّنْبِيهُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَيْرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١]، مَعَ قَوْلِهِ: ﴿طَيْرِكُمْ مَعَكُمْ﴾.

الثانية: نَفْيُ الْعَدْوَى.

الثالثة: نَفْيُ الطَّيْرَةِ.

الرابعة: نَفْيُ الْهَامَةِ.

الخامسة: نَفْيُ الصَّفْرِ.

السادسة: أَنَّ الْفَاعِلَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ مُسْتَحَبٌّ.

السابعة: تَفْسِيرُ الْفَاعِلِ.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٣٧٦٢)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في الطيرة، برقم: (٣٩١٠)؛ والتِّرْمِذِيُّ في «جامعه»، أبواب: السير عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في الطيرة، برقم: (١٦١٤)، وقال: «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب: الطب، باب: من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، برقم: (٣٥٣٨)؛ وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: العدو والطيورة والفأل، ذكر التعليل على من تطير في أسبابه متعرياً عن التوكل فيها، برقم: (٦١٢٢)؛ والحاكم في «مستدرکه»، كتاب الإيمان، الطيرة شرك، برقم: (٤٤)، وقال: «هذا حديث صحيح سنده، ثقات رجاله، ولم يخرجاه»؛ وقال في النهج السديد (١٦٢): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥١): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٧): «صحيح، وآخره مدرج».

(٢) في نسخة العصيمي: [وبين أن].

(٣) قال التِّرْمِذِيُّ: «سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَمَا مِنَّا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ»، قَالَ سُلَيْمَانُ: هَذَا عِنْدِي قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «وَمَا مِنَّا».

(٤) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٦) في نسخة العصيمي: [أَنْ يَقُولَ].

(٧) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، برقم: (٧١٦٦)؛ والطبراني في «الكبير»، برقم: (١٤٦٢٢)؛ قال الهيثمي في المجمع (١٠٥/٥): «فيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات»؛ وقال الألباني في «الصحيحه»، رقم (١٠٦٥): «الضعف الذي في حديث ابن لهيعة إنما هو في غير رواية العبادة عنه وإلا فحديثهم عنه صحيح كما حققه أهل العلم في ترجمته»؛ وقال في النهج السديد (١٦٣): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٢): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٧): «ضعيف».

(٨) في نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي: [بن عباس].

(٩) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند بني هاشم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مسند الفضل بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، برقم: (١٨٤٩)؛ وله شاهد من حديث أبو أمامة الباهلي، أورده ابن حجر في «المطالب العالية»، برقم: (٢٤٩٤)؛ وروى موقوفاً عن ابن عباس، ففي مصنف عبد الرزاق، كتاب: الجامع، باب: الطيرة، برقم (١٩٥٠٥) عن ابن عباس قال: «إِنْ مَضَيْتَ فَمَتَوَكَّلْ، وَإِنْ نَكَصْتَ فَمُتَطَيَّرْ». قال في النهج السديد (١٦٣): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أحمد وإسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٢): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٨): «ضعيف».

الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْوَاقِعَ فِي الْقَلْبِ (١) مِنْ ذَلِكَ مَعَ كَرَاهَتِهِ لَا يَضُرُّ، بَلْ يُذْهِبُهُ اللَّهُ بِالتَّوَكُّلِ.

التَّاسِعَةُ: ذَكَرَ مَا يَقُولُهُ (٢) مَنْ وَجَدَهُ.

العَاشِرَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الطَّيْرَةَ شَرِكٌ.

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الطَّيْرَةِ الْمَذْمُومَةِ.

(١) في نسخة أسامة، والحبيشي: [الْقُلُوبِ].

(٢) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [مَا يَقُولُ].



(٢٩)

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي التَّنْجِيمِ

قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»: «قَالَ قَتَادَةُ: خَلَقَ اللَّهُ هَذِهِ النُّجُومَ لِثَلَاثٍ: [جعلها] (١) زِينَةً لِلْسَّمَاءِ، وَرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ، وَعَلَامَاتٍ يُهْتَدَى بِهَا، فَمَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا غَيْرَ ذَلِكَ أَخْطَأَ، وَأَضَاعَ نَصِيئَهُ، وَتَكَلَّفَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ» (٢)، انْتَهَى.

وَكَرِهَ قَتَادَةُ تَعَلُّمَ مَنَازِلِ الْقَمَرِ، وَلَمْ يُرَخِّصِ ابْنَ عُيَيْنَةَ فِيهِ. ذَكَرَهُ حَرْبٌ عَنْهُمَا (٣).

وَرَخَّصَ فِي تَعَلُّمِ الْمَنَازِلِ: أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ (٤).

وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: مُدْمِنُ الْخَمْرِ، وَقَاطِعُ

الرَّحِمِ، وَمُصَدِّقُ السَّحْرِ» (٥). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٦).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: الحكمة في خلق النجوم.

الثانية: الرد على من زعم غير ذلك.

الثالثة: ذكر الخلاف في تعلم المنازل.

الرابعة: الوعيد فيمن صدق بشيء من السحر، ولو عرف أنه باطل.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقاً بصيغة الجزم، كتاب: بدء الخلق، باب: في النجوم؛ ووصله ابن جرير في تفسيره (١٧/ ١٨٥) من طريق سعيد عن قتادة به، وسعيد بن عروة لم يسمع التفسير من قتادة، وقد تابعه شيبان عند عبد بن حميد في تفسيره، كما ذكره ابن حجر في تعليق التعليق (٣/ ٤٨٩). قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «الأثر علقه البخاري، ووصله عبد بن حميد في «تفسيره» بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٤): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٣٠): «صحيح».

(٣) ينظر: فضل علم السلف على الخلف، لابن رجب الحنبلي (٢).

(٤) المصدر السابق.

(٥) في نسخة الحبيشي: [ومصدق بالسحر، وقاطع الرحم].

(٦) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٩٨٧٨)؛ وابن حبان في صحيحه، كتاب: الأشربة، ذكر البيان بأن الله جلّ وعلا يسقي مدمن الخمر من نهر الغوطة في النار، نعوذ بالله منها، برقم: (٥٣٤٦)؛ والحاكم في «مستدرکه»، كتاب: الأشربة، ذكر ثلاثة لا يدخلون الجنة، برقم: (٧٤٢٠)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي؛ وقال الهيثمي في المجمع (٥/ ٧٤): «رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني، ورجال أحمد وأبو يعلى ثقات». والحديث ضعيف الألباني في الضعيفة، برقم (١٤٦٣). وقال في النهج السديد (١٦٨): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، ويروى معناه في أحاديث عدة بأسانيد ضعاف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٥): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٣١): «حسن لغيره، إلا لفظة: ومصدق بالسحر، فهي ضعيفة». وجاء في رواية لابن حبان عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل الجنة مدمن خمر، ولا مؤمن بسحر، ولا قاطع». قال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٥٩٩): «حسن لغيره».

(٣٠)

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي الِاسْتِسْقَاءِ بِالْأَنْوَاءِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢].

[و] (١) عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَتْرُكُونَهُنَّ: الْفَخْرُ بِالْأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالْجُومِ، وَالنِّيَاحَةُ [عَلَى الْمَيِّتِ] (٢)»، وَقَالَ: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتَّبِ قَبْلَ مَوْتِهَا؛ تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ، وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣).

وَلَهُمَا: عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ؛ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. [قَالَ] (٤): «قَالَ [اللَّهُ تَعَالَى] (٥): أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ: فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ؛ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا؛ فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ» (٦).

وَلَهُمَا (٧): مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: [ب] (٨) مَعْنَاهُ، وَفِيهِ: «قَالَ بَعْضُهُمْ: لَقَدْ صَدَقَ نَوْءُ كَذَا وَكَذَا؛ فَانزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَاتِ (٩): ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُومِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تُكَذِّبُونَ﴾» [الواقعة: ٧٥ - ٨٢] (١٠).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْوَاقِعَةِ.

الثانية: ذِكْرُ الْأَرْبَعِ الَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ.

- (١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
- (٢) زيادة من نسخة الحبيشي.
- (٣) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجنائز، باب: التشديد في النياحة، برقم: (٩٣٤).
- (٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم.
- (٥) زيادة من نسخة الحبيشي.
- (٦) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأذان، باب: يستقبل الإمام الناس إذا سلم، برقم (٨٤٦)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، برقم: (٧١).
- (٧) الحديث عند مسلم وحده دون البخاري.
- (٨) زيادة من نسخة الحبيشي.
- (٩) في نسخة دغش، والعصيمي، والقاسم: [الآية].
- (١٠) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، برقم: (٧٣)، ولفظه: قال ابن عباس: مطر الناس على عهد النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «أصبح من الناس شاكرو ومنهم كافر»، قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا، قال: فنزلت هذه الآية ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُومِ﴾ حتى بلغ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾.

الثالثة: ذُكِرَ الكُفْرَ فِي بَعْضِهَا.

الرابعة: أَنَّ مِنَ الكُفْرِ مَا لَا يُخْرِجُ مِنَ (١) المِلَّةِ.

الخامسة: قَوْلُهُ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ»؛ بِسَبَبِ نَزُولِ النُّعْمَةِ.

السادسة: التَّفَطُّنُ لِلإِيمَانِ فِي هَذَا المَوْضِعِ.

السابعة: التَّفَطُّنُ لِلکُفْرِ فِي هَذَا المَوْضِعِ.

الثامنة: التَّفَطُّنُ لِقَوْلِهِ: «لَقَدْ صَدَقَ نَوْءٌ كَذَا وَكَذَا».

التاسعة: إِخْرَاجُ العَالِمِ لِلْمُتَعَلِّمِ المَسْأَلَةَ (٢) بِالِاسْتِفْهَامِ عَنْهَا؛ لِقَوْلِهِ: «أَتَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟».

العاشر: وَعِيدُ النَّائِحَةِ.

(١) فِي نَسْخَةِ أُسَامَةَ: [عَيْن].
(٢) فِي نَسْخَةِ دَغَش: [إِخْرَاجُ العَالِمِ التَّعْلِيمَ لِلْمَسْأَلَةِ].



(٣١)

بَابُ:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَنجُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنَدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وقوله [تعالى] (١): ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ الآية [التوبة: ٢٤].

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ؛ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ، وَوَالِدِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». أَخْرَجَاهُ (٢).

وَلَيْسَ: عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ؛ وَجَدَ [بِهِنَّ] (٣) حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ» (٤).

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا يَجِدُ أَحَدٌ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّىٰ ...» إِلَىٰ آخِرِهِ (٥).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ فِي اللَّهِ، وَأَبْغَضَ فِي اللَّهِ، وَوَالَىٰ فِي اللَّهِ، وَعَادَىٰ فِي اللَّهِ؛ فَإِنَّمَا تَنَالُ وَلايَةَ اللَّهِ بِذَلِكَ، وَلَنْ يَجِدَ عَبْدٌ طَعَمَ الْإِيمَانِ - وَإِنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ وَصَوْمُهُ - حَتَّىٰ يَكُونَ كَذَلِكَ، وَقَدْ صَارَتْ عَامَّةُ مُوَآخَاةِ النَّاسِ عَلَىٰ أَمْرِ الدُّنْيَا، وَذَلِكَ لَا يُجِدِي عَلَىٰ أَهْلِهِ شَيْئًا». رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ (٦).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ [تَعَالَى] (٧): ﴿ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾ [البقرة: ١٦٦]، قَالَ: «الْمَوَدَّةُ» (٨).

- (١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: حب الرسول ﷺ من الإيمان، برقم: (١٥)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل والولد والوالد، برقم: (٤٤).
- (٣) زيادة من نسخة العيصي، والحبيشي.
- (٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: حلاوة الإيمان، برقم (١٦)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان، برقم: (٤٣).
- (٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٦٠٤١): «لا يجد أحد حلاوة الإيمان حتى يحب المرء لا يحبه إلا الله، وحتى أن يقذف في النار أحب إليه من أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله، وحتى يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما».
- (٦) قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١٢٥): «خرجه ابن جرير الطبري»؛ ولم أجده في تفسير ابن جرير المطبوع. ورواه تامة ابن المبارك في الزهد (١٢٠)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة، برقم (٣٩٦)؛ ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٣٤٧٧٠)؛ والبيهقي في شعب الإيمان، برقم (٩٠٦٩). قال في النهج السديد (١٧٩): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العيصي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٦٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٣٦): «ضعيف مضطرب».
- (٧) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعيصي، والحبيشي.
- (٨) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٩٠/٣)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره، برقم: (١٤٩٢)؛ والحاكم في مستدركه، كتاب: التفسير، برقم: (٣١١٣)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وقال في النهج السديد (١٨٤): «ضعيف جدا»؛ وقال الشيخ صالح العيصي: «رواه ابن جرير بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٦٥): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٣٦): «صحيح».

فِيهِ مَسَائِلُ:**الأولى:** تفسير آية «البقرة».**الثانية:** تفسير آية «براءة».**الثالثة:** وجوب [تقديم] (١) محبته ﷺ على: النفس، والأهل، والمال.**الرابعة:** أن نفي الإيمان لا يدل على الخروج من الإسلام.**الخامسة:** أن للإيمان حلاوة قد يجدها الإنسان، وقد لا يجدها.**السادسة:** أعمال القلب الأربع (٢) التي لا تنال ولاية الله إلا بها، ولا يجد أحد طعم الإيمان إلا بها.**السابعة:** فهم الصحابي للواقع: أن عامة المؤاخاة على أمر الدنيا.**الثامنة:** تفسير [الآية] (٣): ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾.**التاسعة:** أن من المشركين من يحب الله حبا شديدا.**العاشر:** الوعيد على من كانت (٤) الثمانية عنده أحب [إليه] (٥) من دينه.**الحادية عشرة:** أن من اتخذ ندا تساوي محبته محبة الله؛ فهو الشرك الأكبر.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
 (٢) في نسخة دغش، وأسامة: [الأربعة].
 (٣) زيادة من نسخة أسامة.
 (٤) في نسخة الحبيشي: [كان].
 (٥) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.



(٣٢)

بَابُ:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ. فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِيَّانَا إِنَّ كُفْرَكُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

وقوله [تعالى] (١): ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلاَّ اللَّهَ ﴾ الآية [التوبة: ١٨].

وقوله [تعالى] (٢): ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ ﴾ الآية [العنكبوت: ١٠].

[و] (٣) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْبَقِيَّةِ: أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ، وَأَنْ تَحْمَدَهُمْ عَلَى رِزْقِ اللَّهِ، وَأَنْ تَذُمَّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ؛ إِنْ رَزَقَ اللَّهُ لَا يَجْرُهُ حِرْصُ حَرِيصٍ، وَلَا يَرُدُّهُ كَرَاهِيَةُ كَارِهِ» (٤).

وَعَنْ عَائِشَةَ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ التَّمَسَّ رِضَا اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ؛ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسَ. وَمَنْ التَّمَسَّ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ؛ سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَسْخَطَ عَلَيْهِ النَّاسَ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٥).

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة العصيمي.

(٤) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٠٦/٥)؛ والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٢٠٣)؛ وضعفه الألباني في ضعيف الجامع، برقم: (٢٠٠٩)؛ وحكم عليه في «الضعيفة»، برقم: (١٤٨٢) بأنه موضوع؛ وقيل في النهج السديد (١٨٦): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف جدا، والصواب أنه من كلام ابن مسعود، وأخطأ فيه بعض الرواة فرفعه، والموقوف أيضا في إسناده ضعيف، لكن كونه موقوفاً أصح من كونه مرفوعاً»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٦٨): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٣٨): «موضوع». وأخرج الطبراني نحوه في المعجم الكبير، برقم (١٠٥١٤)، ولفظه: «لا ترضين أحداً بسخط الله، ولا تجمدن أحداً على فضل الله، ولا تذمن أحداً على ما لم يؤتكَ الله؛ فإن رزق الله لا يسوقه إليك حرص حريص، ولا يرده عنك كراهية كاره، وإن الله تعالى بقسطه وعدله جعل الروح والفرح في الرضا واليقين، وجعل الهم والحزن في السخط». قال الهيثمي في المجمع (٧١/٤): «فيه خالد بن يزيد العمري، وأتمم بالوضع».

(٥) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب البر والإحسان، برقم: (٢٧٦)؛ وأخرجه الترمذي في جامعه، برقم: (٢٤١٤) عن رجل من أهل المدينة قال: كتب معاوية إلى عائشة أم المؤمنين أن اكتبني إلي كتاباً توصيني فيه، ولا تكثري علي، فكتبت عائشة إلى معاوية: سلام عليك أما بعد، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من التمس رضاء الله بسخط الناس كفاه الله مؤنة الناس، ومن التمس رضا الناس بسخط الله وكله الله إلى الناس»، والسلام عليك. وأورده الألباني في «الصحيحه» برقم (٢٣١١)، وقال: «الحديث قد صح عن عائشة مرفوعاً وموقوفاً»؛ وقال في النهج السديد (١٨٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «الحديث رواه الترمذي، والعزوي إليه أولى من ابن حبان، واختلف في رفعه ووقفه، والوقف أصح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٧١): «اختلف في رفع هذا الحديث ووقفه على عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، والراجح فيه الوقف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٣٩): «ضعيف مرفوعاً، والصحيح وقفه».

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ «آلِ عِمْرَانَ».

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ «بَرَاءة».

الثالثة: تَفْسِيرُ آيَةِ «العنكبوت».

الرابعة: أَنَّ الْيَقِينَ يَضْعُفُ وَيَقْوَى.

الخامسة: عِلَامَةُ ضَعْفِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ: هَذِهِ الثَّلَاثُ.

السادسة: أَنَّ إِخْلَاصَ الْخَوْفِ لِلَّهِ مِنَ الْفَرَائِضِ.

السابعة: ذِكْرُ ثَوَابِ مَنْ فَعَلَهُ.

الثامنة: ذِكْرُ عِقَابِ مَنْ تَرَكَهُ.



(٣٣)

بَابُ:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائد: ٢٣]

وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (١): ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٢): ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

[و] (٣) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعَمَ الْوَكِيلِ؛ قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٤) حِينَ الْقِي فِي النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ قَالُوا [لَهُ] (٥): ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ الْآيَةَ [آل عمران: ١٧٣]». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦) (٧).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: أَنَّ التَّوَكَّلَ مِنَ الْفَرَائِضِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ مِنْ شُرُوطِ الْإِيمَانِ.

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْأَنْفَالِ».

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ فِي آخِرِهَا.

الخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الطَّلَاقِ».

السَّادِسَةُ: عِظَمُ شَأْنِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ (٨).

السَّابِعَةُ: أَنَّهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَمُحَمَّدٍ ﷺ (٩) فِي الشَّدَائِدِ.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) في نسخة دغش، والحبيشي: [ﷺ].

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٦) في نسخة الحبيشي زيادة: [وَالنَّسَائِيُّ].

(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التفسير، باب: إن الناس قد جمعوا لكم فأخشوهم الآية، برقم: (٤٥٦٣).

(٨) في نسخة أسامة زيادة: [وَأَنَّهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ فِي الشَّدَائِدِ].

(٩) في نسخة دغش: [أَنَّهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ].

(٣٤)

بَابُ:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، وَقَوْلِهِ
[تَعَالَى] (١): ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجرات: ٥٦].

[و] (٢) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْكِبَائِرِ؟ فَقَالَ (٣): «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالْيَأْسُ
مِنْ رُوحِ اللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ» (٤).

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَالْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ
اللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ». رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْأَعْرَافِ».

الثَّانِيَّةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْحِجْرِ».

الثَّالِثَةُ: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِيْمَنْ أَمِنَ مَكْرَ اللَّهِ.

الرَّابِعَةُ: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِي الْقُنُوطِ.

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) في نسخة دغش: [قال].

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم (٨٧٨٥)؛ قال ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٧٩): «في إسناده نظر»؛ وقال الهيثمي في المعجم (١/ ١٠٤): «رواه الزوار والطبراني، ورجاله موثقون»؛ وقال الألباني في الصحيحة (٥/ ٧٩): «هذا إسناد حسن»؛ وقال في النهج السديد (١٩٥): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «سنده حسن»؛ وقال العلاوي في (١٧٩): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٣): «إسناده ضعيف».

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، برقم (١٩٧٠١)؛ والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٨٧٨٤)؛ وقال ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٧٩): «هو صحيح إليه بلا شك»؛ وصحح إسناده الهيثمي في المعجم (١/ ١٠٤)؛ والألباني في الصحيحة (٥/ ٧٩)؛ وقال في النهج السديد (١٩٦): «صحيح»؛ وقال العصيمي: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨٠): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٣): «صحيح».

(٣٥)

بَابُ

مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ الصَّبْرُ عَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١): ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١].

قَالَ عَلْقَمَةُ: «هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ، فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ» (٢).

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِثْتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ» (٣).

وَلَهُمَا: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ» (٤).

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الْخَيْرَ؛ عَجَّلَ لَهُ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الشَّرَّ؛ أَمْسَكَ عَنْهُ بِدُنْبِهِ، حَتَّى يُؤَافِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٥).

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السُّخْطُ». حَسَنَةُ التِّرْمِذِيِّ (٦).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ «التَّغَابُنِ».

الثَّانِيَّةُ: أَنَّ هَذَا مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ.

- (١) في نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والحبيشي: [وقوله تعالى].
 (٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٤٢١/٢٣)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجنائز، برقم (٧٢٣٣)، وقال: «وروي هذا عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». قال العلاءي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨١): «رجال ثقاة؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٥): «صحيح إلى علقمة».
 (٣) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، برقم: (٦٧).
 (٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجنائز، باب: ليس منا من ضرب الخدود، برقم: (١٢٩٧)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية، برقم: (١٠٣).
 (٥) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: الزهد عن رسول الله ﷺ، برقم: (٢٣٩٦)؛ والحاكم في مستدركه، كتاب: الأحوال، ذكر مبلغ العرق من ابن آدم يوم القيامة، برقم: (٨٣٣٢)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه»، ووافقه الذهبي؛ وصححه الألباني في الصحيحة برقم (١٢٢٠)؛ وقال في النهج السديد (٢٠٠): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاءي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨٣): «حسن لشواهده»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٥): «صحيح بشواهده».
 (٦) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: الزهد عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في الصبر على البلاء، برقم: (٢٣٩٦)، وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»؛ وأخرجه ابن ماجه في «سننه»، أبواب: الفتن، باب: الصبر على البلاء، برقم: (٤٠٣١). والحديث حسنه الألباني في «الصحيحه»، برقم (١٤٦)؛ وقال في النهج السديد (٢٠٢): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاءي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٤): «حسن لغيره»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٦): «صحيح بشواهده».

الثالثة: الطعن في النسب.

الرابعة: شدة الوعيد فيمن ضرب الخُدود، وشقَّ الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية.

الخامسة: علامة إرادة الله بعبده الخير.

السادسة: علامة إرادة الله بعبده (١) الشر.

السابعة: علامة حبِّ الله للعبد.

الثامنة: تحريم السُّخْطِ.

التاسعة: ثواب الرضا بالبلاء.

(١) في نسخة دغش، والحبيشي: [علامة إرادة الله به].



(٣٦)

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي الرِّبَاءِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١): ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَجِدْتُ﴾ الآية [الكهف: ١١٠].
 [و] (٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا (٣): «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أَعْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ مَعِيَ فِيهِ غَيْرِي (٤)؛ تَرَكَتُهُ وَشْرَكَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥).
 وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ أَخَوْفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي مِنَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ؟». قَالُوا (٦): بَلَىٰ [يَا رَسُولَ اللَّهِ] (٧). قَالَ: «الشُّرْكَ الْخَفِيُّ؛ يَقُومُ الرَّجُلُ فَيُصَلِّي، فَيَزِينُ صَلَاتَهُ؛ لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْكَهْفِ».

الثَّانِيَةُ: هَذَا الْأَمْرُ الْعَظِيمُ فِي رَدِّ الْعَمَلِ الصَّالِحِ إِذَا دَخَلَهُ شَيْءٌ لِيُغَيِّرَ اللَّهُ.

الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِذَلِكَ، وَهُوَ: كَمَالُ الْغِنَى.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ مِنَ الْأَسْبَابِ: أَنَّهُ [تَعَالَى] (٩) خَيْرُ الشُّرَكَاءِ.

الخَامِسَةُ: خَوْفُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ مِنَ الرِّبَاءِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّهُ فَسَّرَ ذَلِكَ بِأَنَّ (١٠) يُصَلِّي الْمَرْءُ لِلَّهِ، لَكِنْ يُزَيِّنُهَا؛ لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ [إِلَيْهِ] (١١).

- (١) في نسخة القاسم: [وقوله تعالى].
- (٢) زيادة من نسخة العيصمي، والحبيشي.
- (٣) في نسخة القاسم: [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:].
- (٤) في نسخة القاسم: [أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي].
- (٥) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الزهد والرقائق، باب: من أشرك في عمله غير الله، برقم: (٢٩٨٥)، ولفظه: «أشرك فيه معي غيري».
- (٦) في نسخة القاسم: [قلنا].
- (٧) زيادة من نسخة أسامة، والعيصمي، والحبيشي.
- (٨) أخرجه بتمامه ابن ماجه في «سننه»، أبواب: الزهد، برقم: (٤٢٠٤)؛ وأخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١١٤٢٤)؛ والحاكم في «مستدرکه»، كتاب: الرقاق، برقم: (٨١٣٥)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. والحديث حسنه البوصيري في مصباح الزجاجة (٤/٢٣٧)؛ وحسنه الألباني في «المشكاة»، برقم (٥٣٣٣)؛ وقال في النهج السديد (٢١١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العيصمي: «في إسناده ضعف، لكن له شاهد عند ابن خزيمة من حديث محمود بن لبيد، وإسناده صحيح»؛ وقال العلوي (١٨٧): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٨): «ضعيف».
- (٩) زيادة من نسخة أسامة، والعيصمي، والحبيشي.
- (١٠) في نسخة دغش: [أن].
- (١١) زيادة من نسخة أسامة، والعيصمي، والحبيشي.

(٣٧)

بَاب

مِنَ الشُّرْكِ إِرَادَةُ الْإِنْسَانِ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ﴾ الْآيَتَيْنِ [هود: ١٥-١٦].
 [و] (١) فِي «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعَسَّ عَبْدُ الدَّرْهَمِ، تَعَسَّ عَبْدُ الْخَمِيصَةِ، تَعَسَّ عَبْدُ الْخَمِيلَةِ: إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ، تَعَسَّ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شَيْكَ فَلَا انْتَقَشَ، طُوبَى لِعَبْدٍ آخَذَ بَعِنَانٍ فَرَسَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَشَعَثَ رَأْسُهُ، مُعْبِرَةً قَدَمَاهُ، إِنْ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ كَانَ فِي السَّاقَةِ، إِنْ اسْتَأْذَنَ، لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ، لَمْ يُشَفَّعْ» (٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: إِرَادَةُ الْإِنْسَانِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الْآخِرَةِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «هُودٍ».

الثَّالِثَةُ: تَسْمِيَةُ الْإِنْسَانِ الْمُسْلِمِ: عَبْدَ الدِّينَارِ وَالدَّرْهَمِ وَالْخَمِيصَةَ [وَالْخَمِيلَةَ] (٣).

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ: «إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ».

الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «تَعَسَّ وَانْتَكَسَ».

السادسة: قَوْلُهُ: «وَإِذَا شَيْكَ فَلَا انْتَقَشَ».

السَّابِعَةُ: الثَّنَاءُ عَلَى الْمُجَاهِدِ الْمَوْصُوفِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.
 (٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: الحراسة في الغزو في سبيل الله برقم: (٢٨٨٧)، ولفظه: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَعَبْدُ الدَّرْهَمِ، وَعَبْدُ الْخَمِيصَةِ، ...».
 (٣) زيادة من نسخة الحبيشي.



(٣٨)

بَابُ

مَنْ أَطَاعَ الْعُلَمَاءَ وَالْأَمْرَاءَ فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، أَوْ (١)

تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ (٢)؛ فَقَدْ اتَّخَذَهُمْ أَرْبَابًا [مِنْ دُونِ اللَّهِ] (٣)

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُوشِكُ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ، أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُونَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ؟» (٤).

وَقَالَ [الإمام] (٥) أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «عَجِبْتُ لِقَوْمٍ عَرَفُوا الْإِسْنَادَ وَصَحَّتْهُ؛ (٦) يَذْهَبُونَ إِلَى رَأْيِ سُفْيَانَ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، أَتَدْرِي مَا الْفِتْنَةُ؟ الْفِتْنَةُ: الشُّرْكُ؛ لَعَلَّهُ إِذَا رَدَّ بَعْضُ قَوْلِهِ أَنْ يَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الزَّيْغِ فَيَهْلِكُ» (٧).

[و] (٨) عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، [قَالَ:] (٩) فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ. قَالَ: «أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ؛ فَتَحَرِّمُونَهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ؛ فَتَحِلُّونَهُ؟» فَقُلْتُ: بَلَى. قَالَ: «فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ (١١).

(١) في نسخة أسامة، والقاسم: [و].

(٢) في نسخة القاسم، والعصيمي: [ما حرّمه].

(٣) زيادة من نسخة أسامة، ودعش، والعصيمي، والحبيشي.

(٤) لم أقف عليه مسنداً بهذا اللفظ، وأورده بهذا اللفظ ابن تيمية في مواضع من مجموع الفتاوى: (٢٦/٥٠، ٢٨١)، فعمل المصنف نقله عنه. وورد عن ابن عباس بالفاظ متقاربة لهذا اللفظ، منها ما رواه أحمد في «مسنده» عن ابن عباس قال: «تمتع النبي ﷺ فقال عروة بن الزبير: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: ما يقول عروة؟ قال: يقول: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: أراهم سهلكون! أقول: قال النبي ﷺ ويقول: نهى أبو بكر وعمر». قال الشيخ صالح العصيمي: «أخرجه أحمد في المسند بنحو هذا اللفظ، وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع من فتاويه إلى أحمد بهذا اللفظ، وساق إسناده، وليس موجوداً في المسند، والظاهر أنه في كتابه طاعة الرسول، وهو كتاب مفقود، وإسناده صحيح؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٢): «صحيح بلفظ نحوه».

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٦) في نسخة الحبيشي زيادة: [و].

(٧) رواه ابن بطّة في الإبانة الكبرى (١/٢٦٠)، رقم: (٩٧)، قال: «سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: نظرت في المصحف فوجدت فيه طاعة رسول الله ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعاً، ثم جعل يتلو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وجعل يكررها، ويقول: وما الفتنة؟ الشرك، لعله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيزيغ فيهلكه، وجعل يتلو هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥].

(٨) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٩) زيادة من نسخة العصيمي.

(١٠) لم أجده في مسند الإمام أحمد.

(١١) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة التوبة، رقم: (٣٠٩٥)، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وعطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث»؛ والبيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: آداب القاضي، باب: ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي فإنه غير جائز له أن يقلد أحداً من أهل دهره، رقم: (٢٠٤٠٩)، والطبراني في «الكبير»، باب: العين، مصعب بن سعد بن أبي

فِيهِ مَسَائِلُ:**الأولى:** تَفْسِيرُ آيَةِ «النُّور».**الثانية:** تَفْسِيرُ آيَةِ «بَرَاءة».**الثالثة:** التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى الْعِبَادَةِ الَّتِي أَنْكَرَهَا عَدِيٌّ.**الرابعة:** تَمْثِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَتَمْثِيلُ أَحْمَدَ بِسُفْيَانَ.**الخامسة:** تَغْيِيرُ الْأَحْوَالِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ، حَتَّى صَارَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ: عِبَادَةُ الرَّهْبَانِ، هِيَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ،وَتُسَمَّى الْوَلَايَةَ^(١)، وَعِبَادَةُ الْأَحْبَارِ، هِيَ الْعِلْمُ وَالْفِقْهُ، ثُمَّ تَغَيَّرَتِ الْحَالُ إِلَى أَنْ عُبِدَ [مِنْ دُونِ اللَّهِ]^(٢) مَنْ

لَيْسَ مِنَ الصَّالِحِينَ، وَعُبِدَ بِالْمَعْنَى الثَّانِي مَنْ هُوَ مِنَ الْجَاهِلِينَ.

وقاص عن عددي بن حاتم، برقم: (٢١٨)؛ والحديث حسنه ابن تيمية في كتاب الإيمان، قال: «وهو حديث حسنٌ طويل رواه أحمد، والترمذي، وغيرهما». ينظر: مجموع الفتاوى (٦٧/٧)؛ وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٥٦/٣)؛ وقال في النهج السديد (٥٣): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الترمذي وإسناده ضعيف، وله شواهد يحتمل التحسين بها»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٣): «ضعيف».

(١) في نسخة أسامة: [ولا سيمًا الولاية]. وفي نسخة العصيمي: [وتسويتها ولاية].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.



(٣٩)

بَابُ:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّلْعُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ (١) [النساء: ٦٠].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٢): ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٣): ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٤): ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (٥) [المائدة: ٥٠].

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ» (٦).

قَالَ النَّوَوِيُّ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَيْنَاهُ فِي كِتَابِ «الْحُجَّةِ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ» (٧).

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: «كَانَ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ وَرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ: خُصُومَةٌ؛ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: نَتَحَاكَمُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ (٨)؛ [لِأَنَّهُ] (٩) عَرَفَ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ الرِّشْوَةَ، [وَلَا يَمِيلُ فِي الْحُكْمِ] (١٠). وَقَالَ الْمُنَافِقُ: نَتَحَاكَمُ إِلَى الْيَهُودِ؛ لِعِلْمِهِ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ الرِّشْوَةَ، [وَيَمِيلُونَ فِي الْحُكْمِ] (١١)؛ فَاتَّفَقَا [عَلَى] (١٢) أَنْ يَأْتِيَا كَاهِنًا فِي

(١) في نسخة أسامة: وقف عند قوله تعالى: ﴿الطَّلْعُوتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]. وفي نسخة القاسم: وقف عند قوله تعالى: ﴿يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠].

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) زيادة من نسخة أسامة.

(٥) في نسخة دغش، والعصيمي: وقف عند قوله تعالى: ﴿يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣].

(٦) أخرجه أبو بكر بن أبي عاصم في كتاب السنة (١٢/١)؛ وابن بطه في الإبانة الكبرى (٣٨٧/١)؛ والبغوي في شرح السنة (٢١٢/١)؛ وأشبار الحافظ في الفتح (٢٨٩/١٣) إلى ثبوته من حديث أبي هريرة؛ وصحح إسناده ابن الملقن في المعين على فهم الأربعين (٤٣٣/١)؛ وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/٣٩٤): «وقد خرج هذا الحديث الحافظ أبو نعيم في كتاب «الأربعين»، وشرط في أولها أن تكون من صحاح الأخبار وحياد الآثار مما أجمع الناقلون على عدالة ناقله، وخرجته الأئمة في مسانيدهم،..قلت: **تصحيح هذا الحديث بعيد جدا**؛ وقال الألباني في ظلال الجنة (١٢/١): «إسناده ضعيف»؛ وقال في النهج السديد (٢١٥): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «وإسناده ضعيف في أصح فوكي أهل العلم»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٦): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٥): «ضعيف، ومعناه: صحيح قطعاً»؛ وقال ابن عثيمين في شرح الأربعين النووية (٣٩٤/١): «معنى الحديث بقطع النظر عن إسناده صحيح».

(٧) صاحب كتاب «الحجة» الشيخ أبا الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي، وكتابه هذا هو كتاب «الحجة على تارك المحجة» يتضمن ذكر أصول الدين على قواعد أهل الحديث والسنة. ينظر: جامع العلوم والحكم؛ لابن رجب (٢/٣٩٣).

(٨) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٩) زيادة من نسخة الحبيشي.

(١٠) زيادة من نسخة الحبيشي.

(١١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(١٢) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم.

جُهِينَةَ فَيَتَحَاكَمَا إِلَيْهِ؛ فَزَلَّتْ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ (١) الآية [النساء: ٦٠] (٢).

وَقِيلَ: «نَزَلَتْ فِي رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: نَتَرَفَعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ الْآخَرُ: إِلَى كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، ثُمَّ [بعد ذلك] (٣) تَرَفَعَا إِلَى عُمَرَ [بن الخطاب] (٤)، فَذَكَرَ لَهُ أَحَدُهُمَا الْقِصَّةَ؛ فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يَرْضَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَكَذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَضْرَبَهُ بِالسَّيْفِ؛ فَقَتَلَهُ، [فَنَزَلَتْ] (٥)» (٦).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ «النِّسَاءِ»، وَمَا فِيهَا مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى (٧) فَهَمِ الطَّاغُوتِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْبَقَرَةِ»: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الآية] (٨).

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْأَعْرَافِ»: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾.

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ: ﴿أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ﴾.

الخَامِسَةُ: مَا قَالَهُ الشَّعْبِيُّ فِي سَبَبِ نَزُولِ الْآيَةِ الْأُولَى.

السادسة: تَفْسِيرُ الْإِيمَانِ الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ.

السَّابِعَةُ: قِصَّةُ عُمَرَ مَعَ الْمُنَافِقِ.

الثَّامِنَةُ: كَوْنُ الْإِيمَانِ لَا يَخْضَلُ لِأَحَدٍ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ.

- (١) في نسخة أسامة، ودغش: وقف عند قوله تعالى: ﴿يَرْعُمُونَ﴾؛ وفي نسخة القاسم: وقف عند قوله تعالى: ﴿إِلَيْكَ﴾.
- (٢) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (٥٠٨/٨)؛ والثعلبي في تفسيره الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٣٣٧/٣)؛ وابن المنذر في تفسيره (٧٧٠/٤). قال ابن حجر في فتح الباري (٣٧/٥): «رواه إسحاق بن راهويه في تفسيره بإسناد صحيح عن الشعبي»؛ وقال في النهج السديد (٢١٦): «ضعيف بهذا اللفظ»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف؛ لكونه مراسلاً»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٧): «إسناده مرسل»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٦): «ضعيف مرسل».
- (٣) زيادة من نسخة الحبيشي.
- (٤) زيادة من نسخة أسامة.
- (٥) زيادة من نسخة أسامة.
- (٦) ذكره الثعلبي في تفسيره الكشف والبيان (٣٣٧/٣) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال في النهج السديد (٢١٦): «موضوع مختلق»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «رواه الكلبي في تفسيره، وهو متهم بالكذب؛ فإسناده ضعيف جداً»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٨): «موضوع»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٧): «موضوع مختلق». وقد أشار المصنف هنا إلى ضعفه بقوله: «وقيل».
- (٧) في نسخة الحبيشي زيادة: [معرفة].
- (٨) زيادة من نسخة دغش.



(٤٠)

بَابُ:

مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١): ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ الآية [الرعد: ٣٠].

[و] (٢) في «صحيح البخاري»، قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣): «حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتْرِيدُونَ أَنْ يَكْذَبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟!» (٤).

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا انْتَفَضَ لَمَّا سَمِعَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصِّفَاتِ؛ اسْتِنَكَارًا لِذَلِكَ، فَقَالَ: «مَا فَرَقَ هَؤُلَاءِ؟ يَجِدُونَ رِقَّةً عِنْدَ مُحْكَمِهِ، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ». انْتَهَى (٥).

وَلَمَّا سَمِعَتْ قُرَيْشُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ «الرَّحْمَنَ»؛ أَنْكَرُوا ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ [تعالى] (٦) فِيهِمْ: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ الآية (٧).

فِيهِ مَسَائِلٌ:

الأولى: عَدَمُ الْإِيمَانِ بِـ [جَحْدِ] (٨) شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

الثَّانِيَّةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الرَّعْدِ».

الثَّالِثَةُ: تَرْكُ التَّحْدِيثِ بِمَا لَا يَفْهَمُ السَّامِعُ.

الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ الْعِلَّةِ؛ أَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَكْذِيبِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَوْ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْمُنْكَرُ.

[الخامسة]: كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِمَنْ اسْتَنْكَرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ أَهْلَكُهُ (٩).

(١) في نسخة القاسم: [عَرَّجَلٌ].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي، والعصيمي.

(٣) في نسخة القاسم: [عن عليّ قال].

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: من خصص بالعلم قومًا دون قوم، برقم (١٢٧).

(٥) رواه معمر بن راشد في جامعه (٤٣٢/١١)، برقم: (٢٠٨٩٥)؛ وابن أبي عاصم في السنة، برقم: (٤٨٥). قال الألباني في ظلال الجنة في تخريج السنة (٢١٢/١): «إسناده صحيح»؛ وقال في النهج السديد (٢١٩): «صحيح»؛ وقال

الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠١): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٨): «صحيح».

(٦) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٧) أخرجه ابن جرير في تفسيره عن مجاهد مرسلًا (٥٣١/١٣). قال في النهج السديد (٢٢٠): «ضعيف»؛ وقال الشيخ

صالح العصيمي: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي (٢٠٢): «سبب النزول ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٨): «سبب النزول هذا ضعيف».

(٨) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٩) زيادة من نسخة دغش، والحبيشي، والعصيمي.

(٤١)

بَابُ:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمْ

الْكَافِرُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٣]

قَالَ مُجَاهِدٌ - مَا مَعْنَاهُ - : « هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ : هَذَا مَالِي ، وَرِثْتُهُ عَنْ آبَائِي » (١) .

وَقَالَ عَوْْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : « يَقُولُونَ : لَوْلَا فَلَانٌ ، لَمْ يَكُنْ كَذَا [وَكَذَا] » (٢) (٣) .

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ : « يَقُولُونَ : هَذَا بِشَفَاعَةِ إِلَهَتِنَا » (٤) .

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ بَعْدَ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الَّذِي فِيهِ : إِنَّ (٥) اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : « أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ ... » الْحَدِيثِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ : « وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ ، يَذُمُّ سُبْحَانَهُ مَنْ يُضَيِّفُ إِنْعَامَهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُشْرِكُ بِهِ ، قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ : هُوَ كَقَوْلِهِمْ : كَانَتِ الرِّيحُ طَيِّبَةً ، وَالْمَلَأُ حَادِقًا ، وَنَحْوِ ذَلِكَ (٦) مِمَّا هُوَ جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةِ كَثِيرٍ » [انتهى] (٧) [كلامه، والله أعلم] (٨) (٩) .

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تفسير معرفة النعمة، وإنكارها.

الثانية: معرفة أن هذا جارٍ على السنة كثير (١٠).

الثالثة: تسمية هذا الكلام إنكارًا للنعمة.

الرابعة: اجتماع الضدين في القلب.

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٣٢٥ / ١٤)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره (٢٢٩٦ / ٧) عن مجاهد قال: «هي: المساكن والأنعام وما يرزقون منها، والسراويل من الحديد والثياب، تعرف هذا كفار قريش، ثم تنكره بأن تقول: هذا كان لأبائنا، فورثونا إياه». قال الشيخ صالح العصيمي: «صحيح الإسناد»؛ وقال العلاءي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠٣): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٠): «صحيح».

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٣٢٦ / ١٤)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره (٢٢٩٧ / ٧). قال الشيخ صالح العصيمي: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاءي (٢٠٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٠): «ضعيف».

(٤) تفسير غريب القرآن، لإبن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري، المتوفى سنة: ٢٧٦هـ، ص (٢٤٨).

(٥) في نسخة العصيمي: [أن].

(٦) في نسخة القاسم: [هذا].

(٧) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٨) زيادة من نسخة أسامة.

(٩) مجموع الفتاوى (٣٣ / ٨).

(١٠) في نسخة العصيمي: [السنة كثيرة].

(٤٢)

بَابُ:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الْآيَةِ: «الْأَنْدَادُ: هُوَ الشَّرْكَ، أَخْفَى مِنْ دَيْبِ النَّمْلِ عَلَى صَفَاةِ سَوْدَاءَ فِي ظِلْمَةِ اللَّيْلِ؛ وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: وَاللَّهِ وَحَيَاتِكَ يَا فُلَانَةً^(١)، وَحَيَاتِي، وَتَقُولَ: لَوْلَا كُتَيْبَةُ^(٢) هَذَا؛ لِأَنَّا اللَّصُوصُ، وَكَوْلَا الْبَطُّ فِي الدَّارِ؛ لِأَتَى^(٣) اللَّصُوصُ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ: لَوْلَا اللَّهُ وَفُلَانٌ. لَا تَجْعَلُ فِيهَا: فُلَانًا^(٤)؛ هَذَا كُلُّهُ بِهِ شِرْكٌ». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٥).

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ؛ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٦).

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللَّهِ كَادِبًا، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا»^(٧).

وَعَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ^(٨)] قَالَ: «لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ [وَحْدَهُ]^(٩) ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ^(١٠).

(١) في نسخة الحبيشي: [وَاللَّهِ وَحَيَاتِكَ يَا فُلَانٌ].

(٢) في نسخة أسامة، ودغشي: [كُتَيْبَةُ].

(٣) في نسخة الحبيشي: [لَا تَأَنَّا].

(٤) في نسخة أسامة، والقاسم: [فُلَانٌ].

(٥) تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم (٦٢). قال في النهج السديد (٢٢١): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي (٢٠٦): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي (١٦٢): «إسناده ضعيف».

(٦) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: النذور والأيمان عن رسول الله ﷺ، برقم: (١٥٣٥)؛ وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الأيمان، برقم: (٤٣٥٨)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدرکه»، كتاب: الأيمان والنذور، برقم: (٨٠٠٧)، وقال:

«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. والحديث صححه الألباني في الصحيحة برقم (٢٠٤٢)؛ وقال في النهج السديد (٢٢٣): «صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠٦):

«حسن لغيره»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٢): «هذا حديث مغل».

(٧) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الأيمان والنذور، باب: الأيمان ولا يحلف إلا بالله، برقم: (١٥٩٢٩)؛ وابن

أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأيمان والنذور، الرجل يحلف بغير الله أو بأبيه، برقم: (١٢٤١٤)؛ والطبراني في

الكبير، برقم: (٨٩٠٢). قال المنذري في الترغيب والترهيب (١٣١/٣): «رواه الطبراني موقوفاً، ورواه رواة

الصحيح»؛ وقال الألباني في إرواء الغليل (١٩١/٨): «صحيح»؛ وقال في النهج السديد (٢٢٧): «صحيح».

وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الطبراني في تفسيره، وإسناده منقطع، والمنقطع من

جنس الحديث الضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١١): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في

تخريجه كتاب التوحيد (١٦٢): «منقطع».

(٨) زيادة من نسخة أسامة.

(٩) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(١٠) أخرجه النسائي في «الكبرى»، كتاب: عمل اليوم والليلة، النهي أن يقال ما شاء الله وشاء فلان، برقم: (١٠٧٥٥)؛

وأبو داود في «سننه»، كتاب: الأدب، برقم: (٤٩٨٠). قال النووي في رياض الصالحين (٤٨٤): «رواه أبو داود بإسناد

صحيح»؛ وصححه الألباني في الصحيحة برقم (١٧٤٣)؛ وقال في النهج السديد (٢٢٧): «صحيح»؛ وقال الشيخ

صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب

التوحيد (٢١١): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٣): «حديث حذيفة معل والمتن ثابت».

وَجَاءَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: «أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ [الرَّجُلُ] (١): أَعُوذُ بِاللَّهِ وَبِكَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ، [قَالَ]: (٢) وَيَقُولُ: لَوْلَا اللَّهُ ثُمَّ فَلَانٌ. وَلَا تَقُولُوا: لَوْلَا اللَّهُ وَفُلَانٌ» (٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْبَقَرَةِ» فِي الْأَنْدَادِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُفَسِّرُونَ الْآيَةَ النَّازِلَةَ فِي الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ: بِأَنَّهَا (٤) نَعْمُ الْأَصْغَرَ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ شُرْكَ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ صَادِقًا، فَهُوَ أَكْبَرُ مِنَ الْيَمِينِ الْعَمُوسِ.

الخَامِسَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ «الْوَاوِ» وَ[بَيْنَ] (٥) «ثُمَّ» فِي اللَّفْظِ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والعصيمي.
 (٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
 (٣) رواه معمر في جامعه، برقم (١٩٨١١)؛ وابن أبي الدنيا في كتاب: الصمت وأداب اللسان (١٩٣). قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه عبدالرزاق بسند جيد عنه»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١١): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٤): «ضعيف».
 (٤) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [أَنَّهَا].
 (٥) زيادة من نسخة أسامة.



(٤٣)

بَابُ

مَا جَاءَ فِيهِمْ لَمْ يَقْنَعُوا بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيُصَدِّقْ»^(١)، وَمَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيُرْضَ؛ وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلْيَسْ مِنْ اللَّهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ^(٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: النهي عن الحلف بالآباء.

الثانية: الأمر للمحلوف له بالله أن يرضى.

الثالثة: وعيد من لم يرض.

(١) في نسخة الحبيشي: [مَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيُصَدِّقْ].

(٢) رواه ابن ماجه في «سننه»، أبواب الكفارات، باب: من حلف له بالله فليرض، برقم (٢١٠١)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، برقم (٢٠٧٨١). قال ابن حجر في الفتح (١١/٥٣٦): «سنده حسن»؛ وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/١٣٣): «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات»، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه؛ وقال في النهج السديد (٢٢٨): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «إسناده قوي»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٥): «إسناده ضعيف».



(٤٤)

بَابُ (١)

قَوْلُ: (مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ)

عَنْ قُتَيْبَةَ: «أَنَّ يَهُودِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ؛ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، وَتَقُولُونَ: وَالْكَعْبَةَ؛ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبَّ الْكَعْبَةِ، وَأَنْ يَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢) وَصَحَّحَهُ (٣).

وَلَهُ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ؛ فَقَالَ (٤): «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟ [قُلْ:] (٥) مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ» (٦).

وَلِابْنِ مَاجَةَ، عَنِ الطُّفَيْلِ -أَخِي عَائِشَةَ لِأُمَّهَا- قَالَ: رَأَيْتُ كَأَنِّي أَتَيْتُ عَلَى نَعْرِ مِنَ الْيَهُودِ؛ فَقُلْتُ (٧): إِنَّكُمْ لَأَنْتُمْ (٨) الْقَوْمُ، لَوْلَا أَنْكُمْ تَقُولُونَ: عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ. قَالُوا: وَإِنَّكُمْ (٩) [لَأَنْتُمْ] (١٠) الْقَوْمُ، لَوْلَا أَنْكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ. ثُمَّ مَرَرْتُ بِنَعْرِ مِنَ النَّصَارَى، فَقُلْتُ: إِنَّكُمْ لَأَنْتُمْ (١١) الْقَوْمُ، لَوْلَا أَنْكُمْ تَقُولُونَ: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ. قَالُوا: وَأَنْتُمْ (١٢) [لَأَنْتُمْ] (١٣) الْقَوْمُ لَوْلَا أَنْكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ؛ فَلَمَّا أَصْبَحْتُ: أَخْبَرْتُ بِهَا مَنْ أَخْبَرْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ (١٤): «هَلْ أَخْبَرْتَ بِهَا أَحَدًا؟».

- (١) في نسخة الحبيشي زيادة: [باب: ما جاء في].
- (٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب: الأيمان والنذور، تسيح ديك رجلاه في الأرض وعنقه تحت العرش، برقم: (٨٠٠٨)، وقال: «مستدرکه»، كتاب: الأيمان والنذور، تسيح ديك رجلاه في الأرض وعنقه تحت العرش، برقم: (٨٠٠٨)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»؛ ووافقه الذهبي؛ قال ابن حجر في الإصابة (٨/٢٨٤): «سنده صحيح»؛ وصححه الألباني في الصحيحة برقم (١٣٦)؛ وقال في النهج السديد (٢٢٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١٧): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٦): «حديث قتيبة مغل، والمتمن ثابت».
- (٣) تصحيح النسائي للحديث ذكره ابن حجر في فتح الباري (١١/٥٤٠)، وليس موجودًا في النسخ المطبوعة من السنن.
- (٤) في نسخة أسامة: [قال].
- (٥) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي.
- (٦) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم (١٣٠٠٥)؛ والبخاري في الأدب المفرد، برقم (٧٨٣)، ولفظه: «قال: جعلت لله نداء، بل ما شاء الله وحده». وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: عمل اليوم والليلة، النهي أن يقال ما شاء الله وشاء فلان، برقم: (١٠٧٥٨)؛ وأحمد في «مسنده»، برقم: (٢٦٠٣)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفة»، كتاب: الأدب، في الرجل يقول ما شاء الله وشاء فلان، برقم: (٢٧٢٢٧)، ولفظ الحديث عندهم: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ عِدْلًا». والحديث صححه الألباني في الصحيحة برقم (١٣٩)؛ وقال في النهج السديد (٤٧): «إسناده محتمل التحسين»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١٨): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٦): «صحيح لغيره».
- (٧) في نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي: [قلت].
- (٨) في نسخة القاسم: [أنتم].
- (٩) في نسخة دغش، والقاسم: [وأنتم].
- (١٠) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
- (١١) في نسخة القاسم: [أنتم].
- (١٢) في نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي: [وإنكم].
- (١٣) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
- (١٤) في نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي: [قال].

قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ طُفَيْلًا رَأَى رُؤْيَا أَخْبَرَ بِهَا مَنْ أَخْبَرَ مِنْكُمْ، وَإِنَّكُمْ قُلْتُمْ كَلِمَةً كَانَ يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا أَنْ (١) أَنهَاكُمْ عَنْهَا؛ فَلَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ؛ وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ» (٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: مَعْرِفَةُ الْيَهُودِ بِالشَّرِكِ الْأَصْغَرِ.

الثَّانِيَّةُ: فَهْمُ الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ لَهُ هَوَى.

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَجْعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟»، فَكَيْفَ بِمَنْ قَالَ:

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمَمِ

وَالْبَيْتَيْنِ بَعْدَهُ؟.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ؛ لِقَوْلِهِ: «يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا».

الخَامِسَةُ: أَنَّ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ مِنْ أَقْسَامِ الْوَحْيِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ سَبَبًا لِشَرْعِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ.

(١) في نسخة القاسم: [أني].

(٢) أخرجه بتمامه الحاكم في «مستدرکه»، كتاب: معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، برقم: (٦٠٥٨)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الجامع، برقم: (١٩٨١٣)؛ وأبي يعلى في «مسنده»، برقم: (٤٦٥٥). وأخرجه بنحوه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الحظير والإباحة، برقم: (٥٧٢٥)؛ وابن ماجه في سننه، أبواب: الكفارات، باب: النهي أن يقال ما شاء الله وشئت، برقم: (٢١١٨). قال البوصيري في مصباح الزجاجة (١٣٧/٢): «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات على شرط مسلم»؛ وصححه الألباني في الصحيحه، برقم: (١٣٨)؛ وقال في النهج السديد (٢٣٠): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١٩): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٧): «حسن».



(٤٥)

بَابُ

مَنْ سَبَّ الدَّهْرَ فَقَدْ آذَى اللَّهَ

وَقَوْلِ اللَّهِ [تَعَالَى] (١): ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجمانية: ٢٤].
 [و] (٢) في «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ؛
 يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، [بِيَدِي الْأَمْرِ] (٣): أَقْلَبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ» (٤).
 وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ» (٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: النَّهْيُ عَنِ سَبِّ الدَّهْرِ.

الثَّانِيَّةُ: تَسْمِيَّتُهُ آذَى اللَّهِ (٦).

الثَّالِثَةُ: التَّأْمُلُ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ».

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَابًّا (٧)، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ بِقَلْبِهِ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي.

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التوحيد، برقم: (٧٤٩١)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: النهي عن سب الدهر، برقم: (٢٢٤٦).

(٥) هذه الرواية عند مسلم في «صحيحه»، كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، برقم: (٢٢٤٦).

(٦) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [أذى الله].

(٧) في نسخة أسامة: [سبًا].



(٤٦)

بَابُ:

التَّسْمِيُّ بِقَاضِيِ الْقَضَاةِ وَنَحْوِهِ

في «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ: رَجُلٌ تَسَمَّى (١) مَلِكِ الْأَمْلاَكِ؛ لَا مَالِكِ إِلَّا اللَّهُ» (٢).

قَالَ سُفْيَانُ: «مِثْلُ: شَاهَانُ شَاهًا» (٣).

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَخْبَثُهُ» (٤).

قَوْلُهُ: «أَحْنَعُ»؛ يَعْنِي: أَوْضَعُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: النَّهْيُ عَنِ التَّسْمِيِّ بِ: «مَلِكِ الْأَمْلاَكِ» (٥).

الثَّانِيَّةُ: أَنَّ مَا فِي مَعْنَاهُ مِثْلُهُ، كَمَا قَالَ سُفْيَانُ.

الثَّالِثَةُ: التَّفَطُّنُ لِلتَّغْلِيظِ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْقَلْبَ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ.

الرَّابِعَةُ: التَّفَطُّنُ أَنَّ هَذَا لِإِجْلَالِ اللَّهِ (٦) سُبْحَانَهُ [وتعالى] (٧).

(١) في نسخة القاسم: [يُسَمَّى].

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأدب، باب: أبغض الأسماء إلى الله، برقم: (٦٢٠٦) دون قوله: «لا مالك إلا الله»؛ وأخرجه بتمامه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الأدب، باب: تحريم التسمي بملك الأملاك، برقم: (٢١٤٣).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) خرجها مسلم في «صحيحه»، كتاب: الأدب، باب: تحريم التسمي بملك الأملاك وبملك الملوك، برقم: (٢١٤٣).

(٥) في نسخة الحبيشي زيادة: [لَا مَالِكِ إِلَّا اللَّهُ].

(٦) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [لِإِجْلَالِ اللَّهِ].

(٧) زيادة من نسخة دغش.



(٤٧)

بَابُ:

احْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ لِأَجْلِ ذَلِكَ

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ: أَنَّهُ كَانَ يُكَنَّى أَبَا الْحَكَمِ؛ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ»، فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ؛ فَرَضِي كِلَا الْفَرِيقَيْنِ. فَقَالَ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟»، قُلْتُ^(١): شُرَيْحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ. قَالَ: «فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟». قُلْتُ: شُرَيْحٌ. قَالَ: «فَأَنْتَ^(٢) أَبُو شُرَيْحٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ^(٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: احْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ^(٤)، وَلَوْ [بِكَلَامٍ]^(٥) لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ.

الثانية: تَغْيِيرُ الْأَسْمَاءِ لِأَجْلِ ذَلِكَ.

الثالثة: اخْتِيَارُ أَكْبَرِ الْأَبْنَاءِ لِلْكُنْيَةِ.

(١) في نسخة أسامة، والحبيشي: [قال].

(٢) في نسخة أسامة: [أنت].

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الأدب، برقم: (٤٩٥٥)؛ وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: البر والإحسان، ذكر إيجاب الجنة للمراء بطيب الكلام وإطعام الطعام، برقم: (٥٠٤)؛ والحاكم في «مستدرکه»، كتاب: الإيمان، إذا زنى العبد خرج منه الإيمان برقم: (٦٣)؛ والنسائي في الكبرى، كتاب: القضاء، إذا حكموا رجلاً ورضوا به فحكم بينهم، برقم: (٥٩٠٧). والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل، برقم (٢٦١٥)؛ وقال في النهج السديد (٢٣٤): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاءي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢٤): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٧٢): «حسن».

(٤) في نسخة دغش، والعصيمي: [احترام صفات الله وأسمائه].

(٥) زيادة من نسخة دغش. وفي نسخة العصيمي: [ولو كلاماً].



(٤٨)

بَابُ:

مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذَكَرَ اللَّهُ أَوْ الْقُرْآنَ أَوْ الرَّسُولَ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾ [التوبة: ٦٥].
 عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَقَتَادَةَ - دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ - «أَنَّهُ قَالَ
 رَجُلٌ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ: مَا رَأَيْنَا مِثْلَ قُرَائِنَا هُوَ لَآءٍ؛ أَرْغَبَ بَطُونًا، وَلَا أَكْذَبَ أَلْسِنًا، وَلَا أَجَبَنَ عِنْدَ اللَّقَاءِ -
 يَعْنِي: رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ الْقُرَّاءَ - . فَقَالَ لَهُ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ: كَذَبْتَ؛ وَلَكِنَّكَ مُنَافِقٌ، لِأَخْبَرَنَّا رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ. فَذَهَبَ عَوْفٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُخْبِرَهُ؛ فَوَجَدَ الْقُرْآنَ قَدْ سَبَقَهُ، فَجَاءَ ذَلِكَ الرَّجُلَ إِلَى رَسُولِ
 اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ اِرْتَحَلَ وَرَكِبَ نَاقَتَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ [وَنَلْعَبُ] (٢)، وَتَنَحَدَّثُ حَدِيثَ
 الرِّكْبِ؛ نَقَطْعُ بِهِ عَنَّا الطَّرِيقَ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَانِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ مُتَعَلِّقًا بِنَسْعَةِ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ الْحِجَارَةَ
 لَتَنكُبُ (٣) رِجْلَيْهِ، وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ. فَيَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ قُلْ أَبِإِلَهِهِ
 وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [التوبة: ٦٥]، مَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، وَمَا يَزِيدُهُ عَلَيْهِ (٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: وهي العظيمة: أَنَّ مَنْ هَزَلَ بِهَذَا فَهُوَ (٥) كَافِرٌ.

الثانية: أَنَّ هَذَا [هو] (٦) تَفْسِيرُ الْآيَةِ فِيَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَاتِنًا مَنْ كَانَ.

الثالثة: الفرق بين التميمية؛ وبين النصيحة لله ولرسوله (٧).

الرابعة: الفرق بين العفو الذي يُحبُّه الله؛ وبين الغلظة على أعداء الله.

الخامسة: أَنَّ مِنَ الإِعْتِدَارِ (٨) مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْبَلَ.

- (١) في نسخة العيصي: [يعني الرسول].
 (٢) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعيصي، والحبيشي.
 (٣) في نسخة دغش، والقاسم، والعيصي، والحبيشي: [تنكب].
 (٤) حديث عبد الله بن عمر أخرجه ابن جرير في تفسيره (٥٤٣/١١)؛ وأما روايات محمد بن كعب، وزيد بن أسلم، وقتادة، فرواها ابن جرير في تفسيره (٥٤٥/١١). قال في النهج السديد (٢٣٥): «إسناد ابن أبي حاتم حسن، وأما روايات محمد بن كعب، وزيد بن أسلم، وقتادة، فهي مرسله»؛ وقال الشيخ صالح العيصي: «حديث ابن عمر أخرجه ابن أبي حاتم مفرداً في تفسيره بسند حسن؛ وأما الروايات فقد أخرجه ابن جرير بنحو حديث ابن عمر مختصرة السياق، وهي مراسيل ضعيفة، ولكن المراسيل إذا اختلفت مخرجها، أي تعددت بلدان الذين ذكروها، قوى بعضها بعضاً»؛ وقال العلاءي (٢٢٧): «حديث ابن عمر إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي (١٧٤): «أثر ابن عمر إسناده حسن».
 (٥) في نسخة دغش: [أنه]. وفي نسخة الحبيشي: [إنه].
 (٦) زيادة من نسخة دغش، والحبيشي.
 (٧) في نسخة العيصي: [ورسوله].
 (٨) في نسخة أسامة: [الأعدار].

(٤٩)

بَابُ:

ما جاء في قول الله تعالى:

﴿وَلَيْنَ آذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرْبٍ مَسَّتُهُ لِيَقُولَنَّ هَذَا لِي ﴿الآيَةُ [فصلت: ٥٠]﴾

قَالَ مُجَاهِدٌ: «هَذَا بِعَمَلِي، وَأَنَا مَحْقُوقٌ بِهِ»^(١).وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُرِيدُ: مِنْ عِنْدِي»^(٢).

وَقَوْلُهُ: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾ [القصص: ٧٨]، قَالَ قَتَادَةُ: «عَلَىٰ عِلْمٍ مِنِّي بِوُجُوهِ الْمَكَاسِبِ»^(٣). وَقَالَ آخِرُونَ: «عَلَىٰ عِلْمٍ مِنَ اللَّهِ أَنِّي لَهُ أَهْلٌ»^(٤)، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ مُجَاهِدٍ: «أُوتِيتُهُ عَلَىٰ شَرَفٍ»^(٥).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ ثَلَاثَةَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ: أَبْرَصٌ، وَأَفْرَعٌ، وَأَعْمَى، فَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَنْتَلِيَهُمْ، فَبِعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكًا، فَآتَى الْأَبْرَصَ، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: لَوْ نُحَسِّنُ، وَجِلْدٌ حَسَنٌ، وَيَذْهَبُ عَنِّي الَّذِي قَدْ قَدَّرَنِي النَّاسُ [بِهِ]»^(٦). قَالَ: فَمَسَّحَهُ؛ فَذَهَبَ عَنْهُ قَدْرُهُ، فَأَعْطِي^(٨) لَوْ نَا حَسَنًا، وَجِلْدًا حَسَنًا. قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْإِبِلُ أَوْ الْبَقَرُ - شَكَّ إِسْحَاقُ - فَأَعْطِي نَاقَةً عَشْرَاءَ. وَقَالَ^(٩): بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا.

قَالَ: فَآتَى الْأَفْرَعَ، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: شَعْرٌ حَسَنٌ، وَيَذْهَبُ عَنِّي [هَذَا]^(١٠) الَّذِي قَدْ

- (١) علقه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ﴾ [فصلت: ٢٢]، برقم: (٤٨١٦)، ولفظه: «أي: بعلمي أنا محقوق بهذا». ووصله ابن جرير في تفسيره (٤٥٨/٢٠)، ولفظه: «أي: بعلمي، وأنا محقوق بهذا». قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢٩): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٧٥): «صحيح».
- (٢) عزاه القرطبي في تفسيره (٣٧٣/١٥) لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
- (٣) أورده القرطبي في تفسيره (٢٦٦/١٣). وجاء في تفسير الطبري (٢٢٠/٢٠): «عن قتادة، قوله: ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾: أي على خير عندي». وفي الدر المنثور (٤٤٠/٦): «عن قتادة في قوله: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾ يقول: **على خير عندي، وعلم عندي**». قال العلاوي (٢٣٠): «حسن»؛ وقال الحبيشي (١٧٥): «صحيح».
- (٤) جاء في الدر المنثور (٤٤٠/٦): «عن السدي في قوله: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾ يقول: علم الله أني أهل لذلك».
- (٥) جاء في الدر المنثور (٢٣٤/٧): «أخرج ابن جرير، وابن المنذر عن مجاهد في قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا حَوْلَانَهُ نِعْمَةً مِنَّا﴾، قال: أعطيناه ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾، أي: على شرف أعطانيه». قال العلاوي (٢٣٠): «في إسناده ضعف».
- (٦) في نسخة العيصي: [فَأَيُّ].
- (٧) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعيصي، والحبيشي.
- (٨) في نسخة القاسم: [وَأَعْطِي].
- (٩) في نسخة العيصي: [فَقَالَ].
- (١٠) زيادة من نسخة الحبيشي.

قَدَرَنِي النَّاسُ [بِهِ] (١). [قَالَ:] (٢) فَمَسَحَهُ؛ فَذَهَبَ عَنْهُ، وَأُعْطِيَ شَعْرًا حَسَنًا. فَقَالَ (٣): فَأَيُّ (٤) الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْبَقْرُ أَوْ الْإِبِلُ. فَأُعْطِيَ بَقْرَةً حَامِلًا، [و] (٥) قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا.

[قَالَ:] (٦) فَأَتَى الْأَعْمَى، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ (٧): أَنْ يُرَدَّ اللَّهُ إِلَيَّ (٨) بَصْرِي فَأُبْصِرُ بِهِ النَّاسَ.

[قَالَ:] (٩) فَمَسَحَهُ؛ فَرَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ بَصْرَهُ، قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْغَنَمُ، فَأُعْطِيَ شَاةً وَالِدًا.

فَأَنْتَجَ هَذَانِ، وَوَلَدَ هَذَا؛ فَكَانَ لِهَذَا وَادٍ مِنَ الْإِبِلِ، وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ الْبَقَرِ، وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ الْغَنَمِ.

قَالَ: ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى الْأَبْرَصَ فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ، فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ، [وَابْنُ سَبِيلٍ] (١٠)، قَدْ انْقَطَعَتْ بِي الْجِبَالُ فِي سَفَرِي [هَذَا] (١١)؛ فَلَا بَلَاغَ لِي الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الْحَسَنَ، وَالْجِلْدَ الْحَسَنَ، وَالْمَالَ: بَعِيرًا أَتَبْلُغُ بِهِ فِي سَفَرِي. فَقَالَ [لَهُ] (١٢): الْحَقُوقُ كَثِيرَةٌ. فَقَالَ لَهُ: كَأَنِّي أَعْرِفُكَ! أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَفْذُرُكَ النَّاسُ، فَقِيرًا، فَأَعْطَاكَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ [الْمَالَ] (١٣)؟ فَقَالَ: إِنَّمَا وَرِثْتُ هَذَا الْمَالَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ، فَقَالَ (١٤): إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا؛ فَصَيِّرْكَ اللَّهُ إِلَيَّ مَا كُنْتُ.

قَالَ: وَأَتَى (١٥) الْأَقْرَعَ فِي صُورَتِهِ [وَهَيْئَتِهِ] (١٦)، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِهَذَا، وَرَدَّ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا رَدَّ عَلَيْهِ هَذَا، فَقَالَ [لَهُ] (١٧): إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا؛ فَصَيِّرْكَ اللَّهُ إِلَيَّ مَا كُنْتُ.

قَالَ: وَأَتَى (١٨) الْأَعْمَى فِي صُورَتِهِ [وَهَيْئَتِهِ] (١٩)، فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ، وَابْنُ سَبِيلٍ، قَدْ انْقَطَعَتْ بِي الْجِبَالُ فِي سَفَرِي؛ فَلَا بَلَاغَ لِي الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي رَدَّ عَلَيْكَ بَصْرَكَ: شَاةً أَتَبْلُغُ بِهَا فِي سَفَرِي. فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَعْمَى، فَرَدَّ اللَّهُ إِلَيَّ (٢٠) بَصْرِي، فَخُذْ مَا شِئْتَ، وَدَعْ مَا شِئْتَ، فَوَاللَّهِ لَا أَجْهَدُكَ الْيَوْمَ

- (١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
- (٢) زيادة من نسخة القاسم.
- (٣) في نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي: [قَالَ].
- (٤) في نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي: [أَي].
- (٥) زيادة من نسخة القاسم.
- (٦) زيادة من نسخة القاسم.
- (٧) في نسخة أسامة: [فَقَالَ].
- (٨) في نسخة أسامة: [عَلَيَّ].
- (٩) زيادة من نسخة القاسم.
- (١٠) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
- (١١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
- (١٢) زيادة من نسخة الحبيشي.
- (١٣) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي.
- (١٤) في نسخة أسامة، والعصيمي: [قَالَ].
- (١٥) في نسخة أسامة: [فَأَتَى].
- (١٦) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي، والحبيشي.
- (١٧) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي.
- (١٨) في نسخة أسامة: [فَأَتَى].
- (١٩) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والعصيمي.
- (٢٠) في نسخة أسامة: [عَلَيَّ].



بِشَيْءٍ أَخَذَتْهُ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ. فَقَالَ: أَمْسِكْ [عَلَيْكَ] (١) مَالِكَ؛ فَإِنَّمَا ابْتَلَيْتُمْ؛ فَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ، وَسَخِطَ عَلَيَّ صَاحِبِيكَ». أَخْرَجَاهُ (٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الآيَةِ.

الثَّانِيَّةُ: مَا مَعْنَى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾.

الثَّالِثَةُ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ، عَلَيَّ عِلْمٍ عِنْدِي﴾.

الرَّابِعَةُ: مَا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ الْعَجِيبَةِ مِنَ الْعِبَرِ الْعَظِيمَةِ.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل، برقم: (٣٤٦٤)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الزهد والرقائق، برقم: (٢٩٦٤).



(٥٠)

بَابُ

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَليحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠] الآية.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُعْبَدٍ لِغَيْرِ اللَّهِ؛ كَد: عَبْدٍ عَمْرٍو، وَعَبْدِ الْكَعْبَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ حَاشَا عَبْدَ الْمُطَّلِبِ»^(١).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - فِي الْآيَةِ - قَالَ: «لَمَّا تَغَشَّاهَا آدَمُ؛ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا إِبْلِيسُ، فَقَالَ: إِنِّي صَاحِبُكُمْ وَالَّذِي أَخْرَجْتُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ، لَتُطِيعُنِي^(٢) أَوْ لَأَجْعَلَنَّ لَهُ قَرْنِي أَيْلٍ، فَيَخْرُجُ مِنْ بَطْنِكَ فَيَشُقُّهُ، وَلَا فَعْلَنَ، وَلَا فَعْلَنَ؛ يُخَوِّفُهُمَا؛ سَمِّيَاهُ: عَبْدَ الْحَارِثِ، فَأَبْيَا أَنْ يُطِيعَاهُ، فَخَرَجَ مَيْتًا، ثُمَّ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا، فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِهِ، فَأَبْيَا أَنْ يُطِيعَاهُ، فَخَرَجَ مَيْتًا»^(٣)، ثُمَّ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا، فَذَكَرَ لَهُمَا، فَأَذَرَ كَهُمَا حُبَّ الْوَالِدِ، فَسَمِّيَاهُ عَبْدَ الْحَارِثِ؛ فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٤).

وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: عَنْ قَتَادَةَ؛ قَالَ: «شُرَكَاءَ فِي طَاعَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي عِبَادَتِهِ»^(٥).

وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَيْنَ آتَيْنَا صَليحًا﴾، قَالَ: «أَشْفَقَا أَلَّا يَكُونَ إِنْسَانًا»^(٦).

وَذَكَرَ مَعْنَاهُ [أَيْضًا]^(٧): عَنِ الْحَسَنِ، وَسَعِيدٍ، وَغَيْرِهِمَا^(٨).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَحْرِيمُ كُلِّ اسْمٍ مُعْبَدٍ لِغَيْرِ اللَّهِ.

الثَّانِيَّةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ.

- (١) مراتب الإجماع، لابن حزم (١٥٤).
- (٢) في نسخة القاسم: [لَتُطِيعُنِي]؛ وفي نسخة أسامة: [لَتُطِيعُنِي]؛ وفي نسخة الحبيشي: [لَتُطِيعَانِي].
- (٣) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي.
- (٤) أخرجه سعيد بن منصور، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ينظر: الدر المنثور (٣/ ٦٢٤).
- قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير وابن أبي حاتم من وجوه فيها ضعف يشد بعضها بعضاً في ثبوت أصل التفسير دون تفاصيل القصة»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٠): «ضعيف».
- (٥) ينظر: تفسير ابن جرير الطبري (١٠/ ٦٢٦)؛ والدر المنثور (٣/ ٦٢٦). قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٥): «حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٠): «صحيح».
- (٦) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره. ينظر: الدر المنثور (٣/ ٦٢٦). قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٥): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٠): «صحيح».
- (٧) زيادة من نسخة الحبيشي.
- (٨) ينظر: تفسير ابن جرير الطبري (١٠/ ٦٢٧، ٦٢٩)؛ والدر المنثور (٣/ ٦٢٦). قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٦): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨١): «أثر الحسن ضعيف، وأثر سعيد بن جبيرة ضعيف».

الثالثة: أَنَّ هَذَا الشُّرْكَ فِي مُجَرَّدِ تَسْمِيَةٍ لَمْ تُقْصَدِ حَقِيقَتُهَا.

الرابعة: أَنَّ هِبَةَ اللَّهِ لِلرَّجُلِ الْبِنْتِ السَّوِيَّةِ مِنَ النَّعَمِ.

الخامسة: ذَكَرَ السَّلَفُ الْفَرْقَ بَيْنَ الشُّرْكِ فِي الطَّاعَةِ؛ وَالشُّرْكِ فِي الْعِبَادَةِ.



(٥١)

بَابُ:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الاعراف: ١٨٠].

ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «﴿يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾: يُشْرِكُونَ»^(١).وَعَنْهُ: «سَمَّوُا اللَّاتَ مِنَ الْإِلَهِ، وَالْعَزَى مِنَ الْعَزِيزِ»^(٢).وَعَنِ الْأَعْمَشِ: «يُدْخِلُونَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا». [انتهى]^(٣)^(٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: إثبات الأسماء.

الثانية: كونها حسنى.

الثالثة: الأمر بدعائه بها.

الرابعة: ترك من عارض من الجاهلين الملحدين.

الخامسة: تفسير الإلحاد فيها.

السادسة: وعيد من أَلْحَدَ.

(١) أخرجه عبد الرزاق، وعبد حميد، وابن جرير عن قتادة؛ فنسبته لابن عباس فيه وهم. ينظر: الدر المنثور (٦١٧/٣).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: «اشتقوا العزى من العزيز واشتقوا اللات من الله». ينظر: الدر المنثور (٦١٦/٣). وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٥٩٧/١٠) عن مجاهد؛ وأخرج عن ابن عباس في تفسير الآية: «قال: إلحاد الملحدين: أن دعوا اللات في أسماء الله». قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٨): «أثر ابن عباس إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٢): «أثر ابن عباس ضعيف؛ وأما أثر مجاهد فهو منقطع؛ لأن ابن جريج لم يسمع من مجاهد».

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) ينظر: الدر المنثور (٦١٧/٣). قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٨): «إسناده ضعيف جداً»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٢): «ضعيف جداً».



(٥٢)

بَابُ

لَا يُقَالُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ

في «الصَّحِيحِ»: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ (١) فِي الصَّلَاةِ؛ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ [وَفُلَانٍ] (٢)؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ» (٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ السَّلَامِ.

الثانية: [تَفْسِيرُ] (٤) أَنَّهُ تَحِيَّةٌ.

الثالثة: أَنَّهُ لَا تَصْلُحُ لِلَّهِ.

الرابعة: الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ.

الخامسة: تَعْلِيمُهُمُ التَّحِيَّةَ الَّتِي تَصْلُحُ لِلَّهِ.

(١) في نسخة أسامة: [مع رسول الله ﷺ].
 (٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
 (٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأذان، باب: ما يتخير من الدعاء بعد التَّشَهُدِ وليس بواجب، برقم: (٨٣٥)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الصلاة، باب: التَّشَهُدِ فِي الصَّلَاةِ، برقم: (٤٠٢).
 (٤) زيادة من نسخة الحبيشي.



(٥٣)

بَابُ:

قَوْلُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ

في «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ (١) أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ؛ [وَلَكِنْ] (٢) لِيَعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا مُكْرَهَ لَهُ» (٣).
وَلِمُسْلِمٍ: «وَلِيُعْظِمَ الرَّغْبَةَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ شَيْءٌ أُعْطَاهُ» (٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: النَّهْيُ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الدُّعَاءِ.

الثَّانِيَةُ: بَيَانُ الْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ.

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «لِيَعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ».

الرَّابِعَةُ: إِعْظَامُ الرَّغْبَةِ.

الخَامِسَةُ: التَّعْلِيلُ لِهَذَا الْأَمْرِ.

(١) في نسخة العيصمي، والحبيشي: [لَا يَقُلُ].

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الدعوات، باب: ليعزم المسألة فإنه لا مكره له، برقم: (٦٣٣٩)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الذكر والدعاء، باب: العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت، برقم: (٢٦٧٩).

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت، برقم: (٢٦٧٩).



(٥٤)

بَابُ:

لَا يَقُولُ: (عَبْدِي وَأُمَّتِي)

في «الصحيح»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمَ رَبَّكَ، وَصِيءَ رَبَّكَ؛ وَلِيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأُمَّتِي؛ وَلِيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي»^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: النهي عن قول: (عبدِي وأُمَّتِي).

الثانية: لا يقول العبد: (رَبِّي)، وَلَا^(٢) يُقَالُ لَهُ: (أَطْعِمَ رَبَّكَ).

الثالثة: تعلِيمُ الأَوَّلِ قَوْلَ: (فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي).

الرابعة: تعلِيمُ الثَّانِي قَوْلَ: (سَيِّدِي وَمَوْلَايَ).

الخامسة: التَّنْبِيهُ لِلْمُرَادِ، وَهُوَ: تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ حَتَّى فِي الأَلْفَاظِ.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: العتق، باب: كراهية التطاول على الرقيق، برقم: (٢٥٥٢)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الألفاظ من الأذب وغيرها، باب: حكم إطلاق لفظة العبد، برقم: (٢٢٤٩).

(٢) في نسخة دغش: [أو].



(٥٥)

بَابُ:

لَا يُرَدُّ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ؛ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ؛ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ؛ فَأَجِيبُوهُ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا؛ فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُوهُ^(١) فَادْعُوا لَهُ؛ حَتَّى تَرَوْا أَنْكُمْ قَدْ كَفَأْتُمُوهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ^(٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: إِعَاذَةٌ مِنْ اسْتِعَاذِ بِاللَّهِ.

الثانية: إِعْطَاءٌ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ.

الثالثة: إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ.

الرابعة: المُكَافَأَةُ عَلَى الصَّنِيعَةِ.

الخامسة: أَنَّ الدَّعَاءَ مُكَافَأَةٌ لِمَنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَيْهِ.

السادسة: قَوْلُهُ: «حَتَّى تَرَوْا أَنْكُمْ قَدْ كَفَأْتُمُوهُ».

(١) في نسخة الحبيشي: [مَا تُكَافِئُونَهُ].

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الزكاة، باب: عطية من سأل بالله عز وجل، برقم: (١٦٧٢)؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: الزكاة، من سأل بالله، برقم: (٢٣٥٩)؛ وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الزكاة، حكم من سأل بالله واستعاذ بالله، لمن صنع إليه معروف، برقم: (٣٤٠٨)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الزكاة، حكم من سأل بالله واستعاذ بالله، برقم: (١٥١٩)؛ وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي. قال النووي في رياض الصالحين (٤٧٩): «حديث صحيح، رواه أبو داود، والنسائي بأسانيد الصحيحين»؛ وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم (٢٥٤)؛ وقال في النهج السديد (٢٤٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٧): «صحيح».



(٥٦)

بَابُ:

لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِنَّا الْجَنَّةُ

عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ»^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُسْأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا [الْجَنَّةُ؛ لِأَنَّهَا]^(٢) غَايَةُ الْمَطَالِبِ.

الثانية: إِبْطَاتُ صِفَةِ الْوَجْهِ.

(١) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الزكاة، باب: كراهية المسألة بوجه الله عز وجل، برقم: (١٦٧١)؛ والبيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: الزكاة، باب: كراهية المسألة بوجه الله عز وجل، برقم: (٧٩٨٤). قال الحسن الصنعاني في كتابه فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار (٢/ ٨٢٩): «لا بأس بإسناده».

والحديث ضعفه الألباني في المشكاة، برقم (١٩٤٤)؛ وقال في النهج السديد (٢٥٢): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٤٨): «ضعيف»؛ وقال الحبشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٨): «ضعيف».

(٢) زيادة من نسخة القاسم.



(٥٧)

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي اللَّوِّ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَهُنَا﴾ الآية [آل عمران: ١٥٤].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (١): ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ الآية [آل عمران: ١٦٨].

في «الصحيح»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَحْرَضَ عَلِيٌّ مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعَانَ بِاللَّهِ، وَلَا تَعْجَزَنَّ (٢)، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ [كَذَا] (٣)؛ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرَهُ (٤) اللَّهُ، وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ «لَوْ» تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ» (٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الْآيَتَيْنِ فِي «آلِ عِمْرَانَ».

الثانية: النَّهْيُ الصَّرِيحُ عَنْ قَوْلِ: (لَوْ [أَنِّي] (٦) [فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا] (٧))، إِذَا أَصَابَكَ شَيْءٌ.

الثالثة: تَعْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ.

الرابعة: الإِرْشَادُ إِلَى الْكَلَامِ الْحَسَنِ.

الخامسة: الأَمْرُ بِالْحِرْصِ عَلَى مَا يَنْفَعُ، مَعَ الاسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ.

السادسة: النَّهْيُ عَنْ ضِدِّ ذَلِكَ، وَهُوَ الْعَجْزُ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) في نسخة القاسم: [وَلَا تَعْجِزْ].

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي.

(٤) في نسخة أسامة: [قَدَرُ].

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: القدر، باب: في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله، برقم: (٢٦٦٤).

(٦) زيادة من نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٧) زيادة من نسخة الحبيشي.



(٥٨)

بَابُ:

النَّهْيُ عَنِ سَبِّ الرِّيحِ

عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ^(١) «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ؛ فَإِذَا رَأَيْتُمْ [مِنْهَا] ^(٢) مَا تَكْرَهُونَ؛ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ، وَخَيْرِ مَا فِيهَا، وَخَيْرِ مَا أَمَرْتَ بِهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ، وَشَرِّ مَا فِيهَا، وَشَرِّ مَا أَمَرْتَ بِهِ». صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: النَّهْيُ عَنِ سَبِّ الرِّيحِ.

الثَّانِيَةُ: الإِرْشَادُ إِلَى الكَلَامِ النَّافِعِ إِذَا رَأَى الإِنْسَانُ مَا يَكْرَهُ.

الثَّالِثَةُ: الإِرْشَادُ إِلَى أَنَّهَا مَأْمُورَةٌ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهَا قَدْ تَوَمَّرَ بِخَيْرٍ، وَقَدْ تَوَمَّرَ بِشَرٍّ.

(١) في نسخة القاسم: [عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ].

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب الفتن عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في النهي عن سب الرياح، برقم: (٢٢٥٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: عمل اليوم والليلة، ما يقول إذا هاجت الرياح، برقم: (١٠٧٠٣)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الدعاء، ما يدعى به للريح إذا هبت، برقم: (٢٩٨٢٩)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: التفسير، الطواف بين الصفا والمروة من سنة أم إسماعيل عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، برقم: (٣١١٢)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

والحديث صحَّحه الألباني في صحيح الجامع، برقم (٧٣١٥)؛ وقال في النهج السديد (٢٥٦): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «اختلف في رفعه ووقفه، والصواب أنه موقوف من كلام أبي، لكن له شاهد مرفوع من حديث أبي هريرة رواه أبو داود وابن ماجه بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٥٢): «صحيح بشواهده»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٩٠): «الراجح وقفه، والمتن له شواهد يصح بها».



(٥٩)

بَابُ:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى

﴿يَطُغُونَ بِاللَّهِ عَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾

[الآية [يل عمران: ١٥٤].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (١): ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوِّءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوِّءِ﴾ [الآية [الفتح: ٦].

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ [رَحِمَهُ اللَّهُ] (٢) - فِي الْآيَةِ الْأُولَى -: «فُسِّرَ هَذَا الظَّنُّ: بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَنْصُرُ رَسُولَهُ، وَأَنَّ أَمْرَهُ سَيُضْمَحَلُّ؛ وَفُسِّرَ: بِ[ظَنِّهِمْ] (٣) أَنَّ مَا أَصَابَهُمْ (٤) لَمْ يَكُنْ بِقَدْرِ اللَّهِ وَحِكْمَتِهِ؛ فَفُسِّرَ بِإِنْكَارِ الْحِكْمَةِ، وَإِنْكَارِ الْقَدْرِ، وَإِنْكَارِ أَنْ يَتِمَّ أَمْرَ رَسُولِهِ، وَأَنْ يُظْهِرَهُ [اللَّهُ] (٥) عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَهَذَا هُوَ ظَنُّ السَّوِّءِ الَّذِي ظَنَّهُ (٦) الْمُتَنَافِقُونَ وَالْمُشْرِكُونَ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ؛ وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا ظَنُّ السَّوِّءِ؛ لِأَنَّهُ ظَنُّ عَيْرٍ مَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ، وَمَا يَلِيقُ بِحِكْمَتِهِ، وَحَمْدِهِ، وَوَعْدِهِ الصَّادِقِ، فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُدِيلُ الْبَاطِلَ عَلَى الْحَقِّ إِذْ لَئِمَّةٌ مُسْتَقَرَّةٌ يَضْمَحَلُّ مَعَهَا الْحَقُّ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ مَا جَرَى: بِقَضَائِهِ وَقَدْرِهِ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ قَدْرَهُ لِحِكْمَةٍ بِالْغَةِ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا الْحَمْدَ؛ بَلْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لِمَشِيئَةٍ مُجَرَّدَةٍ؛ فَذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا، فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ؛ وَأَكْثَرُ النَّاسِ يَطُغُونَ بِاللَّهِ ظَنُّ السَّوِّءِ فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِمْ، وَفِيمَا يَفْعَلُهُ بغيرِهِمْ، وَلَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللَّهَ وَأَسْمَاءَهُ وَصِفَاتَهُ، وَمَوْجِبَ حِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ، [وَوَعْدِهِ الصَّادِقِ] (٧)، فَلْيَعْتَنِ اللَّيْبُ النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ بِهِدَا، وَلْيَتَّبِعْ إِلَى اللَّهِ، وَلْيَسْتَغْفِرْ (٨) مِنْ ظَنِّهِ بِرَبِّهِ ظَنُّ السَّوِّءِ؛ وَلَوْ فَتَشَّتْ مَنْ فَتَشَّتْ؛ لَرَأَيْتَ عِنْدَهُ تَعْتُّا عَلَى الْقَدْرِ، وَمَلَامَةً لَهُ، وَأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَا وَكَذَا؛ فَمُسْتَقْبَلٌ وَمُسْتَكْتَرٌ، وَفَتَشَّ نَفْسَكَ: هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ [أَمْ لَا] (٩)؟

فَإِنْ تَنَحَّ مِنْهَا تَنَحَّ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ وَإِلَّا فَإِنِّي لَا إِخَالَكَ نَاجِيًا.

- (١) زيادة من نسخة أسامة.
- (٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٣) زيادة من نسخة دغش، والقاسم.
- (٤) في نسخة العيصي، والحبيشي: [أَنَّ مَا أَصَابَهُ].
- (٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي.
- (٦) في نسخة العيصي: [ظَنَّ].
- (٧) زيادة من نسخة أسامة.
- (٨) في نسخة القاسم، والعيصي: [وَيَسْتَغْفِرُ].
- (٩) زيادة من نسخة الحبيشي.

[انتهى كلامه رحمه الله] (١) (٢).

فيه مسائل:

الأولى: تفسير آية «آل عمران».

الثانية: تفسير آية «الفتح».

الثالثة: الإخبار بأن ذلك أنواع لا تحصر.

الرابعة: أنه لا يسلم من ذلك إلا من عرف الأسماء والصفات، وعرف نفسه.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبن القيم (٣/ ٢٠٥-٢١١)، وقد ساق المصنف كلامه ببعض التصرف، والاختصار، والتقديم والتأخير.



(٦٠)

بَابُ

مَا جَاءَ فِي مُنْكَرِي الْقَدْرِ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «وَالَّذِي نَفْسُ ابْنِ عُمَرَ بِيَدِهِ، لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمْ مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا، ثُمَّ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْهُ، حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ»، ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١).

وَعَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِابْنِهِ: يَا بُنَيَّ؛ إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ الْإِيمَانِ، حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ: الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَقَالَ: رَبِّ، وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، يَا بُنَيَّ [إِنِّي]^(٢) سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا، فَلَيْسَ مِنِّي»^(٣).

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ [تَعَالَى]^(٤): الْقَلَمَ، فَقَالَ^(٥) [لَهُ]^(٦): اكْتُبْ؛ فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَاتِبٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٧).

وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ وَهْبٍ: [قَالَ:]^(٨) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنِ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ؛ أَحْرَقَهُ اللَّهُ بِالنَّارِ»^(٩).

وَفِي «الْمُسْنَدِ»، وَ«السُّنَنِ»: عَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ؛ قَالَ: «أَتَيْتُ أَبِي بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ: فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ الْقَدْرِ، فَحَدَّثَنِي بِشَيْءٍ؛ لَعَلَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ مِنْ قَلْبِي، فَقَالَ: لَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا؛ مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ؛ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَوْ مِتَّ عَلَى غَيْرِ

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان، برقم: (٨).

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب السنة، باب في القدر، برقم: (٤٧٠٠)؛ والترمذي في «جامعه»، أبواب القدر عن رسول الله ﷺ، برقم: (٢١٥٥)؛ وأخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، مسند عبادة بن الصامت، برقم: (٣٣٦). والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود؛ وقال في النهج السديد (٢٦١): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود والترمذي بإسنادين يقوي أحدهما الآخر، فهو حديث حسن»؛ وقال العللوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٦١): «صحيح بمجموع طرقه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٩٤): «صحيح بشواهده».

(٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٥) في نسخة دغش، والقاسم: [ثم قال].

(٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٧) أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٢٣١٤٥). قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواية أحمد إسنادها ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٩٤): «هذه الرواية صحيحة بشواهدها المتقدمة».

(٨) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٩) رواه ابن وهب في كتاب القدر، برقم (٢٦). قال في النهج السديد (٢٦٤): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «إسنادها ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٩٤): «هذه الرواية صحيحة بشواهدها».

هَذَا؛ لَكُنْتُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، قَالَ: فَاتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، وَحُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانَ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ؛ فَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي بِمِثْلِ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١). [هَذَا]^(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «صَحِيحِهِ»^(٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: بَيَانُ فَرَضِ^(٤) الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ.

الثَّانِيَةُ: بَيَانُ كَيْفِيَّةِ^(٥) الْإِيمَانِ [بِهِ]^(٦).

الثَّالِثَةُ: إِجْبَاطُ عَمَلٍ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ.

الرَّابِعَةُ: الْإِخْبَارُ بِأَنَّ^(٧) أَحَدًا لَا يَجِدُ طَعْمَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِهِ.

الخامسة: ذِكْرُ أَوَّلِ مَا خَلَقَ اللَّهُ.

السادسة: أَنَّهُ جَرَى بِالْمَقَادِيرِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

السَّابِعَةُ: بَرَاءَةُ ﷺ مِمَّنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ.

الثَّامِنَةُ: [ذِكْرُ]^(٨) عَادَةِ السَّلَفِ فِي إِزَالَةِ الشُّبْهَةِ بِسُؤَالِ الْعُلَمَاءِ.

التَّاسِعَةُ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ أَجَابُوهُ بِمَا يُزِيلُ [عَنْهُ]^(٩) الشُّبْهَةَ^(١٠)، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ نَسَبُوا الْكَلَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ فَقَطَّ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار رَوَى اللَّهُ عَنْهُ، حديث زيد بن ثابت رَوَى اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٢١٩٩٠)؛ وأبو داود في سننه، كتاب: السنة، باب: في القدر، برقم: (٤٦٩٩)؛ وابن ماجه في سننه، أبواب: السنة، باب: في القدر، برقم: (٧٧)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: الرقائق، ذكر الإخبار عما يجب على المرء من تسليم الأشياء إلى بارئه جَلَّ وَعَلَا، برقم: (٧٢٧). والحديث صححه الألباني في المشكاة، برقم (١١٥)؛ وقال في النهج السديد (٢٦٤): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٦٤): «حسن بطريقه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٩٦): «حسن، وهو موقوف من حديث أبي بن كعب، وابن مسعود، وحذيفة بن اليمان، ومرفوع من حديث زيد بن ثابت».

(٢) زيادة من نسخة أسامة.
(٣) قال ابن القيم في شفاء العليل (٧١٣/٢): «وهذا الحديث حديث صحيح، رواه الحاكم في صحيحه». قال محقق الكتاب د. أحمد الصمعاني (٤٨٦/٢): «ولم أعثر عليه في المستدرک للحاكم؛ وذلك بعد البحث عنه في مظانه من المستدرک، ومن فهرس المستدرک، ومن موسوعة أطراف الحديث النبوي».

(٤) في نسخة الحبيشي: [كيفية].

(٥) في نسخة الحبيشي: [فرض].

(٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغش.

(٧) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [أن].

(٨) زيادة من نسخة أسامة.

(٩) زيادة من نسخة العصيمي.

(١٠) في نسخة الحبيشي: [شبهته].

(٦١)

باب

ما جاء في المصورين

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي؛ فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً». أَخْرَجَاهُ (٢).

وَلَهُمَا: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الَّذِينَ يُضَاهِئُونَ (٣) بِخَلْقِ اللَّهِ» (٤).

وَلَهُمَا (٥): عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسٌ يُعَذَّبُ بِهَا فِي جَهَنَّمَ» (٦).

وَلَهُمَا: عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا؛ كَلَّفَ أَنْ يَنْفَخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ» (٧).

وَمُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ؛ قَالَ: قَالَ لِي عَلِيُّ: «أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْ لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ» (٨).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: التعليل الشديد في المصورين.

الثانية: التنبيه على العلة، وهو ترك الأدب مع الله؛ لقوله: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي».

الثالثة: التنبيه على قدرته، وعجزهم؛ لقوله (٩): «فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً [أَوْ حَبَّةً] (١٠) أَوْ شَعِيرَةً».

الرابعة: التصريح بأنهم أشد الناس عذابًا.

- (١) في نسخة دغش: [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ:].
 (٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى والله خلقكم وما تعملون، برقم: (٧٥٥٩)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: اللباس والزينة، باب: لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، برقم: (٢١١١).
 (٣) في نسخة دغش: [يُضَاهُونَ].
 (٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: اللباس، باب: ما وطئ من التصاوير، برقم: (٥٩٥٤)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: اللباس والزينة، باب: لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، برقم: (٢١٠٧).
 (٥) لم أجده بهذا اللفظ في نسخ صحيح البخاري المطبوعة، وينظر: النهج السديد، جاسم الفهيد (٢٦٥).
 (٦) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: اللباس والزينة، برقم: (٢١١٠).
 (٧) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: اللباس، باب: من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، برقم: (٥٩٦٣)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: اللباس والزينة، برقم: (٢١١٠).
 (٨) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجنائز، باب: الأمر بتسوية القبر، برقم: (٩٦٩).
 (٩) في نسخة دغش: [يَقُولُهُ].
 (١٠) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

الخامسة: أَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ بَعْدَ كُلِّ صُورَةٍ نَفْسًا يُعَذِّبُ بِهَا [المُصَوِّرُ] ^(١) فِي جَهَنَّمَ.

السادسة: أَنَّهُ يُكَلِّفُ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، [وليس ينفخ] ^(٢).

السابعة: الأَمْرُ بِطَمْسِهَا إِذَا وُجِدَتْ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.



(٦٢)

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الْحَلْفِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [قَالَ] (١): سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلْفُ؛ مُنْفَقَةٌ لِلْسَّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ». أَخْرَجَاهُ (٢).

وَعَنْ سَلْمَانَ [الْفَارِسِيِّ] (٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (٤): «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ [يَوْمَ الْقِيَامَةِ] (٥)، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: أَشِيمُطُ زَانٍ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ، وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهُ بِضَاعَتَهُ؛ لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِبَيْمِينِهِ، وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِبَيْمِينِهِ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ (٦).

وَفِي «الصَّحِيحِ»: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». قَالَ عِمْرَانٌ: فَلَا أَذْرِي أَذْكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا؟ «ثُمَّ إِنْ بَعَدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذَرُونَ وَلَا يُؤْفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ» (٧).

وَفِيهِ: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (٨): «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ (٩)، ثُمَّ يَحِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ».

[و] (١٠) قَالَ إِبْرَاهِيمُ: «كَانُوا يَضْرِبُونَنا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ، وَنَحْنُ صِغَارٌ» (١١).

- (١) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي.
- (٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: البيوع، باب: يمحق الله الربا ويربي الصدقات، برقم: (٢٠٨٧)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: البيوع، باب: النهي عن الحلف في البيع، برقم: (١٦٠٦).
- (٣) زيادة من نسخة أسامة.
- (٤) في نسخة القاسم: [وَعَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا...].
- (٥) زيادة من نسخة القاسم.
- (٦) أخرجه الطبراني في الأوسط، باب الميم، محمد بن عبد الله الحضرمي، برقم: (٥٥٧٧). قال المنذري في الترغيب والترهيب (٣٤٤/٢): «ورواته محتج بهم في الصحيح»؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧٨/٤): «ورجاله رجال الصحيح»؛ وصححه الألباني في صحيح الجامع، برقم (٣٠٧٢)؛ وقال في النهج السديد (٢٦٨): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٧١): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢٠٠): «صحيح».
- (٧) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة، برقم: (٣٦٥٠)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم الذين يلونهم، برقم: (٢٥٣٥).
- (٨) في نسخة العصيمي: [أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ...].
- (٩) في نسخة أسامة، والحبيشي زيادة ثلاثة للفتحة: [ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ]. وهذه الزيادة ليست موجودة في الصحيحين.
- (١٠) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (١١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، برقم: (٣٦٥١)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم الذين يلونهم، برقم: (٢٥٣٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:**الأولى:** الوصية بحفظ الأيمان.**الثانية:** الإخبار بأن الحلف منفقة للسَّلعة، ممحقة للبركة.**الثالثة:** الوعيد الشديد فيمن لا يبيع [إلا بيمينه]^(١)، ولا يشتري [إلا بيمينه]^(٢).**الرابعة:** التنبيه على أن الذنب يعظم مع قلة الداعي.**الخامسة:** ذم الذين يخلفون ولا يستخلفون.**السادسة:** ثناؤه ﷺ على القرون الثلاثة، أو الأربعة، وذكر ما يحدث بعدهم.**السابعة:** ذم الذين يشهدون ولا يستشهدون.**الثامنة:** كون السلف يضربون الصغار على الشهادة والعهد.

(١) زيادة من نسخة العصيمي: الوعيد الشديد فيمن لا يشتري إلا بيمينه، ولا يبيع إلا بها.
(٢) في نسخة دغش: [الوعيد الشديد فيمن لا يشتري إلا بيمينه، ولا يبيع إلا بها].



(٦٣)

بَابُ

مَا جَاءَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١): ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [الآية [النحل: ٩١].

[و] (٢) عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْ صَاهُ [فِي خَاصَّتِهِ] (٤) بِتَقْوَى اللَّهِ [تَعَالَى] (٥)، وَمَنْ (٦) مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا؛ فَقَالَ (٧): «أَعَزُّوا بِاسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا (٨) مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، أَعَزُّوا، وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدُرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا. وَإِذَا عَدُوٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ؛ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالٍ، فَأَيَّتَهُنَّ [مَا] (٩) أَجَابُوكَ؛ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ؛ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ. ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ؛ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ. فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا؛ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى [الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ] (١٠)، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ؛ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا؛ فَاسْأَلْهُمْ (١١) الْجِزْيَةَ؛ فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ؛ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ. فَإِنْ هُمْ أَبَوْا؛ فَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ. وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ؛ فَلَا تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا [١٢] ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ أَنْ تَخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ، أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تَخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ. وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ؛ فَلَا تُنْزِلْهُمْ [عَلَى حُكْمِ اللَّهِ] (١٣)، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي: أَتُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ (١٤) أَمْ لَا». رَوَاهُ

(١) في نسخة دغش، والقاسم: [وقوله: ...]. وفي نسخة الحبيشي: [وقوله تعالى: ...].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) في نسخة القاسم: [عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ].

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٦) في نسخة العصيمي: [وَبَيْنَ].

(٧) في نسخة القاسم: [ثُمَّ قَالَ].

(٨) في نسخة العصيمي: [قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ].

(٩) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والحبيشي.

(١٠) زيادة من نسخة القاسم.

(١١) في نسخة أسامة: [فَسَأَلْهُمْ].

(١٢) زيادة من نسخة القاسم.

(١٣) زيادة من نسخة دغش، والقاسم، والعصيمي.

(١٤) في نسخة القاسم، والعصيمي: [فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ].

مُسْلِمٌ^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: الفَرْقُ بَيْنَ ذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ، وَ[بَيْنَ] (٢) ذِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

الثَّانِيَةُ: الإِرْشَادُ إِلَى أَقَلِّ الْأَمْرَيْنِ خَطَرًا.

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: «قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ».

الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «اسْتَعِنُوا بِاللَّهِ، وَقَاتِلْهُمْ».

السَّادِسَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ حُكْمِ اللَّهِ وَحُكْمِ الْعُلَمَاءِ.

السَّابِعَةُ: فِي كَوْنِ الصَّحَابِيِّ يَحْكُمُ عِنْدَ الْحَاجَةِ بِحُكْمِهِ؛ لَا يَدْرِي أَيُّوَأْفِقُ حُكْمَ اللَّهِ أَمْ لَا؟

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها، برقم: (١٧٣١).

(٢) زيادة من نسخة دغش.



(٦٤)

باب

مَا جَاءَ فِي الإِقْسَامِ عَلَى اللَّهِ^(١)

عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ؛ فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَعْفِرَ لِفُلَانٍ؟ إِنِّي قَدْ عَفَرْتُ لَهُ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).
وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ الْقَائِلَ رَجُلٌ عَابِدٌ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ، أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ»^(٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: التحذير من التآلي على الله.

الثانية: كون النار أقرب إلى أحدنا من شرارك نعلبه.

الثالثة: أن الجنة مثل ذلك.

الرابعة: فيه شاهد لقوله: «إن الرجل ليتكلم بالكلمة...» إلى آخره.

الخامسة: أن الرجل قد يغفر له بسبب هو من أكره الأمور إليه.

(١) في نسخة الحبيشي زيادة: [بلا علم].
(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: النهي عن تقنين الإنسان من رحمة الله تعالى، برقم: (٢٦٢١).
(٣) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الحظر والإباحة، ذكر وصف هذين الرجلين اللذين قال أحدهما لصاحبه ما قال، برقم: (٥٧١٢)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الأدب، باب في النهي عن البغي، برقم: (٤٩٠١). والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود؛ وقال في النهج السديد (٢٧٣): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٠): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢٠٥): «حسن».



(٦٥)

بَابُ:

لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى [أَحَدٍ مِنْ] ^(١) خَلْقِهِ

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نُهَكَتِ الْأَنْفُسُ، وَجَاعَ الْعِيَالُ، وَهَلَكَتِ الْأَمْوَالُ؛ فَاسْتَسْقَى لَنَا رَبَّكَ، فَإِنَّا نَسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ، وَبِكَ عَلَى اللَّهِ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! سُبْحَانَ اللَّهِ!»؛ فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ؛ ثُمَّ قَالَ: «وَيْحَاكَ! أَتَدْرِي مَا اللَّهُ؟ إِنْ شَأَنَ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحَدٍ [مِنْ خَلْقِهِ] ^(٢)». وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: إنكاره على مَنْ قَالَ: [إِنَّا] ^(٤) نَسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ.

الثَّانِيَّةُ: تَغْيِيرُهُ تَغْيِيرًا عُرِفَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «نَسْتَشْفَعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ».

الرَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى تَفْسِيرِ: «سُبْحَانَ اللَّهِ».

الخَامِسَةُ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَسْأَلُونَهُ ﷺ الْاسْتِشْقَاءَ.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: السنة، باب في الجهمية، برقم: (٤٧٢٦)؛ والبزار في «مسنده»، مسند جبير بن مطعم

رضي الله عنه، برقم: (٣٤٣٢)؛ والطبراني في «الكبير»، برقم: (١٥٤٧). وقد ضعف الحديث الألباني في الضعيفة، برقم:

(٢٦٣٩)؛ وقال في النهج السديد (٢٧٥): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد:

«إسناده ضعيف»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٣): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه

كتاب التوحيد (٢٠٦): «ضعيف». قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤٣٥/١٦): «الحديث قد رواه علماء السنة

كأحمد وأبي داود وغيرهما وليس فيه إلا ما له شاهد من رواية أخرى»؛ وحسن إسناده الحديث ابن القيم في «مختصر

الصواعق» (٤٣٤)، ورد في «تهذيب السنن» (٩/١٣) بجواب مفصل على العلل التي ضعف بها الحديث.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٦٦)

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حِمَى التَّوْحِيدِ، وَسَدِّهِ طُرُقَ الشَّرِكِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: «السَّيِّدُ اللَّهُ [تَبَارَكَ وَتَعَالَى]» (٢). قُلْنَا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلًا، وَأَعْظَمُنَا طَوْلًا؛ فَقَالَ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضَ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِبَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ (٣).

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ يَا خَيْرَنَا، وَابْنَ خَيْرِنَا، وَ[يَا] (٤) سَيِّدَنَا، وَابْنَ سَيِّدِنَا؛ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِئَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدٌ، عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، مَا أَحَبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِي اللَّهُ عَزَّجَلَّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ (٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَحْذِيرُ النَّاسِ مِنَ الْغُلُوبِ.

الثَّانِيَّةُ: مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ مَنْ قِيلَ لَهُ: «أَنْتَ سَيِّدُنَا».

الثَّلَاثَةُ: قَوْلُهُ: «لَا (٦) يَسْتَجْرِبَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ»؛ مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا إِلَّا الْحَقَّ.

الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: «مَا أَحَبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي».

(١) في نسخة أسامة، والعصيمي: [المُصْطَفَى].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودعش، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، برقم: (٤٨٠٦). قال ابن حجر في الفتح (٥ / ٢١٠): «رجال ثقاة وقد صحَّحه غير واحد»؛ وقال ابن مفلح في الآداب (٣ / ٤٥٥): «إسناده جيد»؛ و صحَّحه الألباني في المشكاة، برقم (٤٩٠٠)؛ وقال في النهج السديد (٢٤٨): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «رواه أبو داود بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٦): «صحيح لغيره»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢٠٨): «صحيح».

(٤) زيادة من نسخة أسامة.

(٥) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، برقم: (١٠٠٠٧)؛ وأحمد في مسنده، برقم: (١٢٧٤٦). قال ابن مفلح: «جيد الإسناد»؛ و صحَّحه ابن عبد الهادي؛ والألباني؛ وقال في النهج السديد (٢٧٨): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «رواه النسائي بسند صحيح»؛ وقال العلاوي (٢٨٧): «صحيح»؛ وقال الحبيشي (٢٠٨): «صحيح».

(٦) في نسخة دعش: [ولا].



(٦٧)

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الْأَخْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ^(١)، وَسَائِرَ الْخَلْقِ^(٢) عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ. فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ؛ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الْحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ]: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الآية]»^(٥).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَالْجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهْزُنَّ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا اللَّهُ»^(٦).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ»^(٧). [أَخْرَجَاهُ]^(٨).

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا: «يَطْوِي اللَّهُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضِينَ السَّبْعَ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟»^(٩).

وَرُوي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ، وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ؛ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ»^(١٠).

(١) في نسخة القاسم: [وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ].

(٢) في نسخة القاسم: [الخلايق].

(٣) في نسخة القاسم: [رَسُولُ اللَّهِ].

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله وما قدروا الله حق قدره، برقم: (٤٨١١)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، برقم: (٢٧٨٦)، ولفظة عندهما: «وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ...».

(٦) رواه مسلم في «صحيحه»، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، برقم: (٢٧٨٦).

(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التفسير، باب: قوله وما قدروا الله حق قدره، برقم: (٤٨١١)، و(٧٤٥١).

(٨) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٩) رواه مسلم في «صحيحه»، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، برقم: (٢٧٨٨)، ولفظه: «يَطْوِي اللَّهُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضِينَ بِشِمَالِهِ...».

(١٠) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٤٦/٢٠). قال في النهج السديد (٢٨١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير بإسناد ضعيف»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩١): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢١٢): «حسن».

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، [قال: (١) أَخْبَرَنَا (٢) ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِي الْكُرْسِيِّ؛ إِلَّا كَدَرَاهِمَ سَبْعَةِ أَلْقَيْتَ فِي تَرْسٍ» (٣).

قَالَ: وَقَالَ (٤) أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا الْكُرْسِيُّ فِي الْعَرْشِ؛ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ، أَلْقَيْتَ بَيْنَ ظَهْرِي فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ» (٥).

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالتِّي تَلِيهَا خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ [وَسَمَاءٍ] (٦) خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْكُرْسِيِّ خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ، وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِكُمْ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ: عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (٧).

وَرَوَاهُ بَنُو حَوْهٍ الْمَسْعُودِيُّ: عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ قَالَه الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ [تعالى] (٨) (٩). قَالَ: «وَلَهُ طُرُقٌ» (١٠).

وَعَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، وَمِنْ (١١) كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ:

- (١) زيادة من نسخة الحبيشي.
- (٢) في نسخة دغش، والعصيمي: [أبناً].
- (٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٥٣٩/٤). قال الحافظ الذهبي في العلو (١١٧): «هذا مرسل، وعبد الرحمن ضعيف»؛ وقال الألباني في الصحيحة (١/٢٢٣): «هذا إسناد رجاله كلهم ثقات، لكنني أظن أنه منقطع»؛ وقال في النهج السديد (٢٨١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «رواه ابن جرير بإسناد ضعيف جداً»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩١): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢١٢): «ضعيف».
- (٤) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [وقال: قال].
- (٥) رواه ابن جرير في تفسيره (٥٣٩/٤)؛ والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/٢٩٩)، وقال: «تفرّد به يحيى بن سعيد السعدي، وله شاهد بإسناد أصح»؛ وضعفه الألباني في الضعيفة برقم (٦١١٨)؛ وقال في النهج السديد (٢٨١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه البيهقي في الأسماء والصفات بإسناد ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩١): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢١٢): «ضعيف»؛ وللحديث شاهد رواه ابن أبي شيبه في كتاب العرش برقم (٥٨)، ولفظه: «ما السموات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة»، وقد أورده الألباني في الصحيحة برقم (١٠٩)، وقال: «وجملة القول: أن الحديث بهذه الطرق صحيح»، وقال الألباني في الضعيفة (١٣/٢٦٧): «وقد كنت ذكرت حديث أبي ذر المتقدم من رواية ابن زيد عنه في الصحيحة (١٠٩) مقوياً به طريقاً أخرى للحديث عن أبي ذر بنحوه، طائفاً أن ابن زيد هو غير عبد الرحمن هذا الواهي؛ لأنني لم أكن وفتت على رواية أبي الشيخ هذه المصراحة بأنه عبد الرحمن بن زيد؛ فوجب التنبيه على ذلك قائلًا: رب اغفر لي خطي وعمدي وهزلي وجدي وكل ذلك عندي، لكن ذلك مما لا يضطرني إلى نقل الحديث المشار إليه إلى هذه السلسلة؛ للطرق الأخرى له المذكورة هناك، وقد نجد له ما يزيد قوة».
- (٦) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٧) أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/٢٤٤)، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٩٠١٤)؛ والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/٢٩٠)؛ قال الذهبي في كتاب العرش (٢/١٦٤): «رواه اللالكائي، والبيهقي، بإسناد صحيح عنه»؛ وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (١/٣٩٠)، وقال: «رواه سنيد بن داود بإسناد صحيح عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»؛ وقال في النهج السديد (٢٨٢): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «أخرجه الطبراني بإسناد حسن، ومثله لا يقال بالرأي؛ لأنه من علم الغيب، فله حكم الرفع»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩٣): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢١٣): «حسن موقوف، وله حكم الرفع».
- (٨) زيادة من نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي.
- (٩) ينظر: العلو للعلی الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها، للذهبي (٤٥).
- (١٠) المصدر السابق.
- (١١) في نسخة العصيمي: [وَبَيْنَ].

مَسِيرَةٌ خَمْسِمِائَةٍ سَنَةٍ، وَكَثِفُ كُلِّ سَمَاءٍ: مَسِيرَةٌ خَمْسِمِائَةٍ سَنَةٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْعَرْشِ بَحْرٌ، بَيْنَ
أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَاللَّهُ تَعَالَى فَوْقَ ذَلِكَ، [وَلَيْسَ] ^(١) يَخْفَى ^(٢) عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ
بَنِي آدَمَ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ ^(٣).

فِيهِ مَسَائِلٌ:

الأولى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٤): ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾.

الثانية: أَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ وَأَمْثَالَهَا بَاقِيَةٌ عِنْدَ الْيَهُودِ الَّذِينَ فِي زَمَنِهِ [ﷺ] ^(٥) لَمْ يُنْكِرُواهَا وَلَمْ يَتَأَوَّلُوهَا.

الثالثة: أَنَّ الْحَبْرَ لَمَّا ذَكَرَهَا ^(٦) لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ صَدَّقَهُ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِتَقْرِيرِ ذَلِكَ.

الرابعة: وَفُوعُ الصَّحاحِ الْكَثِيرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لَمَّا ^(٧) ذَكَرَ الْحَبْرَ هَذَا الْعِلْمَ الْعَظِيمَ.

الخامسة: التَّصْرِيحُ بِذِكْرِ الْيَدَيْنِ، وَأَنَّ السَّمَاوَاتِ فِي الْيَدِ الْيُمْنَى، وَأَنَّ ^(٨) الْأَرْضِينَ فِي [الْيَدِ] ^(٩) الْأُخْرَى.

السادسة: التَّصْرِيحُ بِتَسْمِيَّتِهَا: السَّمَالِ.

السابعة: ذِكْرُ الْجَبَّارِينَ وَالْمُتَكَبِّرِينَ عِنْدَ ذَلِكَ.

الثامنة: قَوْلُهُ: «كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِكُمْ».

التاسعة: عِظَمُ ^(١٠) الْكُرْسِيِّ بِالنُّسْبَةِ إِلَى السَّمَاءِ ^(١١).

العاشر: عِظَمُ ^(١٢) الْعَرْشِ بِالنُّسْبَةِ إِلَى الْكُرْسِيِّ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) في نسخة القاسم: [لا يخفى].

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: السنة، باب في الجهمية، برقم: (٤٧٢٣)؛ والترمذي في جامعه، أبواب: تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، برقم: (٣٣٢٠)، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ». وقال الذهبي في كتاب العرش (٢/٤٠): «رواه أبو داود بإسناد حسن وفوق الحسن»، وجاء في مختصر الصواعق المرسل (٤٣٣): «رواه أبو داود بإسناد جيد». وهذه الرواية ليس فيها ذكر للمسافة التي ذكرها المصنف في المتن، وإنما فيها: [هل تدرؤن ما بعد ما بين السماء والأرض؟ قالوا: لا ندري، قال: إن بعد ما بينهما إما واحدة، أو ثنتان، أو ثلاث وسبعون سنة]؛ وأما رواية: [خمسائة سنة]، فأخرجها أحمد في مسنده، برقم: (١٧٩٦)؛ وأبو يعلى في مسنده، برقم: (٦٧١٣)؛ والحاكم في مستدركه، كتاب: التفسير، بين السماء والأرض مسيرة خمسمائة سنة، برقم: (٣١٧٤)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وخالفه الذهبي. قال في النهج السديد (٢٨٣): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود بإسناد ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩٥): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢١٤): «ضعيف».

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٦) في نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي: [لَمَّا ذَكَرَ].

(٧) في نسخة دغش: [عِنْدَ].

(٨) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٩) زيادة من نسخة العصيمي.

(١٠) في نسخة دغش: [عِظَمَةً].

(١١) في نسخة دغش، والعصيمي: [السموات].

(١٢) في نسخة دغش: [عِظَمَةً].

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الْعَرْشَ غَيْرُ الْكُرْسِيِّ [وَالْمَاءِ] ^(١).

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ؟.

الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْكَرْسِيِّ؟.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ؟.

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ.

السادِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟.

الثَّمَانِيَةَ عَشْرَةَ: كَيْفُ كُلِّ سَمَاءٍ خَمْسِمِائَةَ سَنَةٍ.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الْبَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ أَسْفَلُهُ وَأَعْلَاهُ خَمْسِمِائَةَ سَنَةٍ ^(٢).

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، [وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ

تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ] ^(٣).

(١) زيادة من نسخة أسامية، والحبيشي.
(٢) في نسخة دغيش: [أَنَّ الْبَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ بَيْنَ أَعْلَاهُ إِلَى أَسْفَلِهِ مَسِيرَةٌ خَمْسِمِائَةَ سَنَةٍ]. وفي نسخة العصيمي: [أَنَّ الْبَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ بَيْنَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ مَسِيرَةٌ خَمْسِمِائَةَ سَنَةٍ].
(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

